وزارة التعلـــــيم العـــالي والبـــحـــث العلـــمي
جـــامعـــــة محمـــــد خيضـــر- بـــــسكرة-
كليـــة الحقـــوق و العلـــــــوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

# الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وإنعكاساتها على الأمن الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
**تخصص: سياسة مقارنة**

**إعداد الطالبة:** **إشراف الأستاذ الدكتور:**

**فريال منايفي** **عبد الكريم كيبش**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د.حسين بوقارة | أستاذ التعليم العالي | رئيسا | جامعة الجزائر |
| أ.د.عبد الكريم كيبش | أستاذ التعليم العالي | مشرفا ومقررا | جامعة قسنطينة |
| د.محمد لمين لعجال أعجال | أستاذ محاضر | عضوا مناقشا | جامعة بسكرة |
| أ.د.الناصر جندلي | أستاذ التعليم العالي | عضوا مناقشا | جامعة باتنة |

**السنة الجامعية: 1431هـ-1432هـ/2010- 2011م**

# ***الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن الجزائري***

**خطة الدراسة:**

**مـــقـــدمـــــة**

**الفصل الأول: النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن و مفهوم الدولة الفاشلة**

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: المقاربات التقليدية للأمن.

المطلب الثالث: التحول في مفهوم الأمن.

المبحث الثاني : مفهوم مقاربة الدولة الفاشلة.

المطلب الأول: نشأة و تطور مفهوم الدولة الفاشلة داخل حقل العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: تحديد معايير فشل الدول و مؤشراتها.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الدولة الفاشلة والارهاب الدولي.

**الفصل الثاني : الأبعاد الأمنية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي**

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث:الساحل الإفريقي كمنطقة استقطاب للقوى الكبرى.

المبحث الثاني : طبيعة المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا.

المطلب الثاني: دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: المشاريع الأمريكية الأمنية في المنطقة الساحل الإفريقي .

**الفصل التالث: المعادلة الأمنية للجزائر في الساحل: بين المنظور الأمريكي والمقاربة الجزائرية**

المبحث الأول : المعضلة الأمنية للجزائر في ظل التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: عقيدة الأمن القومي الجزائري.

المطلب الثاني: الساحل الإفريقي كجبهة انكشاف للأمن الجزائري.

المطلب الثالث: دور الجزائر ضمن الترتيبات الأمنية الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: جهود الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: معوقات تحقيق مقاربة أمنية ناجحة بمنطقة الساحل الإفريقي.

الخـــــــاتمـــة

# مقـــدمـــة

أدت التغيرات العميقة والسريعة التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى التأثير في العديد من ظواهر العلاقات الدولية، حيت لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد والمؤثر في العلاقات الدولية بل ظهرت فواعل أخرى تنافس الدول كالمؤسسات الدولية، الجماعات العرقية، المجتمع المدني ، فكان لهذه الفواعل الجديدة الأثر البارز في تحول العديد من مفاهيم العلاقات الدولية. لعل أهمها هي التغيرات الذي طرأت على مفهوم الأمن، إذ لم تعد الدولة تبحث عن تأمين نفسها من الدول الأخرى العدوة التي تفوقها قوة، أي بعبارة أخرى لم يعد مصدر التهديد ينبع من الدول كفاعل موحد وإنّما ينبع من فواعل أخرى يفوق تهديدها أكثر بكثير الدول العدوانية. هاته الحقيقة تدعمت أ كثر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، التي أكدت للمجتمع الدولي أنّ الإرهاب الدولي ــ كفاعل جديد في العلاقات الدولية ــ أصبح أشد خطورة على أمن واستقرار النظام الدولي من الدول التي تتبنى نزعة توسعية.

إنّ هذه الأحداث أثبتت أنّ القوة العسكرية وحدها غير كافية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، فقد عجزت أقوى دول العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية عن تأمين نفسها من فواعل لا يمكن مقارنتها من حيث الإمكانيات التي تتوفر عليها أضعف الدول، فكان على الدول أن تعيد صياغة آليات جديدة وسياسات أمنية بديلة تتكيف مع طبيعة التحديات الأمنية الجديدة.

ولم تتأثر المتغيرات العسكرية فقط بالظهور الفواعل الجديدة، إذ يلاحظ تراجع هذه الأخيرة لصالح دور المتغيرات الاقتصادية التي أصبحت تلعب دورا مهما ومحددا في قياس قوة الدول أكثر من المتغيرات الأخرى، وهو ما جعل التنافس بين الدول يأخذ بعدا اقتصاديا أكثر منه عسكريا كما كان زمن الحرب الباردة.

ولما كانت الطاقة هي العصب الأساسي والمحرك الحيوي لأي اقتصاد، فكان من الطبيعي أن يمتد التنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي حول البحث عن مصادر التمويل بالطاقة بأنواعها، فكانت القارة الإفريقية إحدى أهم هاته المناطق التي بدأت تعرف تنافسا واضحا بين القوى التقليدية كفرنسا والقوى الأخرى التي أصبحت تدرك الأهمية الجيوإستراتيجة للقارة الإفريقية كالولايات المتحدة الأمريكية.

لكن يتزامن هذا الحضور القوي للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة مع تحول بعض أجزاء من القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة كمنطقة الساحل الإفريقي إلى مناطق إستقطاب لنشاطات الإرهاب الدولي أبرزها على الإطلاق نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها، الهجرة السرية ...إلخ. وهي الأسباب التى جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لبناء ترتيبات أمنية معينة بالمنطقة من أجل تأمين مواردها من الطاقة .

إنّ هذا التوجه الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي يمثل الاختبار الإمبريقي للتحول الحاصل في مفهوم الأمن وانتقاله من المفهوم التقليدي، القائم على حماية البقاء الفيزيائي للدولة، إلى مفهوم الأمن الشامل global-security، الذي يحاول تفسير الأخطار الجديدة، والتي تتميز بشموليتها، وامتلاكها خاصية تجاوز الحدود القائمة بين الدول كالإرهاب ، والجريمة المنظمة العبر وطنية.

وانطلاقا من الطابع المُميز لهذه الظواهر، فإنّ نطاق تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الأخطار أصبح يتجاوز المجال الجغرافي التقليدي لنفودها انطلاقا من سياسة أمنية شاملة ، تسعى من خلالها إحتواء كل المناطق التي من الممكن أن تهدد الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في العالم.

إنّ تحول طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة والتي أصبحت لا تعترف بالحدود، وفّرت للولايات المتحدة الأمريكية الغطاء اللازم للتدخل في العديد من المناطق العالم، وهو ما تجسد فعلا بعد تدخلها في أفغانستان بحجة محاربة الإرهاب .

وتتجه اليوم أنظار الولايات المتحدة الأمريكية صوب منطقة الساحل الإفريقي، هاته المنطقة التي يُرشحها البعض أن تكون " أفغانستان جديدة "، لما توفره من مناخ ملائم لنشاط الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بسبب الطبيعة البنيوية لدول المنطقة، فهي دول تُعاني عجزا مُزمنا في جميع الميادين. ما جعل الدوائر الغربية تصفها بأنها دول فاشلة **FAILED- STATES** في محاولة إلى نسج علاقة سببية بين الفشل الدولاتي وبين انتشار هاته الظواهر المرضية العابرة للحدود في المنطقة، فتنامي هذه الظواهر حسب الطرح الغربي يعود إلى هشاشة الدولة وعدم قدرتها على توفير أدوات الضبط لمراقبة حدودها، بالإضافة إلى غياب منظومة قانونية فعّالة، تردع المجرمين والخارجين عن القانون .

إنّ تسارع التطورات الأمنية بالمنطقة، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول صياغة سياسة أمنية بالمنطقة ترمي إلى تحقيق هدفين:

**أولا:** القضاء على التهديدات الآتية من الجنوب نحو الشمال التي أصبحت تهدد الأروبين والأمريكيين على حد سواء، خاصة بعد تزايد عمليات اختطاف الأجانب بمنطقة الساحل والصحراء.

**ثانيا:** حماية مصالحها في هذه المنطقة والمناطق المتاخمة لها، خاصة تلك المتعلقة بتأمين مصادر النفط والطاقة، هذا بالموازة مع أهداف الحلف الأطلسي بقمة " ريغا " 2005 التي نصت على أنّ الأمن النفطي أصبح من أولويات أعضاء الحلف الأطلسي .

ضمن هذا التحرك الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي من جهة وانتشار التهديدات الأمنية من جهة أخرى، تجد الجزائر نفسها معنية بكل التطورات الأمنية التي تميز منطقة الساحل، كون المنطقة

تمثل عمقا استراتيجيا للأمن الجزائري. لذلك شهدت السنوات الأخيرة تقاربا واضحا بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر خاصة على مستوى التعاون الأمني والإستخباراتي بين البلدين، يفسره البعض برغبة بعض الجهات داخل الإدارة الأمريكية ترشيح الجزائر كي تلعب دورا محوريا بمنطقة الساحل، نظرا لموقعها الإستراتيجي بالمنطقة من جهة، والخبرة التي اكتسبتها في مجال محاربة الإرهاب من جهة أخرى، وهو ما عكسته الزيارا ت المتتالية لعدد من المسئولين الأمريكيين للجزائر في السنوات الأخيرة، أثمرت بمشاركة الجزائر في العديد من المشاريع الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل، كمشاركة الجزائر ضمن **الحوار الأطلسي المتوسطي** سنة 2005 و**مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء ( TSCTI)** سنة 2004 .

لكن رغم هذا التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر لا يمكن تجاهل حقيقة مهمة أنّ التواجد الأمريكي في منطقة قد يزيد من الانكشاف الأمني للجزائر ضمن جناحها الجنوبي، وقد يعرضها لتقديم تنازلات على حساب المصلحة القومية والسيادة الوطنية، لأنّ وجود أي قوات أجنبية قريبة من الحدود الجنوبية الجزائرية قد يعطي لها فرصة التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، في حال وقوع أزمات داخلية . خاصة إذا اعتبرنا أنّ التحالف بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة كل هذه التهديدات هو تحالف آني ومؤقت قد يزول بزوال الخطر .

## 1. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة تستدعي عملية البحث والدراسة، وتتجلى أهميته من خلال جانبين:

### الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية المعرفية والعلمية لموضوع البحث أنّه اهتم بدراسة أحد أهم المفاهيم المركزية في علم العلاقات الدولية وهو **مفهوم الأمن** ، من خلال التعرض إلى أهم الأطر التحليلية والمقاربات النظرية التي تناولت هذا المفهوم عبر فترات تاريخية متباينة، مع التركيز أكثر على فترة ما بعد الحرب الباردة التي عرفت انتعاشا واضحا للدراسات الأمنية، نتيجة للتحولات العميقة التي مسّت طبيعة العلاقات الدولية سواء من حيت هيكل النظام الدولي أو من حيث فواعل النظام الدولي أو من حيث ظهور متغيرات جديدة ساهمت بقوة في إعادة تفسير العديد من مفاهيم العلاقات الدولية وكانت سببا في ظهور مقاربات نظرية جديدة فرضت نفسها داخل هذا الحقل المعرفي.

على صعيد آخر فإنّ القيمة العلمية لمشروع هذا البحث تجلت أيضا في محاولته تسليط الضوء عن حقيقة أحد أهم المفاهيم الجديدة التي دخلت حقل العلاقات الدولية بقوة في سنوات الأخيرة، وتداولته ا دوائر صنع القرار، وأصبحت محور اهتمام مؤسسات بحثية متخصصة. وهو مفهوم **الدولة الفاشلة**، الذي أصبح يأخذ استعماله أبعاد خطيرة على الاستقرار الداخلي لكثير من الدول.

**الأهمية العملية:**

لقد كانت للتطورات الأمنية الخطيرة التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة، سببا مباشرا في تحول أنظار المجتمع الدولي باتجاه هذه المنطقة المنسية من القارة الإفريقية لفترة طويلة من الزمن، وهو ما شجع الباحثين والعديد من المراكز العلمية المتخصصة على دراسة المنطقة والبحث عن حقيقة الظواهر الجديدة التي باتت تُهدد استقرار منطقة الساحل الإفريقي بأكملها.

إنّ الاهتمام المتزايد بدراسة منطقة الساحل الإفريقي من قبل الباحثين لا تفسر فقط كون المنطقة أصبحت تمثل قواعد خلفية لنشاطات الإرهاب الدولي كما تحاول الترويج إليه وسائل الإعلام الغربية، وإنما محاولة أيضا تفسير الخلفيات الحقيقية وراء اندفاع القوى الفاعلة في النظام الدولي حول الاهتمام بالمنطقة، وحتى التنافس فيما بينها من أجل إيجاد موطئ قدم بالمنطقة، تحت ذرائع مختلفة أهمها محاربة الإرهاب الدولي.

أخيرا فإنّ هذه الدراسة كغيرها من الدراسات ستساهم بدون شك في زيادة التراكم المعرفي لموضوع البحث من خلال تقصي الحقائق واستيعاب حيثيات الموضوع والخروج بنتائج موضوعية تساهم في إثراء المناقشات حول منطقة الساحل الإفريقي والتفاعلات المستجدة بها.

## 2/مبررات اختيار الموضوع:

ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية ترتبط بالباحث، وتكمن أهمية هذه الدوافع أنّها تمثل محركا أساسيا لنجاح أي مشروع بحث، لهذا يمكن حصر أهم الأسباب الذي دفعت الباحث حول الاهتمام بهذا الموضوع دون سواه في الأسباب التالية:

**المبررات الذاتية :**

يمكن تفسير الميول الشخصي نحو اختيار هذا الموضوع للدراسة بالدافع الوطني، أي الرغبة في البحث والتخصص في المواضيع التي يمكن أن تساهم ولو بالجزء القليل في توجيه متخذي القرار في الجزائر نحو بناء سياسة أمنية قادرة من جهة على محاصرة التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل كنشاط تنظيم القاعدة وعصابات الجريمة المنظمة، ومن جهة أخرى مواجهة الأطماع الخارجية الطامحة للتدخل في المنطقة تحت غطاء محاربة الإرهاب بالساحل .

**المبررات الموضوعية :**

تتعلق الأسباب الموضوعية برغبة الباحث التخصص في دراسة منطقة هي جزء من القارة الإفريقية، فالأجدر لكل باحث مبتدئ أن يقوم بدراسة مشاكل المجال الجغرافي الذي ينتمي إليه قبل أن يبحث في مناطق أخرى من العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون المنطقة تعُد امتداد طبيعي

للجنوب الجزائري، ما يجعل الجزائر تتأثر بكل التطورات الأمنية في منطقة الساحل هي أسباب مهمة لاختيار هذا الموضوع للبحث.

ضف إلى ذلك فإنّ تزايد اهتمام الباحثين بالدراسات الأمنية في السنوات الأخيرة وظهور مؤسسات علمية متخصصة في هذا المجال كانت حافزا للطالب للتعمق في هذا الحقل المعرفي، فكانت التطورات الأمنية الأخيرة التي عرفتها المنطقة مؤخرا فرصة أمام الباحث لاختبار الأطر التحليلية والنظرية للأمن عن طريق ربطها بالمشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي .

## 3 /أهداف الدراسة:

لكل باحث أهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال عملية البحث، وعموما تنقسم هذه الأهداف إلى قسمين رئيسيين:

**الأهداف العلمية:**

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أحد أهم المجالات المعرفية في حقل العلاقات الدولية وهي الدراسات الأمنية التي أصبحت تشهد إقبالا واسعا داخل الأوساط الأكاديمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث يهدف هذا البحث إلى مناقشة ذلك الجدل القائم بين النظريات العقلية وبين النظريات التكوينية من خلال طرح تصورهما الخاص لمفهوم الأمن، هذا المفهوم الذي عرف تحولات عميقة ومضامين جديدة فرضت على أي باحث في العلاقات الدولية أن يجتهد من أجل كشف الضوء على كل المفاهيم والمصطلحات الجديدة الوافدة إلى علم العلاقات الدولية كمفهوم الأمن الإنساني، الأمن المجتمعي، الأمن الشامل.....الخ.

ضف إلى ذلك فإنّ من أهم الأهداف العلمية المرجوة من الدراسة هو محاولة فحص ذلك الافتراض الذي يحاول تفسير انتشار التهديدات الأمنية الجديدة خاصة منها الإرهاب الدولي بظاهرة الفشل الدولاتي، لأجل تأكيد فرضية أنّ الدول الفاشلة تمثل خطر على أمن واستقرار النظام الدولي وهو ما يبرر شرعية التدخل في هذه الدول .

**الأهداف العملية:**

إنّ تناول وسائل الإعلام الغربية ودوائر صنع القرار للتطورات الأمنية منطقة الساحل الإفريقي بشكل ملفت للانتباه جعلت الباحث من وراء دراسته، يسعى إلى تقصي الحقائق عن حقيقة الأوضاع في المنطقة خاصة دراسة أسباب انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بتحليل دقيق ومنهجية علمية بعيدا عن الدعاية والتعامل بسطحية مع الأحداث المتسارعة التي عرفتها المنطقة مؤخرا.

من زاوية أخرى وفي نفس الاتجاه تسعى هذه الدراسة أيضا إلى البحث حول الأهداف الحقيقية

للنوايا الأمريكية في منطقة تعتبر مجالا حيويا للجزائر، لذلك فإنّ تشجيع هذا النوع من الدراسات سيساعد دوائر صنع القرار في الجزائر من دبلوماسيين، وحتى الدوائر الأمنية على التعامل مع الأزمات الممكن حدوثها في المنطقة، باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازم ة، بعقلانية وبموضوعية مبنية على إدراك مسبق ومنطقي لحقيقة الأوضاع في الساحل. مع التعامل في نفس الوقت بحذر مدروس مع الولايات المتحدة الأمريكية دون تقديم أي نوع من التنازلات من شأنه أن يؤدي إلى تهديد السيادة الوطنية ويقلل من الخيارات المتاحة أمام صناع القرار في الجزائر على المدى القريب والبعيد.

## 4/أدبيات الدراسة:

لقد كانت للأحداث السريعة والمتتالية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة دورا كبيرا في إقبال العديد من الباحثين ووسائل الإعلام على حد سواء إلى تناول المشكلة الأمنية بالساحل، خاصة بعد تصاعد عمليات اختطاف الأجانب من قبل الجماعات الإرهابية المعروفة بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، فكان من الطبيعي أن تتعدد الدراسات التي عُنيت بهذا الموضوع، لكن رغم ذلك فإنّ القليل منها فقط من استطاعت أن ترقى إلى دراسة علمية ومنهجية قائمة على تحليل معمق لحقيقة الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي، لأن معظم هذه الأعمال جاءت عبارة عن مقالات صحفية تفتقر إلى الدقة والتعمق في تحليل الموضوع، لأنها تناولت الأحداث بطريقة عرضية دون النظر والتعمق في جذور المشكلة .

من ضمن الدراسات المتميزة حول منطقة الساحل، نجد دراسة قام بها الباحث **مهدي تاج** تحت إشراف كلية الدفاع للحلف الأطلسي سنة 2006 **NATO Defense College**، الدراسة تحمل عنوان "الاستقرار والأمن في الساحل الإفريقي، الوضعية الراهنة والمستقبلية. " **Sécurité et stabilité dans le sahel africain, situation présente et prospectives)**، قسمت الدراسة إلى قسمين:

- القسم الأول تناول الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، تعرض الباحث من خلاله إلى طبيعة الصراعات المميزة للقوس الساحلي، بالإضافة إلى تحديد مجموعة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تهدد أمن واستقرار أعضاء الحلف الأطلسي.
- أما القسم الثاني من الدراسة، فقد ركز فيه الباحث على تحليل الخصائص البنيوية لدول الساحل الإفريقي، محاولا في الأخير اقتراح نظام لاستباق الأزمات المحتملة، استنادا إلى منهجية مستقبلية تهدف إلى تنبيه صناع القرار بأهم التحديات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي.

أما الدراسة الثانية والتي لا تقل تميزا عن الدراسة الأولى فقد قام بانجازها: مركز الدراسات والأبحاث للمدرسة العسكرية الفرنسية **CEREM** سنة 2009، الدراسة تحمل عنوان: " أمن الصحراء

والساحل" **la sécurité du Sahara et du Sahel**، تضمنت الدراسة سلسلة من المقالات لمجموعة من الباحثين المختصين في الشؤون العسكرية والإستراتيجية، جاءت مساهمتهم النيرة في قسمين:

- القسم الأول: تناول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، حيث تكمن أهمية هذا الجزء من الدراسة في قدرته على تقديم تحليل عميق للتركيبة السكانية والعرقية المعقدة للدول الساحل ومحاولة ربطها بأسباب انتشار ظاهرة الصراعات الداخلية التي تتميز بها المنطقة .
- أما القسم الثاني: من الدراسة فقد حاول تحليل ذلك التواصل الجيوسياسي بين منطقة الساحل ومنطقة غرب إفريقيا من حيث سهولة تنقل نشاطات الجريمة المنظمة، خاصة تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة الغير شرعية. لذلك يعتقد الباحثون أنّ بناء أي إستراتجية لمواجهة التهديدات الأمنية

العابرة للحدود لا بُد أن تأخذ في عين الاعتبار ذلك الترابط الجغرافي ، السياسي والحضاري للمنطقتين.

ثالث دراسة والتي يمكن القول أنها كانت الأقرب إلى موضوع الرسالة مشروع البحث، مقارنة مع الدراستين السابقتين، كونها ركزت أكثر على طبيعة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل وموقع الجزائر ضمن السياسة الأمريكية بالمنطقة، الدراسة قام بها الباحث **إدريس شريف**، بعنوان الولايات المتحدة الأمريكية والساحل الإفريقي: أجندة طاقوية وأمنية. **Etats-Unis et Afrique Sahelo-Saharienne: agenda énergétique et sécuritaire** ، وقد جاءت مساهمة **ادريس شريف** على شكل مقال نُشر ضمن دراسة قام بها "مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية" **cread** تحت إشراف الباحث **عبد النور بن عنتر**، بعنوان "**تجدد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب العربي؟**"

**Les Etat Unis et le Maghreb regain d'intérêt ?** . حاول الباحث في هاته الدراسة تفسير الدوافع الحقيقية وراء التوجهات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، بالتركيز على الآليات التي اعتمدتها من أجل التأثير في المنطقة، ثم دراسة موقع الجزائر ضمن هذه الترتيبات والآليات.

أخيرا يمكن الإشارة إلى المساهمات القيمة التي قدمها نخبة من الباحثين الجامعين في إطار أعمال الملتقى الوطني، الذي نظمته جامعة محمد خيضر بسكرة في أفريل 2008، تحت إشراف كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية وبالتعاون مع مركز الشعب للدراسات الإستراتجية، الملتقى حمل عنوان "**التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**" ، حيث تعرض الباحثين بالتحليل والنقاش إلى أهم

الرهانات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الجزائري.

## 5/إشكالية الدراسة :

لقد كانت التطورات الأمنية الخطيرة بمنطقة الساحل الإفريقي أحد أهم المبررات الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية لصياغة سلسلة من المشاريع الأمنية بالمنطقة، هذا الحضور الأمريكي في الساحل يطرح العديد من الانشغالات بالنسبة للجزائر ترتبط بقضايا الأمن القومي الجزائري وتأمين جناحها الجنوبي.

ضمن هذه المعطيات تحاول هاته الدراسة طرح **الإشكالية** التالية:

**إلى أي مدى كانت التطورات الأمنية الأخيرة بمنطقة الساحل الإفريقي دافعا ومبررا أمام الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة سلسلة من الترتيبات والمشاريع الأمنية في المنطقة،**

**و ما هي انعكاسات كل هذه التطورات على الأمن الجزائري؟**

و تتفرع عن الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية تساهم في إثراء عملية البحث:

1- كيف عالجت المقاربات النظرية ظاهرة الأمن بعد الحرب الباردة؟

2- ما هي طبيعة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي؟ وهل تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كان لضرورة أمنية بحتة ؟ أم هو لحماية مصالح معينة بالمنطقة ؟

3- هل يُمكن اعتبار التواجد الأمريكي في الساحل الإفريقي تهديد للأمن الجزائري؟ أم هو تأمين للانكشاف الأمني للجزائر ضمن جناحها الجنوبي؟

## 6/ فرضيات الدراسة:

نحاول تدعيم الإشكالية الرئيسية من خلال صياغة الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة سببية بين تزايد التهديدات الأمنية الجديدة وبين انتشار ظاهرة الفشل الدولاتي بعد الحرب الباردة .

2- كلما كانّ هناك تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة معينة كلما بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة ترتيبات أمنية في المنطقة .

3- كلما توفر الاستقرار والأمن في منطقة الساحل الإفريقي كلما أدى ذلك إلى ضمان الأمن الجزائري.

## 7/حدود الدراسة

ينحصر موضوع هذا البحث ضمن إطار زماني ومكاني مُحددا:

**الإطار الزماني:**

تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة ضمن إطار زماني يمتد فيما وراء أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 وتحديدا مع بدايات تدهور الأوضاع الأمنية بمنطقة الساحل، خاصة بعد تسجيل أولى عمليات اختطاف الأجانب بالمنطقة سنة 2003، والتي تلتها مباشرة إعلان إدارة بوش عن مبادرة "**بان الساحل**". لكن رغم ذلك فإنّ الدراسة ستضطر لتحليل قبل هذا التاريخ مجموعة من الظواهر والأحداث التاريخية المرتبطة بطبيعة الدراسة، لأنّه مهما كان الموضوع حديثا فهو لم يأتي من العدم وإنّما هو نتاج تراكم سلسلة من الأحداث والظواهر المرتبطة فيما بينها ترابطا وثيقا.

**الإطار المكاني:**

كما يتبين من عنوان الموضوع فإنّ مشروع البحث يركز على دراسة منطقة الساحل الإفريقي مع اعتماد الجزائر كدولة جوار، لكن رغم اتفاق الباحثين حول تعريف منطقة الساحل الإفريقي بأنّها ذلك الشريط الفاصل بين منطقة شمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا ( السوداء) جنوب الصحراء، إلا أنّهم يختلفون في تحديد عدد الدول المنتمية إلى هذا المجال الجغرافي، لكن تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها سوف نحاول التركز بتحليل أكثر على خمسة دول رئيسية وهي: السودان، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا .

إلا أنّ الدراسة لم تقف فقط عند حدود هذه الدول بل امتدت أيضا إلى تحليل بعض الأجزاء المحيطة بمنطقة الساحل كمنطقة غرب إفريقيا بسبب الارتباطات الوثيقة وعلاقات الاعتماد المتبادل التي تربط منطقة الساحل بهذه المنطقة، أو من حيث ترابط المشاريع الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي بالمصالح الأمريكية في منطقة غرب إفريقيا كما سيتضح ذلك من خلال الدراسة.

**المقاربة المنهجية للدراسة:**

تتمثل المقاربة المنهجية في أدوات البحث التي استعان بها الباحث من أجل إنجاز دراسته، وهي تتكون من منهج الدراسة والبحث ، المفاهيم المركزية للدراسة، والمقاربات النظرية المفسرة للدراسة:

**منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المزاوجة بين عدة مناهج علمية جمعت بين مناهج أساسية وأخرى ثانوية مدعمة لعملية البحث:

أ. **المنهج المقارن:** تجلت قيمته العلمية من خلال جانبين:

- **الجانب النظري:** من خلال إجراء فحص مقارن بين الأطر النظرية والتحليلية للمقاربات التفسيرية التي عالجت مفهوم الأمن وبين النظريات التكوينية التي طرحت تصورا جديدا ومختلفا للظاهرة الأمنية بعد الحرب الباردة. فكان هذا الجدل فرصة أمام الباحث لإجراء مقارنة بين ملامح البيئة الأمنية مع التركيز على تغير **مدركات التهديد** خلال فترتين تاريخيتين متباينتين.
- **الجانب العملي:** من خلال تحليل مقارن لتوجهات السياسة الأمريكية نحو القارة الإفريقية قبل الحرب الباردة وبين توجهاتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بالتركيز أكثر بطبيعة الحال على منطقة الساحل الإفريقي، وإن كان هذا الجانب هو انعكاس واضح للجانب النظري فتغير مدركات التهديد لدى صانع القرار الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت من أهم الأسباب في تغير التوجهات الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي.

**ب . منهج دراسة الحالة:** وُظف هذا المنهج من خلال التركيز على حالة الجزائر أي موقعها كدولة جوار تتأثر بكل عوامل اللااستقرار في منطقة الساحل، كما تتأثر من ناحية أخرى بكل السياسات الأمنية الأمريكية في المنطقة .

**ج. المنهج التاريخي:** يقترن المنهج التاريخي في كثير من الأحيان ــ كمنهج مساعد ــ مع المنهج المقارن لأنّ مقارنة الظواهر الاجتماعية أو السياسية تحتاج دائما الرجوع إلى مراحل وجودها، تطورها والتغيرات التي حدثت لها، ومحاولة الربط بين ماضيها ،حاضرها ومستقبلها، من أجل إدراك العلاقات السببية فيما بينها. وهو ما تبين بوضوح من خلال رصد التطور التاريخي لمفهوم الأمن ونشأة مفهوم الدولة الفاشلة داخل حقل العلاقات الدولية أو من حيت تطور السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الساحل، كما يتضح ذلك أيضا من خلال تطور مدركات التهديد للجزائر في الساحل .

إضافة إلى هذه المناهج هناك بعض تقنيات البحت العلمي اعتمد عليها الباحث، كتقنية تحليل المضمون، التي تسعى إلى تحليل الخلفيات الفكرية والأهداف الخفية الغير المعلنة، المتضمنة في بعض تصريحات وخطابات صُناع القرار.

*** <u>مفاهيم الدراسة:</u>**

يمكن حصر أهم مفاهيم الدراسة فيما يلي:

**مفهوم الأمن:** هذا المفهوم الذي أصبح يأخذ أبعاد جديدة تتعدى البعد العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ركزت الدراسة على المضامين الجديدة للأمن كمفهوم **الأمن المجتمعي**، مفهوم **الأمن الشامل**، مفهوم **الأمن الإنساني**...الخ، كلها مفاهيم عبرت عن مرحلة جديدة هي مرحلة العولمة.

**مفهوم الدولة الفاشلة (FAILED-STATE):** يعتبر هذا مصطلح من المصطلحات الجديدة التي عرفت انتشار واسعا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك جمهورية يوغسلافيا سابقا، حيت عرفت هذه المرحلة مصطلحات جديدة كلها تعبر عن مفهوم واحد كالدولة المنهارة، الدولة العاجزة، الدولة المعطوبة، الدولة المفلسة... الخ .

**نظريات الدراسة:**

يتناول مشروع البحث بالدراسة والتحليل أهم الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الأمن، ويمكن تقسيم هذه المقاربات إلى قسمين رئيسيين:

**النظريات التفسيرية (الاتجاه العقلاني):** وتتضمن المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية أي المنظور الواقعي والمنظور الليبرالي، لكن الدراسة ستركز أكثر على المساهمات الجديدة داخل كلا المنظورين، والتي حاولت مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه ليشمل قطاعات أخرى، حتى يتكيف مع تحديات البيئة الأمنية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة .

كما ستهتم الدراسة بالمساهمات النيرة التي قدمتها مدرسة كوبنهاجن (The Copenhagen School)، خاصة أبحاث باري بوزان حول الأمن.

**النظريات التكوينية (الاتجاه التأملي):** وتتضمن المنظورات الجديدة في العلاقات الدولية، لكن الدراسة ستركز أكثر على المقاربة البنائية كونها الأكثر تميزا بين كل النظريات التكوينية، حيث تكمن أهميتها أنّها مثلت حلقة الوصل بين الاتجاه العقلاني وبين الاتجاه التكويني في العلاقات الدولية .

## 7/التنظيم الهيكلي للدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة وكل الفرضيات المتفرعة عنها سوف نحاول صياغة خطة تنقسم إلى ثلاثة فصول أساسية تتفرع إلى مباحث جزئية:

يأتي **الفصل الأول** مقسما إلى مبحثين رئيسيين، يُعنى الأول بدراسة مفهوم الأمن وأهم الأطر التحليلية والنقاشات النظرية التي حاولت دراسة ظاهرة الأمن.

أما المبحث الثاني فقد اهتم بالدراسة والتحليل مقاربة الدولة الفاشلة، مركزا على تطور المفهوم داخل حقل العلاقات الدولية، إضافة التعرض إلى أهم المؤسسات العلمية المتخصصة في البحوث الإمبريقية حول قياس الفشل الدولاتي ومؤشرات انهيار الدول، اعتمادا على مناهج كمية وإحصائية .

أخيرا فقد حاول المبحث الثاني من الفصل الأول تحليل طبيعة العلاقة التي تربط فشل الدول بانتشار نشاطات الإرهاب وأشكال الجريمة، في إشارة إلى فحص ذلك الارتباط المزعوم حول وجود علاقة سببية بين انتشار التهديدات الأمنية الجديدة وبين فشل الدول في منطقة الساحل الإفريقي .

أما **الفصل الثاني** من الدراسة فيتناول الأبعاد الأمنية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي في شكل مبحثين، حيت يقدم المبحث الأول دراسة مفصلة عن منطقة الساحل الإفريقي، بالتركيز على أهميتها الإستراتيجية ودور العوامل البنيوية الداخلية لدول المنطقة من جهة والعوامل الخارجية متمثلة في تنافس القوى الخارجية من جهة أخرى في إنتاج حالة اللااستقرار واللامن في الساحل.

أما المبحث الثاني من الفصل فيحاول دراسة أهم المشاريع والمبادرات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل، محاولا في نفس الوقت تحليل أهم الأهداف الرئيسية والدوافع الحقيقية للتوجهات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

ختاما يأتي **الفصل الثالث** المهيكل من مبحثين، ليقدم رؤية تحليلية لأهم الآثار التي يمكن أن تُنتجها استمرار حالة اللااستقرار في الساحل بما في ذلك الحضور الأمريكي على الأمن القومي الجزائري، حيث يتناول المبحث الأول موقع الجزائر ضمن السياسة الأمنية الأمريكية في الساحل، أما المبحث الثاني يحاول تحليل طبيعة المقاربة الأمنية التي تتبناها الجزائر من أجل التقليل من أخطار التهديدات الأمنية من جهة ومحاصرة التدخلات الأجنبية لاسيما منها الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي من جهة أخرى.

أخيرا تُتوج الدراسة بخاتمة يستخلص فيها الباحث أهم النتائج التي توصل إليها من خلال عميلة البحث.

# الفصل الأول:

# النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن ومفهوم الدولة الفاشلة

تعتبر نهاية الحرب الباردة مرحلة انتعاش للدراسات الأمنية، بعد فترة طويلة من الزمن سادها انحصار الدراسات الأمنية حول مفهوم الدولة كوحدة أساسية للتحليل. إلا أنّ التغيرات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أدت بخروج الدراسات الأمنية من دائرة الدولة إلى فواعل جديدة أصبحت تؤثر في مفهوم الأمن، وهذا كنتيجة لظهور تهديدات جديدة خارجة عن طبيعة الدولة ، هذا التغيير على المستوى النظري، صاحبه بالموازاة تغيير على المستوى التطبيقي للأجندة الأمنية للقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، فكانت الحاجة إلى إعادة صياغة استراتيجيات بديلة تستوعب مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تنطلق من مفاهيم الأمن الإنساني والأمن الشامل .

لذلك سيتم من خلال هذا الفصل ضبط مفهوم الأمن، مع التركيز على مختلف المفاهيم الجديدة التي مسّت هذا المفهوم، و التي نعتقد أنها الإطار الأنسب الذي يترجم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي و محاولتها صياغة ترتيبات أمنية معينة بالمنطقة.

و من جهة أخرى فإنّ موضوع الأمن من المسائل الرئيسة التي يُعنى بها صانعوا القرار في الجزائر، خاصة أنّ طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تفرض تحديات تستوجب إدراك جيد للانكشاف الأمني للجزائر من جهتها الجنوبية.

لكن قبل التطرق لهذه المفاهيم والمقاربات الجديدة، كان لزاما علينا التعرض لمختلف المقاربات التقليدية للأمن ذلك أنّ الحاجة إلى فهم المسلمات الأساسية للمفاهيم الجديدة كالأمن الإنساني أو الأمن الشامل تستوجب دراسة النظريات التي نشأت ضمنها خاصة النقدية منها والتي جاءت كرد فعل على هذه المفاهيم التقليدية (المنظور العقلاني) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فـإنّ التحليل النظري للأمن هي مرحلة ضرورية من أجل البحث عن أي وضعية آمنة لأية دولة.

على صعيد آخر سوف نحاول في هذا الفصل ، التعرض لمقاربة الدولة الفاشلة وهذا للارتباط الوثيق بين هذه المقاربة و مفهوم الأمن ، حيث يمكن اعتبار عجز و هشاشة الدولة – وهي الحالة المُميزة للعديد من الدول الإفريقية كما سنرى في الفصول اللاحقة– كانت من بين الأسباب المساعدة على خلق حالة اللاأمن و اللاإستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي.

# المبحث الأول: مفهوم الأمن

## المطلب الأول: تعريف الأمن

يعكس تعدد تعاريف الأمن ذلك الخلاف النظري حول أهم المصطلحات المركزية في نظريات العلاقات الدولية، لأنّه مفهوم نسبي، مُتغير، مركب، و ذو أبعاد عدة و مستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة و غير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو الأمن الإقليمي.[1]

وفي هذا السياق يعترف الباحث الأكاديمي **جاك روش (Jacques Roche )** باستحالة أن يحتوي موضوع الأمن مفهوم واحد وهذا راجع لثلاثة أسباب :[2]

- لا يمكن اعتبار الدولة الضامن الوحيد للأمن.
- طبيعة التهديدات تختلف باختلاف المنطقة.
- يُنظر للأمن من خلال أبعاده السياسية، الاقتصادية، البيئية، الثقافية .

هذا الخلاف جعل من الصعوبة الوصول إلى تعريف دقيق وشامل للأمن، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي عرفت انتعاشا للدراسات الأمنية، سواء داخل المقاربات التقليدية التي حاولت توسيع مفهوم الأمن أو المقاربات الجديدة التي قدمت تصورا مغايرا لهذا المفهوم.

لذلك سوف نحاول التعرض في هذا الإطار لأهم التعاريف التي تناولت مصطلح الأمن، مع إبداء ملاحظة هامة أنه كثيرا ما ارتبط هذا المصطلح بمفهوم الأمن القومي أو الوطني، وهذا للارتباط الوثيق بين الدولة كوحدة مركزية للتحليل و الأمن، والذي سيطر لفترة طويلة من الزمن على نظرية العلاقات الدولية (المنظور التقليدي) مختزلا بذلك الأمن ضمن مسائل الدفاع الوطني والقومي،غير أنّ التطورات اللاحقة أخرجت الأمن من هذا المستوى الضيق إلى تناول مستويات وأبعاد أخرى كما سيتضح ذلك من خلال المباحث القادمة.

و يمكن أن نورد في هذا السياق ما ذهب إليه **باري بوزان (Barry Buzan )** حينما مّيز بين مفهوم الأمن في إطاره الكلي والأمن القومي حيث يقول في ذلك: " الأمن هو العمل على التحرر من التهديد، أما الأمن القومي فهو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية،

---

[1]–سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن :مستوياته و صيغه وتهديداته –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،العدد 19، صيف 2008، ص9.

[2] Charles Philippe David et Jean– Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, Paris :Montchrestien, 2002, p21.

وبالتالي فالأمن القومي في هذا المعنى مفهوم محافظ لأنه يتعلق بالدول الموجودة ".[1]

يعرف الأمن القومي كذلك على أنه : " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".[2]

ويُعرف **والتر ليبمان (Walter Lippmann)** الأمن بقوله :

" تكون الدولة آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب و تكون قادرة على حماية تلك المصالح، وإنّ أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية الهجوم المسلح والتغلب عليه ".

و يُعرف الأمن كذلك : هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.[3]

نفس المعنى أيضا نجده في هذا التعريف: الأمن هو تأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تتهددها داخليا و خارجيا وصيانة مصالحها الحقيقية وهتيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها.[4]

نلاحظ من خلال هذه التعاريف أنها تركز على متغير الدولة كمرجع و موضوع وحيد لتحقيق الأمن .

من أبرز تعاريف الأمن كذلك تعريف الأمم المتحدة : " الأمن من حيت المبدأ، هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه اقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها. [5]

لكن مع تطور مفهوم الأمن نلاحظ أن تعاريفه، بدأت تركز على متغيرات أخرى، من ذلك ما ذهب إليه **روبرت مكنمارا (Robert McNamara )** " وزير الدفاع الأمريكي السابق وأحد المفكرين الإستراتيجيين البارزين في كتابه "**جوهر الأمن**":

"إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، إنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى،2005، ص13.

[2] هيثم الكيلاني.**الموسوعة السياسية**،الجزء الأول، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1985، ص 335.

[3] هيثم الكيلاني، "الأمن القومي وجامعة الدولة العربية"، **مجلة الشؤون عربية**، تونس: العدد 08، 1987، ص57.

[4] صباح محمود، **الأمن الإسلامي دراسات في التحديات الجيوبولتيكية**، اليمن: مركز للدراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، 1994، ص8.

[5] سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المرجع السابق الذكر، ص01.

و مواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

و لعل أدق تعريف "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى –:

{فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ . الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْف }. ( الآيتين 3 و4 من سورة قريش ).

ومن هنا يتضح أنّ الأمن هو ضد الخوف، و الخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي . وهو نفس المعنى الذي ذهبت إليه العديد من المعاجم اللغوية العربية والأجنبية حينما اعتبرته مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر، و يتعلق استخدامه عادة بالتحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف.

كما يعتبر تعريف **أرلوند ولفرز ( Wolfers Arnold )** من أهم التعاريف التي تُحضى باتفاق أكثر الباحثين، حيث يرى " أنّ الأمن في أي معنى موضوعي يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية وفي المعنى الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل الهجوم ".[1]

نلاحظ هناك تقارب واضح بين ما ذهب إليه **ولفر**, وما ورد جاء من دلالة حول الأمن في القرآن الكريم .

من خلال هذه التعاريف يمكن تسجيل خصيتين يتصف بها الأمن:

❖ **خاصية التغير :** أي أنّ الأمن ظاهرة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان ، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدا ، بل هو مفهوما ديناميكيا يتطور بتطور الظروف ، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، بل هو متغير حتى في نفس البيئة، فالذي يُمثل مصدر تهديد لدولة معينة قد لا يكون كذلك لدولة أخرى.

❖ **خاصية النسبية:** أي أنه ليس مفهوما مُطلقا ، فالنسبية هنا تنشأ من السعي المستمر للدول إلى زيادة قوتها فمهما عظمت قوة الدولة فهي لا تستطيع أن تكون في مأمن عن كل التهديدات الداخلية أو الخارجية، فما كان في وقت معين يمثل مصدر للأمن الدولة، قد يصبح مصدر تهديد لها في المستقبل وهو ما أكده **باري بوزان (Barry Buzan )** عند تحليله لبنية النظام الدولي و الأمن " إنّه في ظل الفوضوية، إفنّ الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط، أبدا مطلقا.[2]

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا والحلف الأطسي** ،المرجع السابق الذكر، ص14.

[2] نفس المرجع، ص .13

**مستويات الأمن:**

يعتبر دراسة مستويات التحليل لمفهوم الأمن من الأدوات المنهجية التي تساعد الباحث على ضبط هذا المفهوم من جهة، وفهم ذلك الاختلاف بين معظم المقاربات النظرية التي حاولت تحديد طبيعة هذا المفهوم من جهة أخرى، وبالتالي فإنّ فهم مستويات الأمن هي خطوة مهمة للإدراك حقيقة الأمن، خاصة إذا اعتبرنا أنّ هذه المستويات تتداخل وتتقاطع فيما بينها في كثير من الأحيان محاولة فهم الطبيعة المركبة لهذا المفهوم، والتي ازدادت تعقيدا بعد نهاية الحرب الباردة .

**أ .المستوى الفردي:**

يعتبر الاهتمام بهذا المستوى من الناحية النظرية الانتقال من المفهوم التقليدي للأمن الدولاتي التمركز إلى التركيز على الفرد كوحدة أساسية لتحليل أي تأمين هذا الأخير من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته والعمل على تحقيق الرفاه له.

**ب. المستوى الدولاتي:**

يرتبط بالدولة باعتبارها صاحبة المرجعية وموضوع الأمن وهو في هذا المعنى يعني قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية والخارجية باعتبار أنّ الدولة هي هدف الأمن ووسيلة تحقيقه في آن واحد.

**ج. المستوى الإقليمي :**

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع فيما بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة. ويمكن أن نستخلص أهمية هذا المستوى من خلال طبيعة تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية أين كان للبيئة الأمنية الدور الرئيسي في إنشائها.

هناك العديد من الأمثلة التاريخية التي توضح أهمية هذا المستوى، فقد ساهم تخوف الأوروبيين والأمريكيين من انتشار المد الشيوعي في أوروبا الغربية في تكوين الحلف الأطلسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك كان تخوف دول الخليج من الخطر الإيراني في الثمانينات سبب مهم في إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

وتبعا لذلك يُعرف الأمن في مستواه الإقليمي: إدراك مجموعة من الدول متجاورة جغرافيا أنّها تتقاسم تهديدات أمنية مشتركة، وهذا ما يجعلها تبلور آليات مشتركة من أجل مواجهتها، ويمكن إسقاط ذلك على منطقة الساحل الإفريقي التي أصبحت تواجه تهديدات مشتركة كالجريمة المنظمة ،الإرهاب الدولي والهجرة السرية ولذا يعتبر تفعيل الأمن في مستواه الإقليمي بين دول المنطقة أمر ضروري

لمواجهة هذه الأخطار العابرة للحدود.

وعليه فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشترك ة بين مجموع دول النظام[1] .

**المستوى الدولي:**

ينظر من خلاله للأمن في إطار كل ي ويعني حماية المجموعة الدولية من أية أخطار يمكن أن تهدد أمن الدول والمساس باستقرار النظام الدولي، وقد تطور هذا المستوى عبر تطور المجتمع الدولي انطلاقا من مفهوم الأمن الجماعي إلى مفهوم الأمن الشامل أو العالمي وتتو لى الحفاظ على الأمن الدولي المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة .

## المطلب الثاني :المقاربات التقليدية للأمن ( الاتجاه العقلاني )

### 1 – المنظور الواقعي:

ينطلق الواقعيون في تحليلهم لمفهوم الأمن من اعتبار أنّ الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وهذا ما يجعل مسألة توفير وضمان الأمن هو من ضمن اختصاصات وصلاحيات الدول دون غيرها من الفواعل الأخرى **other actors**.

يربط الافتراض الواقعي الدولاتي التمركز: **Stato-Centrique** الأمن في إطار وطني ضيق**National Security**، يركز فقط على حماية الدولة من أي تهديد خارجي يمس حدودها الإقليمية، وبما أنّ الدولة توجد في نظام دولي يتميز بالفوضى **Anarchy** أي غياب سلطة عليا تنظمه و تهيكله و قواعد قانونية تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية *، فإنّ الدول مضطرة للاعتماد على نفسها **Self help** باستعمال كل الطرق بما فيها القوة العسكرية من أجل الحفاظ على بقائها **Survival**.

أي أنّ الواقعية لا تعتبر الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية فقط، وإنما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي[2].

كما يرى **ريمون أرون (Raymond Anon)** أنّ طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي

---

1– سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المرجع السابق الذكر، ص19.

[2] Dario Battistella, **Théorie des Relations Internationales**, Paris : presse de science politique, 2003, P.306.

للفاعلين (أي الدول) الحق الشرعي والعادل للجوء لاستعمال القوة بما أنّه حتى في القديم كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة والعنف هي العلاقات الطبيعية والوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية السائدة.[1]

إذ يرى **كينث والتز (Kenneth Waltz )** أنّه في ظل فوضى النظام الدولي يصبح الأمن هو الهدف الأسمى للدولة، وستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء الطمأنينة، الربح والقوة عندما تتأكد أنّ بقائها مضمونا.[2]

يعتقد الواقعيون أنّ الأمن سلعة نادرة، لذلك فإن أي سلوك تقوم به الدول من أجل توفيره كالاستعدادات العسكرية مثلا أو شراء الأسلحة، قد يفسر بأنه تهديد لأمن دول أخرى، وهذا ما يسمى عند الواقعين **بالمأزق الأمني .Le dilemme de sécurité** حيث يعللون على ذلك بقولهم :"إننا نعيش في عالم يسوده سوء الظن والتنافس الأمني المتواصل وصحيح أن التعاون بين الدول قائم،إلا أنّه من الصعب تحقيقه بل إنّ الحفاظ عليه أكثر صعوبة".[3]

يربط الواقعيون الأمن بالقوة، ويبقى ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية( تقليدية، نووية). لذلك فإنّ القوة مؤشر أساسي ومركزي لتحقيق الأمن لدى الواقعين التقليديين.

انطلاقا من هذه الافتراضات الواقعية يمكن أن نصل إلى الملاحظات التالية:

* إن المفهوم التقليدي للأمن يركز على أمن الدولة فقط دون الحديث عن أمن فواعل أخرى كالأفراد أو الجماعات....

* إنّ التهديدات التي تواجهها الدولة تأتيها من طرف دول أخرى أي من نفس الطبيعة.

* طبيعة هذه التهديدات واضحة إلى حد ما، أي أنها مرئية يمكن إدراكها.

**2- المنظور الليبرالي:**

تمتد أفكار المنظور الليبرالي إلى عصر التنوير، وهي كمقاربة نظرية تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول عن طريق تشجيع دور المؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. [4]

---

[1] Jean-Jacques Roches, **Théories des relations internationales**, Paris : Montchrestien , 04 édition, 2001 P.23.

[2] عمار حجار، "السياسة الأمنية الأوروبية اتجاه جنوبها المتوسط"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2002، ص 48.

[3] جون بيليس وستيف سميت، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: الطبعة الأولى، 2004، ص419 .

[4] Charles Philippe David et Jean- Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, op.Cit., P.21.

لذلك تقدم الليبرالية نظرة متفائلة لطبيعة العلاقات الدولية من خلال سعيها إلى تطوير التجارة، وتنمية الديمقراطية من أجل الحد من النزعة التنافسية للدول، إذ يرى الليبراليون أنّ حالة اللاأمن توجد و تتزايد عندما لا تضبط الفوضى، غير أنّه يمكن التحكم في هذه الفوضى والتقليل من نزوع الدول نحو الحروب، عن طريق توسيع مفهوم الأمن إلى عوامل مؤسساتية، اقتصادية و ديمقراطية، لأن هذه الأبعاد تعتبر أكثر تحديدا للأمن والأقدر على تحقيق السلم من المتغيرات العسكرية.[1]

من جهة أخرى يعتقد الليبراليون بإمكانية الحد من النزاعات الدولية، بسبب انسجام القيم والمصالح بين الدول، مما يجعل قضية الأمن في النهاية معطى مشترك. و هي الفكرة التي تطورت مع أصحاب نظرية السلام الديمقراطي كما سنرى ذلك من خلال التجديدات التي طرحتها المقاربة الليبرالية بعد الحرب الباردة.[2]

## المطلب الثالث: التحول في مفهوم الأمن

يمكن القول أن النقاش حول مفهوم الأمن جاء مع بداية الثمانينات ليزداد في التسعينات، حيث جاء كرد فعل من جهة على الدراسات الإستراتجية التي حصرت الأمن في النطاق العسكري فقط، ومن جهة أخرى تأثير التغيرات التي حملتها نهاية الحرب الباردة على النظام الدولي، فقد فرضت تلك التحولات العميقة ضرورة ملحة إلى إعادة صياغة مفهوم الأمن، ذلك أن المقاربات التقليدية لم تعد تستوعب تلك المضامين الجديدة للأمن، بفعل التحول في طبيعة التهديدات والأخطار التي أخذت أشكال وأبعاد تتعدى حدود الدولة القومية، وهو ما فسح المجال إلى ظهور مقاربات جديدة تسعى إلى تقديم رؤية أوضح لمفهوم الأمن، تتلاءم مع طبيعة التغيرات التي مسّت العلاقات الدولية، لما بعد الحرب الباردة.

غير أنّه لا يمكن أن نُنكر تلك الإسهامات التي قدمتها المقاربات التقليدية، من خلال مراجعتها لمفهوم الأمن، حتى تستجيب مع التهديدات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت عليه لزاما عليها أن تعيد تنظيم أفكارها حتى تستطيع مواجهة الانتقادات التي قدمتها لها المقاربات الجديدة. و مع أنّ هذه الإسهامات النظرية لم تحدث ثورة في مفهوم الأمن كالتي أحدثتها المقاربات الجديدة، إلا أنّها مهّدت الطريق أمام ظهور أطر نظرية و تحليلية جديدة.

### 1 .مراجعة مفهوم الأمن داخل المنظورات التقليدية:

**مراجعة مفهوم الأمن داخل المنظور الواقعي :**

يرفض الجيل الجديد من الواقعيين ( **nouvelle génération**) التسليم بالحتمية البنيوية كما طرحها كل من **ولتزWaltz** و**جلبين Gilpin**. لذلك فقد قدّم هؤلاء في السنوات الأخيرة مساهمات

[1] Charles Philippe David et Jean– Jacques Roche , **Théories de la sécurité**, op.cit., P.21.

[2] Ibid. p 94

متميزة حاولت أن تتدارك من خلالها القصور المنهجي و النظري الذي تعرضت له الواقعية بعد الحرب الباردة، ويُمكن تقسيم هذه المساهمات إلى ثلاثة مدارس :

**الواقعية الدفاعية : Defensive realism**

يتزعم هذا الاتجاه كل من : **ستيفن والت Stephen Walt، جاك سنايدر Jack Snyder، ستيفن فان افيرا، Stephen Van Evera ، جيفري تليا فيرو، Jeffrey Taliaferro**

وتتلخص مساهمات هؤلاء حول موضوع الأمن من خلال الأفكار التالية :[1]

- إنّ أفضل سياسة يمكن أن تساعد الدول على تحقيق الأمن هو انتهاج إستراتيجية حذرة (ضبط النفس)، و الابتعاد قدر الإمكان عن السياسات القائمة على التوسع والطموح التي ستزيد من دون شك إلا في تعميق الشعور بالتهديد و اللاامن بين الدول .
- بخلاف الواقعية البنيوية التي ترى أن ما يُحدد سلوكات الدول هي بنية النظام الدولي، فإنّ الواقعيون الدفاعيون يعتقدون أنّ توزيع عناصر القوة، دور العوامل البنيوية كالقنوات الدبلوماسية والتكنولوجية، العقائد العسكرية، المبادلات التجارية، والمؤسسات الدولية هي أكثر العوامل تحديدا لسلوك الدول وأكبر دليل على ذلك أن التقدم في مجال التكنولوجية النووية قد قلّل من الرغبة التوسعية للدول الكبرى .
- تساهم بناء شبكة من التحالفات الإستراتيجية بين الدول في التقليل من مشكلة سوء الظن التي تُميز العلاقات الدولية، على النقيض من ذلك فإنّ سعي الدول الكبرى لتعظيم قوتها سيزيد من شعورها بالتهديد المستمر، فالدول تبحث في المقام الأول عن توفير الأمن قبل سعيها للحصول على القوة .
- إنّ أفضل إستراتيجية يمكن أن تساعد الدول على التقليل من تأثير أخطار "**المأزق الأمني**" هو تعزيز اجراءات الثقة فيما بينها، فعوض أن تسعى إلى التنافس على مستوى القوة الأفضل أن تسعى إلى التقليل من مستوى التهديد فيما بينها، وكما عبّر عنه الواقعيون الدفاعيون تعويض مفهوم "**ميزان القوى**" **balance of power** بمفهوم "**ميزان التهديد**" **balance of threat** .

- تعتقد الواقعية الدفاعية أنّ مدركات صناع القرار تلعب دورا كبيرا، لأنها تؤثر في اختياراتهم نحو تبني السياسة الأمنية المناسبة، أي إما اختيار التحالف للحفاظ على الوضع القائم أو اختيار التنافس لتغيير النظام الدولي .

- أخيرا فإن الواقعية الدفاعية تتبنى نظرة تفاؤلية لأنّها تؤمن بإمكانية تجنب الصراعات بين الدول – عكس الطرح الواقعي الكلاسيكي –، لأن التقليل من المنافسة بين القوى الكبرى سيوفر الأمن،

[1] Ibid.P. 94

غير أنّها ترى أنّ الأمن يبقى نسبي ولا يمكن أن يكون مطلقا.

**الواقعية التعاونية: cooperative realism**

يتزعم هذا الاتجاه كل من **جوزاف غريكو Joseph Grieco** **وشارل غلاسر Charles Glaser**. وعموما فأفكار هذه المدرسة تقترب إلى حد كبير من افتراضات الواقعية الدفاعية ويمكن تلخيصها في التصورات التالية :

- تفضل الواقعية التعاونية الاستراتيجيات التعاونية بين الدول، لأنّها الأقدر على التقليل الأخطاء الناتجة عن سوء إدراك بين الدول، كما سبق وأن أشارت إليه الواقعية الدفاعية.
- كما تركز الواقعية التعاونية على الاهتمام بالمصالح بين الدول أي تشجيعها للحصول على المكاسب المشتركة " **gain communs**" بدل السعي للحصول على المكاسب المطلقة **Gain relatifs**.[1]
- تجد الواقعية التعاونية أدلة مقنعة لتبرير صحة افتراضاتها، من خلال الإجراءات المتعلقة بمراقبة التسلح، فالمنافسة بين الدول تأخذ شكل منافسة إستراتيجية مسّيرة بعناية، أي أنّ الإتفافيات الرسمية، المؤسسات الدولية والمنظومات الأمنية كلها آليات فعّالة تساعد الدول على تحقيق المصالح المشتركة، وبالنتيجة التقليل من الصدمات فيما بينها على المدى المتوسط والبعيد، ما يقودها إلى بناء سياسات أمنية مشتركة .
- انطلاقا من نفس الفكرة يقدم الواقعيون التعاونيون تصورا جديدا لمفهوم فوضى النظام الدولي ويقترحون مصطلحا جديدا هو مفهوم **الفوضى الناضجة anarchie mûre** بدل الفوضى المطلقة كما طرحها الواقعيون البنيويون **(كينت ولتز)** .[2]

**الواقعية النيوكلاسيكية : Neoclassical realism**

تُعرف هذه المدرسة أيضا باسم واقعية الدولة–مركز "**étato-centré**"، من أبرز روادها نجد كل من: **جديون روز ,Gideon Rose، فريد زكريا Fareed Zakaria، وليام ولفرث William Wohlforth** .

- يركز أصحاب هذا الاتجاه على الاهتمام بدور العوامل الداخلية كمدركات صناع القرار، طبيعة المؤسسات السياسية الداخلية، لتفسير السلوكات الهجومية أو الدفاعية للدول .[3]

[1] Ibid. P. 93
[2] Ibid. P. 94
[3] Ibid

- تسعى الواقعية النيوكلاسيكية إلى البحث في الغموض الذي يكتنف سلوكات الدول، فمثلا يتساءل الواقعيون النيوكلاسيكيون كيف ولماذا لا تتصرف الدول فيما بينها بنفس الطريقة رغم وجود ظروف متشابهة في الزمان والمكان، فالدول لا تتجه إلى استعمال القوة بصفة آلية، ولكن تختار الوقت المناسب، ترسم الأهداف وفقا لتوجهات صُناع القرار وتأثير المؤسسات السياسية، فلا يمكن للدولة أن ترسم سياسة توسعية و تسعى إلى تعظيم قوتها إذا لم يتوفر هناك إجماع وطني وإرادة داخلية، لأنّ اختيارات الدولة تُمليها أيضا العوامل الداخلية، وعلى الحكومات أن تراعي توجهات الرأي العام، وهي الحالة التي ميّزت الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الثاني من القرن19، كما ذهب إلى ذلك **فريد زكريا** .
- صحيح أنّ الواقعيون النيوكلاسيكيون يعترفون بتأثير العوامل المادية، فهي التي تسمح للدولة بممارسة القوة، لكن رغم ذلك فإنّ هذه الظروف لا تستطيع بمفردها تفسير لماذا وكيف ومتى يمكن وضع هذه القوة موضع التنفيذ . وبتالي يصل الواقعيون النيوكلاسيكيون إلى نتيجة مهمة، أنّ الدولة في النهاية ليست فاعل وحدوي كما ذهبت إلى ذلك الواقعية الكلاسيكية وإنما تخضع إلي اختيارات إستراتيجية وأمنية لا يمكن التبوء بها .[1]

**2 – مراجعة مفهوم الأمن داخل المنظور الليبرالي :**

**المؤسساتية الليبرالية: Institutional liberalism**

ظهرت هذه المقاربة بعد نهاية الحرب الباردة، وقد كان لها تأثير واضح في إقناع العديد من صناع القرار الأمريكيين بأهميتها، فقد كانت الخلفيات الفكرية التي دفعت الرئيس الأمريكي **بل كلينتون Bill Clinton** إلى السعي لتوسيع الحلف الأطلسي نحو أوروبا الشرقية.

و تقوم هذه المقاربة على الركائز التالية :

1. يمكن التقليص من حدة النزاعات الدولية من خلال تعزيز القيم المشتركة بين الدول وتنمية العلاقات المتعددة الأطراف.
2. تتزايد مكاسب التعاون بفعل دور المؤسسات الأمنية أو ما يطلق علية **مأسسة الأمن، The Institutionalization of Security**، مما سيقلص من احتمالات التهديد ، حيث تساعد المؤسسات الفوق قومية على تليين العلاقات الاجتماعية بين الدول، من أجل بناء دولة القانون الليبرالية، تساعد المؤسسات على بناء علاقات أمنية مشركة وشاملة بين الدول، مما يدفعها إلى تبني معايير مشتركة و سلوكات متقاربة فيما بينها.

[1]Ibid. P.95.

3. إن العولمة وسرعة انتشار المبادلات التجارية تشجع السلم، فللاعتماد المتبادل و تطور شبكات الاتصال و سرعة انتشار المبادلا ت التجارية والمالية العابرة للحدود بالإضافة إلى الدور المتنامي للفاعلين غير الدوليين، كلها عوامل يمكن أن ت ؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل العالمي والقاري، أي أنّه كلما كان العالم رأسمالي كلما اتجه نحو السلم.

4. و بالتالي فإن المؤسساتيين يعتبرون أنّ المؤسسات آلية هامة لتحقيق الأمن الدولي، لأنها بوسعها أن توفر إطار للتعاون، يساعد في التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول .[1]

**الليبرالية البنيوية: constructivism liberalism**

تعتبر أبحاث المقاربة الليبرالية البنيوية خلاصة المزاوجة بين التفسير الواقعي والتفسير الليبرالي، فلقد جاءت هذه المقاربة كرد فعل عن عجز النظريات الكلاسيكي ة الواقعية والليبرالية عن تقديم تفسيرات واضحة للعالم. هذا ما دفع **دانيال دودني Deudney Daniel** ومجموعة من الباحثين إلى اقتراح مقاربة نظرية تمزج بعض عناصر المدرسة الليبرالية والمدرسة الواقعية لتعطينا ما أصطلح عليه بالليبرالية البنيوية، حيت تسعى هذه المقاربة إلى تقديم رؤية أوضح لحقيقة العالم اليوم، فالليبرالية البنيوية تستعمل الخصائص البنيوية لنظام الأحادية القطبية في تفاعله مع مختلف المؤسسات الدولية الليبرالية، فمثلا غياب النزاعات المسلحة بين الدول المتطورة والديمقراطية يفسر أساسا بفعل عمليات التكامل بين هذه الدول والتي أدت إلى تبلور علاقات ودية فيما بينها، ذات طابع مؤسساتي، حيت تقوم هذه المؤسسات بمعالجة كل التوترات المفاجئة حتى لا تصل إلى مرحلة المواجهة المباشرة[2].

حسب الليبرالية البنيوية نإف العلاقات الأمنية بين الدول المتقدمة تتحدد من خلال خمسة عناصر:

1. إنّ الإلتزام بين الدول يحمل بعد أمني تعاوني، يتم عبر مؤسسات أمنية دولية كالحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، حيث تعزز المؤسسات التعاون الأمني بين الدول.

2. الهيمنة الأمريكية هي هيمنة منفتحة : بمعنى أنها شرعية وشفافة، في نظر معظم الدول الديمقراطية وهذا راجع لطبيعة السياسة الأمريكية التي تسمح حللفائها بمشاركتها في صنع القرارات كما لم يحدث مع قوة مهيمنة من قبل .

3. وجود القوى شبه سيادية semi-souveraines كاليابان وألمانيا، أزاحت المنافسة في الميدان الأمني مما يطمئن الولايات المتحدة الأمريكية البقاء كقوة مهيمنة .

[1] Ibid. P. 97
[2] Ibid. P. 99

4. إنّ هيكلة الاقتصاد تساعد على تلطيف العلاقات التجارية والمالية بين الشركاء وهذا ما يؤدي بالموازاة إلى التقليل من حالة الفوضى دون الاعتماد على تدرج هرمي، فمثلا مجموعة الثمانية G8 هي منظمة اقتصادية، لكنها بالتدريج يمكن أن تتحول إلى منظمة أمنية.

5. إنّ تقاسم نفس المعايير والقيم بين الدول المتطورة يساهم بدون شك في بناء ثقافة ليبرالية مشتركة. وهي نفس الفكرة التي عبر عنها أصحاب **السلام الديمقراطي** انطلاقا من فرضية أنّ الدول الديمقراطية لا تتصارع فيما بينها نتيجة اعتمادها لنفس المعايير والقيم الليبرالية لذلك فإن نشر الديمقراطية في العالم سيقلل من الحروب ويوفر الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي.

وانطلاقا من كل ذلك فان أصحاب هذه المقاربة يطمحون إلى تعميمها ،لأنهم يرون أنها بوسعها أن تقضي على النزاعات المسلحة بين الدول، عندئذ يمكن الحديث عن تحقيق أمن شامل ومستمر.

ويرى **جون ايكنبري John Ikenberry** لنجاح المقاربة الليبرالية البنيوية على المستوى الأمني، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بالتقليص من رغبتها في التدخل واحترام قواعد ومبادئ ما يسمى **بالنظام المؤسساتي l'ordre constitutionnel**، هذا النظام القائم على **الشبكة العنكبوتية المؤسساتية La toile d'araignée institutionnel**

كما يعتقد **جون كيري** أيضا أنّ القوة الأمريكية باستطاعتها إقناع شركائها بقبول النظام الليبرالي وفي نفس الوقت إقناع خصومها بعدم تحديها ومواجهتها، لكن عليها قبل كل ذلك، أن تقلص من لجوئها لاستعمال القوة .[1]

**<u>أبحاث مدرسة كوبنهاغن:</u>**

قبل التعرض إلى الإسهامات المتميزة والنيرة لمدرسة كوبنهاغن في مجال الدراسات الأمنية وجّب التذكير بذلك الاختلاف المنهجي والنظري بين الباحثين حول تصنيف المدرسة داخل منظورات العلاقات الدولية، والذي يمكن حصره في ثلاثة توجهات رئيسية :

**التصنيف الأول:** هناك من يصنفها داخل المنظور الواقعي أي ضمن الامتدادات الجديدة للمدرسة الواقعية بعد نهاية الحرب الباردة، وربما يعود ذلك بدرجة الأولى كون **باري بوزان** أحد أهم أقطاب مدرسة كوبنهاغن محسوب على التيار الواقعي البنيوي وهذا ما تعكسه مساهماته الفكرية الأولى بوضوح .

**أما التصنيف الثاني :** هناك من الباحثين من يصنفها ضمن المقاربة البنائية على اعتبار تقاطعها مع البنائية في التركيز على متغير " الهوية" عندما طرحت المدرسة مفهوم "الأمن المجتمعي ".

[1] Ibid. P.100

**أما التصنيف الثالث:** هناك من يصنفها ضمن المقاربة النقدية للأمن لتركيزها على مواضيع مرجعية للأمن تتجاوز الدولة كوحدة لتحليل وتقترب من الطرح النقدي الذي يُعنى بالفرد أو الجماعات البشرية كإطار مركزي للتحليل، حينما تركز على "المجتمع " كموضوع مرجعي للأمن.

يعتبر كل من **باري بوزان Barry Buzan، أول ويفر Ole Weaver وجاب دويل Jaap de Wilde**، من بين الباحثين الذين ذهبوا بعيدا في مراجعتهم لمفهوم الأمن، ولكن مع محافظتهم على الثوابت الإبستمولوجية وتجانس المنظور الواقعي، لكن تبقى مقاربة بوزان هي الأهم بين هؤلاء لأنّها عرفت تطورا ملحوظا مند ظهور مؤلفه " **الشعب، الدولة والخوف** "، **People, States and Fear** " سنة 1983 وأيضا كتاب "**الأمن: بنية جديدة للتحليل**" سنة 1991، **Security :a new framework for analysis**[1].

حيت يعتبر من بين الباحثين الذين قاموا بصياغة أدوات منهجية قادرة على محاصرة وتحديد مفهوم الأمن، فقد استطاع بفضل إنتاجه الفكري أن يتجاوز النزعة الحربية لدى الإنسان التي تميز بها الطرح الواقعي، ليقدم أبعاد داخلية وخارجية للأمن. هذا المنهج التحليلي سمح له الوصول إلى ثلاثة نتائج ساهمت في توسيع مفهوم الأمن :

**1** لم تعد الدولة الضامن الوحيد الذي يوفر الأمن، فالدول الجديدة أصبحت تمثل تهديدا واضحا لشعوبها.

**2** لا يمكن أن يكون للأمن موضوعا واحدا، لأن طبيعة التهديدات تختلف باختلاف المناطق، الصناعية. فمثلا نلاحظ أنّ مستوى التهديد داخل هذه الدول قد تضاءل، وأدى في مقابل ذلك إلى ظهور المركب الأمني داخل الحلف الأطلسي، عكس دول الجنوب فإنّ التهديدات تأتي بالدرجة الأولى من داخل الدول الضعيفة.

**3** لا يمكن النظر إلى مفهوم الأمن ضمن إطار ضيق، بحيث يقتصر فقط على الجانب العسكري أو السياسي، فإلى الجانب هذين المعيارين هناك البعد الاقتصادي(الأمن الطاقوي)،البعد البيئي، البعد الثقافي(الدفاع عن حقوق الإنسان)، حيت يرى **بوزان** أنّه هناك ضرورة لتوسيع مفهوم الأمن إلى ما وراء القضايا العسكرية، بما أنّ الدولة لم تعد المرجع الوحيد للأمن، ومن جهة أخرى لم تبقى المصدر الأساسي للتهديد، فقد تم توسيع الأمن ليشمل العديد من المواضيع، كقواعد مراقبة انتشار الأسلحة الكيماوية، الأمم والديانات، الأفراد(حقوق الأفراد)، النظام البيئي.[2]

---

[1] Hélène Viau ," **La** (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : Quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale", note de recherche, Centre d'études des politiques étrangères et de sécurité (CEPES), août 2000, p 90, in : http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf

[2] Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, op.Cit., P. 97.

وانطلاقا من كل هذا يقترح **بوزان** إلى جانب كل من **أول ويفر وجاب دويل** توسيع متعدد للقطاعات التي يشملها موضوع الأمن مع المحافظة في نفس الوقت على القطاع العسكري التقليدي، وبالتالي فإنّ التوسيع يشمل مايلي:

**القطاع السياسي:**

يقترح ثلاثة مواضيع مرجعية للأمن: الدول، الأنظمة الدولية (الاتحاد الأوربي،الآسيان)، الحركات العابرة للقوميات ( الكنيسة الكاتولوكية،الديانة الإسلامية)، بالنسبة للتهديدات في هذا القطاع هي تهديدات غير عسكرية، أي أنّها تهديدات ترتبط بأفكار أو معتقدات تكون موجهة ومسيّرة من طرف دول، جماعات وطنية، حركات اجتماعية أو مؤسسات دولية، تهدف من خلالها إلى عدم الاعتراف بالسلطة الشرعية للوحدات السياسية التي تهاجمها .

**القطاع الاقتصادي:**

يرى **بوزان** أنّ القطاع الاقتصادي هو الأكثر بين كل القطاعات فيما يخص المواضيع المرجعية للأمن، حيث يمتد من الفرد وهذا عبر الطبقات الاجتماعية والدول وصولا إلى نظام اقتصاد السوق الكلي المركب من قواعد ،معايير ومبادئ خاصة به، لكنه يؤكد في هذا السياق أنّ الأفراد لا يمكن أن يكونوا موضوع للأمن في القطاع الاقتصادي، إلا في حالتين أساسيتين: إذا كانت هذه التهديدات قد تؤدي إلى موتهم أو قد تمنعهم من الحصول على ضروريات الحياة الأساسية ( الماء، الأكل..الخ)، وبالتالي كل القضايا المتعلقة بمستوى معيشة الأفراد أو مشاكل البطالة مثلا لا يمكن تصنيفها ضمن القطاع الاقتصادي بما أنّها لا تمثل تهديدا مباشرا لحياة الأفراد.[1]

لكن يبقى تحديدهم للتهديدات الأخرى التي يتضمنها القطاع الاقتصادي مبهمة، فهم برغم تأكيدهم على الآثار السلبية الاقتصادية،السياسية والاجتماعية التي أفرزتها عولمة الإنتاج والسوق، إلا أنهم لم يحددوا بوضوح طبيعة التهديدات التي يمكن أن تحملها تلك الآثار السلبية.

**القطاع المجتمعي:**

تشمل المواضيع المرجعية للأمن في هذا القطاع عنصران أساسيين : الجماعات والهوية **(Les collectivités et l'identité)**، أي كل ما يرتبط بقضايا القبائل،العشائر، الأمم والحضارات .

تتعلق التهديدات في هذا القطاع بالانعكاسات التي حملتها ظاهرة الهجرة، كالتأثيرات التي تخلقها الثقافة الوافدة على الثقافات المحلية والتي قد تنتج منافسة وتناحر بين طرفين، و يمكن ملاحظة

[1] Hélène Viau ," La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : Quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale", op.Cit., P.92

ذلك من خلال مشاكل اندماج المهاجرين في الإتحاد الأوربي[1] .

هذا التوسع في مفهوم الأمن هو الذي سمح له بالتحدث عن ما أسماه فيما بعد بمفهوم "**الأمن المجتمعي**". حيث يرى **بوزان** أنّ هذا المفهوم أصبح يكتسي أهمية بالغة بعد نهاية الحرب الباردة في ظل العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة، إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف( دول الجنوب) من أهم المخاطر التي تهدد الأمن المجتمعي للمركز ( دول الشمال) ،أي تهديد الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية.

يستنتج **باري بوزان** في الأخير أنّ الأفراد والجماعات البشرية لا يمكنها تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعت عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إلا إذا نظرنا إلى الأمن على أنه عملية تحرر.

**القطاع ايبلئي:**

يمكن تحليل البعد الأمني في هذا القطاع من خلال موضوعين رئيسيين:

**موضوع الأول:** البيئة في حد ذاتها، أي كل ما له علاقة بكوكب الأرض والغلاف الجوي ونقصد هنا التهديدات الأمنية التي تنتجها الكوارث الطبيعية، كالزلازل والبراكين.

**الموضوع الثاني:** ما يندرج ضمن علاقة الحضارة بالبيئة **le necxus civilisation-environnement**، يقصد هنا الثقافة البيئية من خلال تعامل الإنسان مع البيئة المحيطة به، فسوء استغلال الإنسان للبيئة أدى إلى تلوث المحيط من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإستغلال المفرط للموارد الطبيعية قد يؤدي إلى تهديد النظام الطبيعي لكوكب الأرض.

يمكن اعتبار القطاع البيئي بما يتضمنه من مفهوم موسع للأمن أنه الأكثر قطاعات تحديدا لمواضيع المرجعية للأمن بحيث أن التهديدات تبدو أكثر وضوحا مقارنة بالقطاعات الأخرى.[2]

كما كانت لإسهامات مدرسة كوبنهاغن دورا كبيرا في تطور مفهوم الأمن على المستوى العملي، و يمكن أن نلمس ذلك بوضوح من خلال تطور المفهوم داخل هيئة الأمم المتحدة عبر المحطات التالية:

**ففي سنة 1983:** نشرت **لجنة براندت (brandt )** أعمال حول "**الأمن المشترك**" أين قامت بربط علاقة سببية بين التخلف و اللاأمن.

**سنة 1987:** نفس اللجنة أضافت مفهوم التنمية المستدامة، كما أنها أشارت إلى مفهوم الأمن

[1]Ibid. P.96
[2]Ibid. P. 97

المجتمعي، حينما أكدت على وجود علاقة بين التنمية والأمن، فالأمن لا يقتصر فقط على القضايا العسكرية ولكن أيضا يتعدى إلى الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإنسانية، حقوق الإنسان والتكنولوجيا.

**سنة 1992 :** جاءت **لجنة Ramphal** حول الحكومة العالمية، حيت أكدت على أهمية العلاقة التي تربط بين الأمن والديمقراطية، من خلال بناء معايير ومؤسسات تساهم في إقامة الحكم **الأمني الشامل La gouvernance sécuritaire globale** [1]

**2 . المقاربات الجديدة للأمن : ( الإتجاه التكويني)**

تعتبر نهاية الحرب الباردة فترة تحول في طبيعة العلاقات الدولية، حيث أحدثت هذه المرحلة تطورات واضحة في مجال نظرية العلاقات الدولية، ذلك أنّ التحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة قد أنتجت ظواهر جديدة عجزت المنظورات التقليدية عن تفسيرها واستيعابها، لأنّ التحديات التي واجهت عالم ما بعد الحرب الباردة لا يمكن إدراكها أو إدارتها أو معالجتها بالمناهج والمقاربات النظرية التقليدية.[2]

وهو الأمر الذي مهّد إلى ظهور مقاربات نظرية جديدة تحاول أن تجد تفسير علميا ومنطقيا لكل الظواهر الجديدة التي حملتها الفترة الجديدة، عُرف هذا الاتجاه بالنظريات التكوينية أو النظريات ما بعد الوضعية .

ولما كان موضوع الأمن من المواضيع المركزية في العلاقات الدولية كان من المنطقي بل من الضروري أن تعطي هذه المقاربات تصورها الخاص للصورة الجديدة التي يحملها هذا المفهوم في عالم ما بعد الحرب الباردة .

لكن قبل الغوص في تحليل هذا المنظور الجديد وجّب الإشارة هنا إلى ملاحظة أساسية، فحتى وإن بدى هذا الإتجاه أنّه يمثل نموذجا معرفيا متماسكا خاصة إذا ما قُورن بالاتجاه العقلاني، إلا أنّه في نفس الوقت يضم في كنفه مدارس متنوعة ومختلفة، بل حتى ضمن المدرسة الواحدة هناك اتجاهات متعددة، لكن لأغراض الدراسة سوف نحاول انتقاء المقاربات التي كان لها تأثير واضح في تحول مفهوم الأمن سواء على المستوى النظري أو على المستوى العمليات.

**مفهوم الأمن ضمن المقاربة البنائية:**

تُمثل المقاربة البنائية أحد أهم أبرز المقاربات النظرية ضمن الاتجاه التكويني، وتكمن أهميتها

---

[1] Charles Philippe David et Jean, Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, Op.Cit, p14.

[2] عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد05، مارس 2010، ص 120

أنها المقاربة الوحيدة التي حاولت أن تربط بين الاتجاه العقلاني من جهة والاتجاه التكويني في العلاقات الدولية من جهة أخرى، ما جعل العديد من الباحثين يصفون هذه المقاربة بـــ "جسر الفجوة " **Bridging the Gap**

حسب ألكسندر واندت Alexander Wendt فإن البنائية هي منهاج للعلاقات الدولية يفترض مايلي[1] :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- تذاتانية inter- Subjectivity البُنى الأساسية للنظام القائم
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

ومن أجل توضيح التصور البنائي للعلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الأمنية بصفة خاصة سوف نحاول إجراء مقارنة بسيطة بين المنظور الواقعي من جهة والمنظور البنائي من جهة أخرى، حتى يمكن إدراك بوضوح طريقة معالجة هذه المقاربة لمفهوم الأمن. لكن من المهم جدا الإشارة هنا أنّ الغرض من المقارنة لا يعني أننا نحاول تقديم الطروحات البنائية كنقيض للطروحات الواقعية لأنّه و ببساطة كلا المنظورين لا يسعيان إلى تحقيق نفس الهدف، فإذا كانت الواقعية تسعى إلى تأسيس نظرية خاصة بالنظام الدولي فإنّ المقاربة البنائية تحاول بناء منهجية وطريقة تساعد على دراسة وفهم الظواهر السياسية والاجتماعية.[2]

بتعبير أدق فإن الاتجاه العقلاني يحاول استخدام الأداة "لماذا" للكشف عن أسباب حدوث الظواهر في العلاقات الدولية وحتى الظواهر المرتبطة بالأمن من خلال طرح الأسئلة

التالية : [3]

- لماذا يوجد السباق نحو التسلح ؟
- لماذا تتشكل الأحلاف العسكرية ؟
- ما هي العوامل المحفزة لاندلاع الحروب بين الدول ؟

وعند الإجابة على مختلف هذه الأسئلة فإنّ الواقعيون يركزون فقط على المتغيرات السببية التي

---

[1] عبد الناصر جندلي، "انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الدولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004 – 2006، ص 445 .

[2] Keith Krause, "Approche Critique et Constructiviste des Etudes de Sécurité "Annuaire Français de relations Internationales, volume 04, Janvier 2003, p 604, in : www.diplomatie.gouv.fr/fr/thematiques_830/**etudes**.../FD001309.pdf

[3] Ibid. P. 607

أنتجت الظاهرة .

في مقابل ذلك فإنّ الباحثون البنائيون حينما يحاولون فهم أسباب حدوث الظواهر في العلاقات الدولية فإنّهم يطرحون أسئلتهم باستعمال الأداة "كيف"، أي من خلال طرح الأسئلة التالية : [1]

- كيف يُشكل و يُعدل الفاعلين هوياتهم ؟
- كيف يُحددون مصالحهم المتعلقة بالمسائل الأمنية ؟
- كيف يفهمون العالم ؟

بطريقة أخرى فإن المقاربة البنائية تبحث في الطريقة والكيفية التي تجعل الفاعلين يُعيدون تشكيل وبناء مصالحهم وهوياتهم .

وعموما يقوم التصور البنائي للأمن حول الأفكار التالية :

- ✓ يُمثل الفاعلون على الساحة الدولية – سواء كانوا دول أو فواعل آخرين– "بناءات اجتماعية" تشكلت عبر سلسلة من المسارات والعمليات تحمل أبعاد سياسية، اجتماعية، مادية وإيديولوجية.
- ✓ هذه الفواعل تشكلت ويعاد تشكيلها بواسطة الممارسات السياسية، لتنتج في النهاية فهم اجتماعي مشترك يُحدد لكل فاعل هوية ومصالح متباينة .
- ✓ إنّ طبيعة النظام الدولي ليست ساكنة أو ثابتة، كما أنّ هياكله ليست مُحددة بالنسبة للفواعل بما أنّها في النهاية هي أيضا بُنى اجتماعية .
- ✓ إنّ المعرفة التي لدينا حول الفاعلين والهياكل والممارسات السياسية في العالم ليست موضوعية إذا اعتبرنا أنّ تنظيم وتفسير "الأحداث" في العالم يتم إنشاؤها بواسطة العمليات الاجتماعية التي تشمل كل الملاحظين واللاعبين الاجتماعيين.
- ✓ الهدف من النظرية ليست فقط التفسير أو التنبؤ بقانون السببية وإنما البحث عن فهم السياق التاريخي التي تمر عبره المعرفة العلمية.

وقد تمحورت اهتمامات المقاربة البنائية حول الأمن ضمن ثلاثة محاور أساسية :

1. كيف تتشكل مصالح الدولة المرتبطة بقضايا انتشار السلاح ونزع التسلح ؟
2. كيف تتحدد هوية الدول؟ وما هو تأثير "العوامل الثقافية" في تعريف التهديدات؟
3. و كيف يُمكن لهذه العوامل أن تلعب دورا مُهما في تحديد السياسة الأمنية للدول.

[1] Ibid. P. 608

4. كيف يُجرى تعريف المواضيع المرجعية للأمن؟ ومن هي الفواعل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة سياسة أمنية معينة .

للإجابة على هذه الأسئلة يرى البنائيون أنه يجب إعادة تقييم دور الأفكار والمعتقدات في البناء الاجتماعي والسياسي، بمعنى أوضح كيف يُمكن أن تؤثر الأفكار والمعتقدات في صياغة السياسة الأمنية وكيف يمكن أن يكون موضوع أمن هو نفسه موضوع للتهديد .[1]

من بين الإضافات المتميزة التي تفضلت بها المقاربة البنائية في مجال الدراسات الأمنية هو مراجعتها لمفهوم **المعضلة الأمنية** الذي سبق وأن طرحته المقاربة الواقعية (البنيوية)، من خلال إعطائها تفسير مغاير لطرح الواقعي، حيت يرى البنائيون أن سعي دولة معينة لتعزيز قدراتها الدفاعية في مجال الأسلحة، لا يؤدي بالضرورة إلى شعور دولة أخرى بتهديد أمنها كما يراه الواقعيون، بل يتوقف أولا وقبل كل شيء على متغير "الإدراك" –الذي يُولي إليه البنائيون أهمية كبيرة – أي أنّ الشعور بالتهديد أو بالأمن يحدده طريقة إدراك الدول لبعضها البعض عبر خبرات اجتماعية وتاريخية مشتركة، فعلى سبيل المثال توقيع تونس على اتفاقية شراء الأسلحة من روسيا لا يفسر على أنّه تهديدا للأمن المغربي على العكس من ذلك فإنّ قيام الجزائر بنفس السلوك قد يفسره المغرب على أنه تصرف يهدد الأمن المغربي وهو ما يدفعه إلى تبني سلوكات مشابهة ( شراء الأسلحة، تعزيز الحدود المغاربية الجزائرية، إجراء مناورات عسكرية ... الخ ) فيحدث هنا ما يسمى بالمعضلة الأمنية.[2]

إنّ مثل هذا السلوك يفسر حسب البنائية بسوء إدراك الذي يحمله كل طرف حول الآخر (الجزائر\ المغرب) نتيجة لتراكم عداءات تاريخية مشتركة بين الطرفين .

انطلاقا من نفس الفكرة يحاول البنائيون اقتراح حلولا لتقليل من أخطار "**المأزق الأمني** " عن طريق إعادة بناء مفهوم "الإدراك" بين الدول التي تعرف عداءات سابقة، كتدعيم سبل الحوار فيما بينها واعتماد إجراءات بناء الثقة المتبادلة لتغيير صورة كل طرف حول الآخر. وهو ما يجعل "الإدراك" حسب البنائية "**بناء اجتماعي**" كمحصلة نهائية.

رغم الاختلاف الموجود بين المنظور الواقعي والبنائي حول مفهوم الأمن إلا أنّ كلا المنظورين يتفقان حول بقاء الدولة كمحور أساسي في العملية الأمنية .

وفي الحقيقة إنّ تجاهل اعتبار الدولة كموضوع مرجعي أساسي للأمن واعتماد مواضيع مرجعية بديلة للأمن "كالفرد" أو "الجماعات البشرية" هو تصور يتجاوز المقاربة البنائية ليرسم مقاربة

[1] Ibid. p .607.
[2] Ibid. p 608

أكتر راديكالية في الدراسات الأمنية هي المقاربة النقدية [1].

**المقاربة النقدية للأمن:**

تنتمي النظرية النقدية إلى الاتجاه التكويني في العلاقات الدولية، وعموما فانّ النظرية النقدية تحاول فهم الظواهر أكتر من تفسيرها، فهي لا تبحث عن الإجابة السؤال "لماذا " بقدر ما تحاول كشف الضوء عن السؤال " كيف" أي كيف تحدث الظواهر في العلاقات الدولية. فهذه النظرية تهدف إلى دراسة تكوين العالم وليس تفسيره .[2]

فالمقاربات النقدية تحمل نظرة مختلفة تماما لطبيعة العلاقات الدولية، فهي تمثل قطيعة ابستمولوجية وأنطولوجية ومنهجية مع التيارات والاتجاهات العقلانية التي كانت سائدة ومهيمنة خاصة المنظور الواقعي في تحليل العلاقات الدولية. ولما كان موضوع الأمن من المواضيع المهمة التي تُعنى بدراساتها العلاقات الدولية، تعرض هو الآخر لإعادة صياغته من جديد في ضوء محاولة هذه المقاربة لإعطاء نظرة مغايرة لطبيعة التهديدات التي يواجهها العالم بعد نهاية الحرب الباردة .

و النقديون يوضفون مفهوم " **المركز الاجتماعي التاريخي** " كأداة تحليلية للإجابة على السؤالين من يجب تأمينه؟ وما يجب تأمينه ؟

فمن خلال الإجابة عن ه ذين السؤالين يمكن التوصل إلى كشف طبيعة الموضوع المرجعي لدى النقديين، فإذا كان الواقعيون قد ركزوا اهتماماتهم على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، إفنّ أغلب المقاربات البديلة (النظرية النقدية – ما بعد البنيوية – النسوية ) تتخذ " الفرد " كموضوع مرجعي أساسي، لأنّ الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته أولا . وبالتالي فإنّ النقديين لا يبحثون على الحفاظ على الوضع القائم ضمن النظام الدولي، أو الحفاظ على الركائز الابستمولوجية أو الأنطولوجية والمعيارية لنظرية معينة، بل يهتمون بكل ما يمكن أن يهدد الوجود الإنساني لذلك جاءت إسهاماتهم متعددة ومتنوعة.

ويمكن تحديد المفهوم النقدي للأمن من خلال أعمال الباحث كين بوت **Ken Booth** الذي أعطى مفهوم راديكالي يتجاوز الطروحات التقليدية حينما ربط بين مفهوم الأمن و بين ما أسماه **بالإنعتاق، emancipation** فيعرف **كين بوت** الأمن بقوله :

**إنّ الأمن في جوهره يعني غياب أي نوع من التهديدات. أما الإنعتاق فيعني تحرير الأشخاص ( سواء كانوا أفراد أو جماعات) من القيود المادية والبشرية التي تقيد حريتهم وتمنعهم من تحقيق اختياراتهم. فالحرب أو التهديد باللجوء إلى الحرب، الفقر، تدني مستوى التعليم والاضطهاد السياسي هي**

[1] Ibid. p 609
[2] Charles Philippe David et Jean, Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, Op.Cit., p 23

**إحدى هذه القيود. إنّ الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، فالقدرة على التحرر، هي التي تحقق الأمن الحقيقي** [1] .

وقد أدى التصور النقدي للأمن إلى ظهور مفهومين جديدين، كان لهما انعكاسات واضحة على الساحة الدولية هما: مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأمن الشامل .

**1مفهوم الأمن الإنسانى :**

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان (الفرد) وليس الدولة كوحدة أساسية للتحليل، حيث تكون الغاية الأساسية للدولة هي تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فقد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها، بل إنّه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر التهديد لأفرادها، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما .

وقد برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن 20 كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث لم يبق التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة – كما يرى الواقعيون – فالدولة أصبحت تواجه تهديدات متنوعة تتعدى التهديدات عسكرية، كنشاطات الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة الخطيرة كالايدز، بالإضافة إلى مشاكل الفقر والتلوث البيئي.....الخ.

يرى وزير الخارجية الكندي السابق **Liyod Axworthy** أنّ الأمن الإنساني يتضمن الأمن ضد الخوف والحرمان الاقتصادي، وتوفير نوعية مقبولة من الحياة وضمان حقوق الإنسان الأساسية.[2]

على الرغم أنّ مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده موجودة تاريخيا، فإن بروز المفهوم مؤخرا ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائر الشعوب مشتركة ، نظرا لما تقوم به عملية العولمة من فتح الحدود بين الدول وانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي. فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية .

في تقرير عن برنامج ONU الإنمائي عام 1999 بعنوان **"عولمة ذات وجه إنساني "** **Globalization with a human face** أكد التقرير على أنّه برغم ما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظرا لسرعة المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال

[1]Paul D. Williams, **Security studies: An introduction**, New York: Taylor & Francis e-Library, 2008, p 100.

[2] الياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدرسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص45.

السلع والخدمات فإنّها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن 21 وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، وقد حدّد التقرير سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وتتمثل فيما يلي:[1]

**عدم الاستقرار المالي:** المثال على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في منتصف 1997.

- **غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل:** إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسة وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، وهو ما ترتب عليه غياب الاستقرار الوطني.
- **غياب الأمان الصحي:** سهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت سهولة انتقال وانتشار الأمراض كالايدز، فقد بلغ عدد المصابين بالايدز في مختلف أنحاء العالم سنة 1997 حوالي 33 مليون فرد . منهم 6 ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده.
- **غياب الأمان الثقافي :** إذ تقوم عملية العولمة على اختراق الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية , وقد أكد التقرير على أنّ انتقال المعرفة يتم بطريقة غير متكافئة.
- **غياب الأمان الشخصي :** ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة .

**و-غياب الأمان البيئي :** وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

**ز-غياب الأمان السياسي والاجتماعي :** حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود وهو ما أضفى عليه تعقيدا وخطورة شديدين.

على الرغم الاهتمام الكبير الذي حُضي به مفهوم الأمن الإنساني سواء داخل الأوساط الأكاديمية أو دوائر صنع القرار، إلا أنه تعرض إلى انتقادات معتبرة، حيث تعتقد العديد من دول الجنوب أنّ مفهوم الأمن الإنساني ما هو إلا وسيلة جديدة لتبرير فرض النماذج الغربية، ما دام يتم التعاطي مع المفهوم في أبعاده الدولية ولا يتم الحديث عن إمكانية تطبيقه داخل الدول الغربية ما يجعل هذا المفهوم يخدم مصالح القوى الكبرى التي أطلقته من خلال ربط فاعلين جُدد مختلفين بأهداف جد مختلفة أيضا .

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني ودلالاته لأمن دول مجلس التعاون الخليجي** الكويت : مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر 2005، ص 43

أما أصحاب المدرسية الواقعية فينتقدون الأمن الإنساني لأنّه يقوم على تصور مثالي، حيث يُخلط فيه بين هدف الأمن وتطبيقاته، فحسب الطرح الواقعي فإنّ الأمن يسعى أيضا لحماية الأفراد لكن من خلال الدولة، كما يؤكدون أنّ دور الفرد ليس له أي معنى إلا في إطار الجماعة البشرية فالدولة إذن هي شرط ضروري لأمن أفرادها وبدونها لا توجد أي جهة تعمل باسم الفرد، وبتالي هي الأصلح لدراسة الأمن الإنساني .[1]

إنّ هذه الانتقادات الموجّهة للمفهوم الأمن الإنساني لا تعني أنّ هذا المفهوم يتعارض مع مفهوم الأمن في إطار التصور الواقعي، بل على العكس من ذلك هناك تكامل بين المفهومين. فمن منظور الأمن القومي يتبين أنّ أمن الدولة ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق الأمن لشعبها ففي هذا الصدد أمن الدولة والأمن الإنساني يُدعمان بعضهما البعض، لأنّ بناء دولة ديمقراطية تقدر شعبها وتحمي الأقليات هي إستراتجية رئيسية لدعم الأمن الإنساني، وفي نفس الوقت يؤدي إلى تقوية الشرعية والاستقرار وبالتالي يؤدي في الأخير إلى ضمان أمن الدولة.[2]

**مفهوم الأمن الشامل :(Global Security) :**

لقد أدت التغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لإعادة تعريف هذه التغيرات ووضع إطارها المفاهيمي سياسيا، نظريا وتأثيرها على الدول والمجتمعات والأفراد، فقد انضمت إلى المفهوم التقليدي للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة إضافة إلى التهديدات المسلحة تهديدات مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة والأمرا ض الفتاكة وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية وتعمق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي[3] أو ما يعرف بالأمن الشامل الذي يمكن اعتباره أنه جاء كتحصيل حاصل لتطور مفهوم الأمن الإنساني.

حيث يعتقد النقديون أنه هناك ترابط وثيق بين المفهوم الأمن الإنساني والأمن الشامل، فمن خلال طرحهم لسؤال: " ما هو الشيء الذي يجب تأمينه من أجل ضمان الأمن الإنساني ؟ "، يتضح أنه يجب تأمين كل العناصر التي يمكن أن تواجه **الإنعتاق الإنساني l'émancipation humain** وهذا يقود إلى اعتبار أنّ تهديدات الأمن الإنساني هي تهديدات شاملة لأنّها قد تنتج من فواعل دولية، جماعية، أو فردية وفي نفس الوقت قد تكون من طبيعة سياسية اقتصادية، اجتماعية وتكنولوجية، كما

---

[1] رضا دمدوم، "قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، **أعمال ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، قسنطينة، 2008، ص 248.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني ودلالاته لأمن دول مجلس التعاون الخليجي** الكويت : مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر 2005، ص 44

أنّها قد تزاوج بين عدة معايير، تجعلها تُنتج آثار شاملة عابرة للحدود، وبتالي فإنّ مواجهتها يقتضي حلول شاملة. كما أن التعامل مع التهديدات المتنوعة بطريقه شاملة يفرض تفحص الارتباطات المتبادلة بين هذه التهديدات من منظور إنساني [1].

انطلاقا من كل ذلك يمكن تعريف الأمن الشامل على أنّه تراجع تأثير الدولة أمام التهديدات الغير عسكرية، بحيث أن هذه التهديدات قد تكون نتيجة ظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو بيئية، قد تُهدد بقاء الدولة بحيث قد تُولد حالات من العنف والصراع، قد تهدد شروط بقاء لدى الشعوب .
وانطلاقا من كل ذلك يجب بناء سياسات أمنية شاملة لمواجهتها ،لا تقتصر فقط على حلول أحادية الجانب بل يجب أن تعتمد على قواعد عابرة للقارات ومتعددة الأطراف، حتى تستطيع الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات الغير حكومية العمل بصفة جماعية لمواجهة تلك التحديات والرهانات الجديدة.

وهذا ما يجعل أبعاد الأمن السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أو البيئية مترابطة فيما بينها ترابط وثيقا بحيث أن عدم توفر الأمن في أحد هذه الميادين، سيؤثر على بقية الميادين وهو ما قد يؤدي إلى تهديد أمن دولة بصفة عامة [2].

في ختام هذا المبحث نورد الملاحظات التالية :

- إن تعدد المساهمات النظرية والمقاربات الأمنية، يرتبط بطبيعة الظاهرة محل الدراسة التي تجعل من الصعوبة التوصل إلى صياغة مفهوم شامل للأمن وهذا يرجع إلى ثلاثة أسباب:

1. إنّ طبيعة المشاكل الأمنية قد تختلف من دولة إلى أخرى، فالدول المتطورة والدول النامية لا تواجهان نفس التهديدات، بل إنّهم لا يقترحون نفس الحلول لمشاكلهم الأمنية.
2. التهديدات الأمنية لدولة معينة تتطور وتتغير بتغير مفهوم القوة في حد ذاتها (الإستراتجية الغير العسكرية،النزاعات الغير المتكافئة، الإرهاب)، كما تتغير بتغير البيئة الدولية، فمثلا لاحظنا كيف أنّ سنوات السبعينات، شهدت الحديث عن الأمن الطاقوي إلا أن زيادة إنتاج النفط قد أدت إلى زوال هذا المصطلح في التسعينات .
3. إن أي سلطة سياسية لا تقبل بتعريف ضيق للأمن، قد يجعلها غير قادرة في المستقبل على مواجهة التهديدات، والتي قد تمس مصالحها الحيوية في أية لحظة ممكنة [3].

هذه الأسباب هي التي تجعل من الأمن مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد لا يمكن أن يُختزل في

[1]Hélène Viau Hélène Viau," La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : Quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale", op.Cit.,p 94
[2]Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche, **Théories de la sécurité**, op.Cit., p117
[3]Ibid. p 14

متغير واحد، أو وحدة تحليل واحدة أو مستوى واحد. ويزداد هذا التعقيد في عصر العولمة التي أصبحت التهديدات الأمنية تأخذ أشكال متعددة ومعقدة.

من ناحية أخرى لم يعد هناك تعريف مقبول للأمن بشكل شامل من الناحيتين النظرية أو العملية فكل النظريات المختلفة تُشدد على قيم مختلفة، فهناك دائما عنصر ذاتي في تفسير ما يجب أن يقتضيه التعريف الموضوعي للأمن، حيت تركز المقاربات التقليدية على المشاكل الدولية وتُشدد على الصراعات، وتبرز رؤى الشركات العالمية العابرة للحدود القومية القومية النواحي الاقتصادية والمحافظة على النظام الاقتصادي الدولي وتُركز مقاربات الجديدة التي أخذت تبرز على ظروف الأفراد والعالم .

إذن لا يمكن فهم الأمن بالاعتماد على مقاربة واحدة، فالتكامل بين المقاربات النظرية هي ضرورية والدارس يُكَون نظرته التحليلية الخاصة بواسطة الرصيد النظري الذي تمّ توفيره له.[1]

رغم أنّ مفهوم الأمن عرف تطورات كبيرة وتحولات عميقة في مرحلة العولمة، بفعل ظهور فواعل جديدة فرضت على دول إعادة صياغة آليات وسياسات أمنية بديلة قادرة على مواجهة الأخطار الجديدة، إلا أن الدولة بقيت محتفظة بمركزيتها سواء كمرجع وضامن للأمن أو من حيث تحديد أسلوب مواجهة التحديات التي تفرضها التهديدات الأمنية الجديدة، حيث بقيت القوة الصلبة أي الآلة العسكرية عاملا محددا في مضمون الأمن، كما سيتبين من خلال الترتيبات الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي .

بتعبير آخر إذا كانت الدولة في السابق هي موضوع للأمن وموضوع للتهديد في نفس الوقت، كما أنّ القاسم المشترك الذي يربط الطرفين هي القوة المادية ( العسكرية) التي تُمكن الدول من توفير الأمن أو إنتاج التهديد، فإنّه في عصر العولمة رغم تغير الطرف الثاني ضمن معادلة **الأمن/ التهديد** إذ لم تعد الدولة هي المصدر الوحيد الذي يُنتج التهديد بل ظهرت فواعل أخرى كالتنظيمات الإرهابية أو المنظمات الإجرامية أو حتى الجماعات الإثنية، فرغم كل ذلك مازالت القوة العسكرية ــ رغم وجود متغيرات أخرى ــ متغيرا أساسيا في تحديد السياسات الأمنية للدول، بتعبير مباشر يبقى المنظور الواقعي للأمن يؤثر في التوجهات الكبرى للقوى العظمى ويصنع إستراتجيتها عبر العالم . وانطلاقا من كل ذلك يمكن **تعريف الأمن** على أنه :

**حماية الدولة وكل الامتدادات المتفرعة عنها كالأفراد والجماعات الإنسانية من كل المخاطر المباشرة أو الغير مباشرة، داخل الحدود أو خارجها، التي قد تهدد وجود الدولة ومواطنيها، باستعمال كل الإمكانيات والوسائل المتاحة، تكون القوة الصلبة أحد أهم هذه الإمكانيات .**

[1] Ibid. p 89

انطلاقا من المفاهيم الجديدة للأمن، يمكن فهم العلاقة بوضوح بين مفهوم الدولة الفاشلة وبين مفهوم الأمن في عصر العولمة، باعتبار أن مفهوم الدولة الفاشلة يندرج ضمن التهديدات الجديدة للأمن، تلك العلاقة التي سنحاول التعرض لها بوضوح في المبحث القادم.

## المبحث الثاني: مفهوم مقاربة الدولة الفاشلة

سجلت نهاية الحرب الباردة مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، تميزت بظهور فواعل ومفاهيم جديدة، عكست بوضوح ذلك التحول البنيوي في مسار العلاقات الدولية على المستوى النظري وعلى

المستوى العملياتي .

فعمليا إنّ ما اصطلح عليه بانفجار الدولة القومية قد أدى إلى انهيار العديد من الدول، مباشر ة بعد نهاية الحرب الباردة، أبرزها انهيار جمهورية يوغسلافيا سابقا ،هايتي، الصومال وأفغانستان.

أما نظريا فإن هذه الأحداث أحدثت ثورة على المستوى النظري، تجسد ذلك في ظهور العديد من الدراسات الأكاديمية التي حاولت تفسير ظاهرة انهيار و فشل الدول.

إنّ دراسة ظاهرة الدول الفاشلة هي خطوة أساسية لأي باحث في هذا الحقل المعرفي حتى يُدرك بوضوح طبيعة التحول في العديد من المفاهيم المركزية لحقل العلاقات الدولية. والتي تتداخل فيما بينها لتُشكل لنا عالم ما بعد الحرب الباردة، وبمعنى أدق فلا يمكننا استيعاب ذلك التحول في مفهوم الأمن ونعني تحديدا الأمن الإنساني والأمن الشامل دون الحديث عن مفهوم الدول الفاشلة، فمثل هذه المفاهيم الأساسية تترابط فيما بينها ترابط وثيقا.

وهي أحد أهم الأسباب التي جعلتنا نُزاوج بين هذه الأطر التحليلية في هذه الدراسة، والتي تحاول معالجة إشكالية مزدوجة، بشقيها النظري والشق العملياتي الواقعي، إذ لا يمكن فهم حقيقة ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي دون تفسير تلك العلاقة السببية بين مفهوم الأمن الإنساني ومقاربة الدولة الفاشلة، ذلك أنّ هشاشة الدولة أو فشلها يعني حتما غياب الأمن بأبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية .

من جهة ثانية فإنّ التركيز على دراسة مقاربة الدول الفاشلة هي الرغبة في تحليل المبررات الأمريكية في منطقة الساحل التي تحاول استغلال هذا الافتراض من أجل إيجاد نوع من الغطاء لتبرير تواجدها في منطقة الساحل الإفريقي، أي ربط حالة اللامن في الساحل بهشاشة الدولة وعجزها عن إيجاد آليات وقائية قادرة على مواجهة تحديات الإرهاب ونشاطات الجريمة المنظمة.

## المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الدولة الفاشلة داخل حقل العلاقات الدولية

### 1. التطور الكرنولوجي للظاهرة :

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من المفاهيم الجديدة التي دخلت حقل العلاقات الدولية. فقد أُستخدم المصطلح لوصف حالة الدول التي انهارت أو تلاشت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة كيوغسلافيا الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمعنى أن ظهور المفهوم ارتبط بالتغيرات الهيكلية والبنيوية التي مسّت النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

فقد أدى تفكك الإتحاد السوفيتي سابقا إلى انهيار منظومة إيديولوجية كانت قائمة على مركزية الدولة في جميع الميادين، استطاعت بواسطتها أن تقهر كل محاولة لتغيير الأوضاع، وهو ما أعطى

انطباعا باستقرار الدولة رغم أنّ الحقيقة كانت عكس ذلك تماما، فكان يكفي أن ترفع السلطة المركزية قبضتها الحديدية حتى تتفجر الأوضاع بمعظم جمهوريات الإتحاد السوفيتي، أخطرها كان انهيار جمهورية يوغسلافيا، حيث كادت هذه الأزمة أن تعصف باستقرار منطقة بأكملها لولا تدخل الحلف الأطلسي والمجتمع الدولي.

من ناحية أخرى فقد ساعد الصراع الدائر بين الكتلتين، على إخفاء العديد من المشاكل الداخلية كقضايا حقوق الإنسان، وجعل القوى العظمى تتجاهل الانتهاكات الصارخة التي كانت تقوم بها العديد من الدول في حق شعوبها، لارتباطها بحسابات إستراتجية تتعلق بفترة الحرب الباردة، وبالتالي فإنّ نهاية الصراع بين القوتين العظمتين رفع الغطاء الذي كانت تحتمي وراءه العديد من الدول وجعل العالم يكتشف حقيقة الأوضاع في هذه الدول.

عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة تراجعا ملحوظا في نسبة النزاعات ما بين الدول **(Les conflits inter-étatique)**، في مقابل ذلك شهدت تصاعدا للنزاعات داخل الدول **les conflits intra-étatique**، وهو ما أطلق عليه بحروب الموجة الثالثة **les guerres du Troisième genre** أو حرب الشعوب **guerre des peuples**.[1]

يفسر هذا النوع من النزاعات بمتغير الهوية وهي نقلة نوعية في تحديد طبيعة الصراعات، فبعدما كان العامل المحدد في الصراع هي تعارض الإرادات والمصالح بين الدول أصبحت صراعات ما بعد الحرب الباردة تفسر بعوامل حضارية ثقافية، وهي الفكرة التي أشار إليها **صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington** في كتابه **صراع الحضارات: Civilizations and the Remaking of World Order**

لكن يجب التأكيد في هذا السياق أنّ مثل هذه العوامل المفسرة للصراع، كانت موجودة حتى زمن الحرب الباردة لكن للأسباب التي أشرنا لها سابقا المرتبطة بطبيعة الصراع الدائر بين القوتين العظمتين، جعلت مثل هذه المتغيرات لا تظهر على السطح، غير أنّ تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة جعلت الدول الضعيفة غير قادرة على التحكم في التوترات الداخلية الناشئة أساسا عن الاختلافات الثقافية والحضارية .

وبذلك أثبتت نهاية الحرب الباردة ضعف وهشاشة العديد من دول العالم الثالث، وعدم قدرتها على فرض سيطرتها القهرية على حدودها الإقليمية، و مواجهة التحديات التي أصبحت تفرضها طبيعة العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وأفرزت لنا ما يسمى بالدول الفاشلة أو الدول المنهارة.

[1] Jean jacque, Roche, **Théories des relations internationales**, op.Cit., p 109.

ومع أنّ الحديث عن ظاهرة الدولة الفاشلة قد بدأ في بداية التسعينات من القرن الماضي إلا أنّ الاهتمام بهذه الظاهرة بقي ثانويا سواء من طرف الباحثين الأكاديميي ن أو من قبل صناع القرار، إلى غاية مجيء أحدات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أعادت المفهوم إلى الواجهة، وهو ما يقودنا إلى التمييز بين مرحلتين أساسيتين لدى دراسة مقاربة الدول الفاشلة، ترتبط في مجملها بطبيعة الظروف الدولية التي نشأت في خضمها هذه الظاهرة :

**المرحلة الأولى:**

ينبغي الإشارة إلى أنّه لا يمكن تحديد بدقة أول من استعمل مصطلح الدولة الفاشلة غير أنّ ما يمكن التأكيد عليه أنّ هذا المصطلح دخل حقل العلاقات الدولية بقوة في مقال نُشر في شتاء عام 1992 في مجلة : "السياسة الخارجية" **foreign policy** التي أسسها **صمويل هانتيغتون**. حيث جاء تحت عنوان "إنقاذ الدول الفاشلة" في إشارة إلى وصف ظاهرة جديدة تفرض على هيئة الأمم المتحدة التدخل. قام بإعداد المقال مستشارين مهمين في الحكومة الأمريكية هما : **جيرالد هلمان Gerald Helman** الذي كان يشغل منصب وكيل للشؤون السياسية، أما **ستيفن هارتنر Steven Ratner** فكان يشغل منصب مستشار قانوني بوزارة الخارجية.

حسب المقال فإنّه يمكن تصنيف الدول الفاشلة إلى ثلاثة أصناف:

**الدول الفاشلة** : وتشمل كل من البوسنة، كمبوديا، ليبيريا والصومال.

**الدول المنهارة:** وتشمل كل من إثيوبيا،جورجيا،الزائير هي دول معرضة للانهيار في المستقبل

**الدول المستقلة حديثا:** وتشمل يوغسلافيا سابقا، جمهوريات الإتحاد السوفيتي والتي من صعب تقيم حالتها[1].

بدأ تداول المصطلح داخل الإدارة الأمريكية في الفترة الممتدة بين 1992-1995، بداية مع تصريح **مادلين أولبرايت Madeleine Albright** أمام هيئة الأمم المتحدة خلال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال سنة 1993، و هو ما دفع بالإدارة الأمريكية فيما بعد إلى تكليف مكتب المخابرات الأمريكية **(C.I.A)** للقيام بدراسة حول الدول الفاشلة تعتمد على إحصائيات ومؤشرات علمية تهدف بالدرجة الأولى إلى التنبؤ بمناطق اللاإستقرار في العالم، قد تكون الدول الفاشلة إحدى أسبابها الرئيسية، عُرف هذا الفريق باسم: الفريق المكلف بدراسة الفشل الدولاتي **State Failure Task Force** ليتغير اسمه لاحقا نحو الفريق المكلف بدراسة اللاإستقرار السياسي **Political Instability Task Force**.

[1] Vincent Chapaux, « Réussite, fragilité, faillite : les états de l'Etat dans les discours politiques et les discours 'experts' », p 02, in :
http://absp.spri.ucl.ac.be/documents/Chapaux.pdf

ويمكن اعتبار أنّ هذه الخطوات قد فسحت المجال لدخول هذا المفهوم إلى الوسط الأكاديمي بداية مع ظهور كتاب **وليام زرتمان William Zartman** سنة 1995 تحت عنوان "**الدول المنهارة: التفكك واستعادة السلطة**"**,The Disintegration and Restoration of Authority Collapsed States**

.

لكن رغم هذه المساهمات الأكاديمية فقد بقي اهتمام الباحثين بموضوع الدول الفاشلة في هذه المرحلة متواضعا مقارنة مع المرحلة اللاحقة التي عرفت انتعاشا للدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع.[1]

ينبغي أن نشير أنّ مصطلح الدولة الفاشلة استعمل لأول الأمر كمفهوم عملي وليس تحليلي، فقد كان الغرض من وراء استخدامه هو مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية على اتخاذ قرار التدخل من أجل الحفاظ على الاستقرار في العالم، وليس من أجل محاولة إثبات قانونية وشرعية التدخل حتى يكون مرغوب فيه من الناحية السياسية، و مع ذلك فإنّ الاقتراح الذي تقدم به كل من **جيرالد هلمان** و**ستيفن هارتنر**، قد تم قبوله على نطاق واسع فبعد ثلاثة عشر عاما تم تبني نفس الفكرة من قبل رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال كلمة ألقاها أمام هيئة الأمم المتحدة متحدثا:

**"ستكون من أولى أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة في السنوات المقبلة منع الدول من الانزلاق والذهاب في الصراع أو التحول إلى دول فاشلة "**[2].

**المرحلة الثانية :**

قبل تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001، أي بين الفترة الممتدة بين 1995 و2001 عرف مصطلح الدولة الفاشلة تقهقرا واضحا في الأوساط العلمية والإعلامية إلى غاية مجيء تلك الأحداث التي أعادت المفهوم بقوة، فقد استعملت الإدارة الأمريكية المفهوم لتفسير نشاط تنظيم القاعدة في أفغانستان، حيث عرفت الساحة الأكاديمية هذه الفترة غزارة الإنتاج الفكري الذي تناول مفهوم الدولة الفاشلة، بقيادة البروفيسور روبرت روتبرج **Robert Rotberg** * ويمكن أن نشير هنا إلى أهمية المقال الذي نشره في مجلة **السياسة الخارجية Foreign Policy** سنة 1996 لكي يُدعم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هايتي بحكم أنّها دولة فاشلة، وهو ما شجع الباحث أكثر على التخصص في موضوع الدولة الفاشلة، حيث نشر العديد من البحوث حول الموضوع بالتعاون مع مجموعة من الباحثين، نذكر من أهم تلك البحوث:

---

[1] Ibid. p 03

[2] Ibid. p 04

* أستاد التاريخ والعلوم السياسية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا M.I.T وجامعة هارفارد وهو مختص في المسائل الإفريقية يترأس حاليا منظمة World Peace Foundation

سنة 2003: **فشل الدولة والدولة State Failure and State** .

في نفس السنة: **الضعف زمن الرعب Weakness in a Time of Terror**

سنة 2004: **عندما تنهار الدول: الأسباب والنتائج** . **When States fail: Causes and Consequences**

سنة 2005: **مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي. Battling Terrorism in the Horn of Africa**

سنة 2007: **الأعظم شرا: التعامل مع الدول القمعية والمارقة. Worst of the Worst: dealing with repressive and Rogue Nations.**

كما تدعمت أبحاث **روبرت روتنبارغ Robert Rotberg** بتأسيسه سنة 2005 لبرنامج "**دليل الدول الفاشلة**" **The Failed State Index**، الذي تقوم بنشره بصفة دورية مجلة **الفورين بوليسي** بالتعاون مع مؤسستين هامتين هما: "**صندوق دعم السلام** " **Peace Fund for Peace**" و **مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي**" **Carnegie Endowment for international Peace ".**

هذه التطورات جعلت موضوع الدولة الفاشلة يأخذ حيزا كبيرا داخل هيئة الأمم المتحدة، وهو ما دفعها إلى تأسيس "**لجنة بناء السلام**" **building commission peace".** [1]

نشير هنا إلى عدة ملاحظات أساسية تواجه الباحث عند محاولته لرسم حدود واضحة لتعريف الدول الفاشلة :

- إن التعريف يختلف في حد ذاته باختلاف توجهات الدارسين وباختلاف الفاعلين، فقد تم استعمال المصطلح كمفهوم من مفاهيم علم العلاقات الدولية، وتم تداوله أيضا من طرف صناع القرار، المؤسسات الدولية ،المنظمات الحكومية، المنظمات الغير الحكومية وحتى المؤسسات الخاصة، كما تم استعمال المصطلح من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، كتعبير على الضعف والتخلف الاقتصادي الذي تعانيه دول العالم الثالث، قبل أن يدخل الدائرة السياسية ومؤسسات صنع القرار أو حقل العلاقات الدولية .
- هناك من ينطلق في تعريفه للدول الفاشلة من خلال مقارنتها بالدول "المستقرة" بمعنى المتطورة وهو ما يطرح إشكالية تحديد نموذج الدولة "المستقرة" الذي قد يختلف باختلافات التوجهات وهو ما يراه البعض تحيزا للنموذج الغربي .
- أخيرا كتحصيل حاصل ونتيجة لهذه الأسباب يلاحظ تعدد المفاهيم والتسميات الدالة على المفهوم، كما سيتم التطرق إليه فيما بعد .

[1] Ibid. p 05

من أجل توضيح الصورة أكثر يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ✓ مصطلح الدول الفاشلة هل هو صيغة أو مفهوم، وإذا كان مفهوم ما هو معناه؟
- ✓ ماذا يهدف هذا المفهوم ؟ هل فقط لوصف وفهم مجموعة متنوعة من الحالات، أو أنه يتيح تطوير استجابات مشتركة لهذه الحالات و وضع إستراتيجية عمل لعلاج حالة الفشل ؟

في الحالة الأولى، فإنّه لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يهتم به العلماء والباحثين.

أما في الحالة الثانية فـهو مفهوم عملي، يهتم به السياسيين، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية والمهتمين بمسائل الدفاع، وجميع أولئك الذين يتعين عليهم إتخاذ موقف والعمل على مواجهة حالات مماثلة وسيتضح ذلك عند التعرض إلى دليل الدول الفاشلة التي قامت بتأسيه الجهات السياسية كإجراء عملي أكثر منه نظري.

من أهم الأبحاث العلمية حول مفهوم الدول الفاشلة، نجد أعمال الباحث **روبرت جاكسون Robert H. Jackson**، الذي يعتبر من بين الأوائل الذين طرحوا إشكالية الدولة الفاشلة سنة 1990، وهذا استكمالا لمصطلحه "**أشباه الدول**" « **Quasi-states** »، إذ يرى روبرت جاكسون أنّ ضعف الدولة لا يُقاس فقط من خلال قدرتها العسكرية ولكن أيضا يُقاس من خلال قدرتها على التفاعل ومستوى أدائها داخل محيطها الداخلي. [1]

وهو نفس ما ذهب إليه **باري بوزان Barry Buzan** سنة 1991، فقد ميز بين مفهوم الدولة " **كدولة** " **(State)** ومفهوم الدولة "**كقوة**" **(Power)**، أي أنّ قوة أو ضعف الدولة "كقوة" تتعلق بقوتها في الميدان الاقتصادي والعسكري، بخلاف أنّ قوة أو ضعف الدولة "كدولة" تتعلق بمستوى ترابط نسيجها الاجتماعي والسياسي، الذي يتحدد من خلال قدرة النظام على خلق إجماع سياسي واجتماعي داخل حدوده.

و يقدم **باري بوزان** ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها، يمكن من خلالها إدراك ضعف الدولة:

1. عدم وجود أسس و قواعد تثبت شرعية النظام السياسي.
2. عدم القدرة على مراقبة والتحكم في التراب الوطني.
3. وجود بنى وهياكل مؤسساتية جد ضعيفة، غير قادرة على ضمان الفاعلية المطلوبة.[2]

كانت أعمال بوزان خطوة مهمة أمام الباحث **كالفي هولستي Kalevi Holsti** في تحليله

---

[1] Angéla Meyer,″ L'Intégration Régionale Et Son Influence Sur La Structure , La Sécurité Et La Stabilité Des Etats Faibles: L'exemple de Quatre Etats Centrafricaine″. Thèse de doctorat , (Ecole doctorale de science politique .Centre D'étude et de Recherche Internationales. Institut D'études Politique de Paris, Décembre 2006 , p 141 , in :
.http://ecoledoctorale.sciences-po.fr/theses/theses_en_ligne/meyer_scpo

[2] Ibid. p 115

لمفهوم الدولة الفاشلة سنة 1996 في مؤلفه الشهير "**حرب الدولة ودولة الحرب**" **the state war and the state of war** حيث قام **هولستي** بتوسيع أعمال **barry buzan** حول الأشكال الجديدة للأمن وكيفية تأثيرها على استقرار العالم لما بعد الحرب الباردة، من خلال طرحه لفكرة "**معضلة الدولة الفاشلة**" **le dielemme de l'états faible** حيث يقول في ذلك :

**"تبدو للوهلة الأولى أنّ هذه الدول تمتلك نظام سلطوي قوي، غير أنّ الواقع يكشف عن دول تعيش الفساد بسبب وجود بيروقراطيات متعفنة، كيانات سياسية متناحرة ووجود انقسام اجتماعي فضيع، هنا تجد الدولة نفسها تدور في حلقة مفرغة، ففي سعيها للتحكم في الأوضاع السيئة من أجل فرض سيطرتها القهرية، تلجأ إلي إتباع سياسات تعسفية وعنيفة اتجه المجتمع، وهذا ما يزيد في درجة الإحتقان الداخلي , فتجد الدولة نفسها هنا تؤكد عجزها وفشلها بدل إثبات قوتها وسيطرتها".**[1]

كما تم الإشارة إليه من قبل فإنّ الاهتمام بموضوع الدولة الفاشلة كان عبر مرحلتين، المرحلة الأولى كان الاهتمام بدول الفاشلة باعتبارها تمثل خطر على شعوبها نتيجة الانتهاكات التي ترتكبها ضد حقوق الإنسان، أما في المرحلة الثانية فإنّ الطرح قد تغير تماما، فالدول الفاشلة أصبحت تمثل تهديدا واضحا للأمن الدولي من خلال تدعيمها للإرهاب، لذلك عرفت هذه المرحلة انتعاشا للدراسات التي عُنيت بمقاربة الدولة الفاشلة على رأسها مراكز البحوث العالمية والمؤسسات الدولية المتخصصة.

حيت يُعرف مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية الدولة الفاشلة بأنها: "حالة انهيار الدولة، أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها".

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD الدول الفاشلة كما يلي:

"البلدان التي تعاني من نقص الإرادة السياسية والقدرة على وضع وتنفيذ سياسات لصالح الفقراء"[2]

يرى روبرت روبرغ" مدير " برنامج الصراع بين الدول " أن الدولة القومية فشلت لأنها لم تعد قادرة على تقديم سلع سياسة ايجابية لشعوبها ، والسلع السياسية هي الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية والرقابة البيئة، والإطار القانوني للنظام العام ونظام قضائي يحترم إرادتها، بالإضافة إلى توفير متطلبات البيئة الضرورية من طرق أو اتصالات.

في حين هناك من يعتقد أن الدولة تفشل حين تُحول نفسها إلى طرف في النزاع عوض عن

[1] Jean Jacques Roche, **Théories des relations internationales**, Op.Cit., p110.

[2] Organisation De Coopération Et De Développement Economiques ," Les approches à l'échelle de l'ensemble de l'administration pour les États fragiles", 2006, op.Cit., p13 http://www.oecd.org/dataoecd/52/40/38120688.pdf

الدور الحكم المتعالي عن النزاع ،وهذا يعني ألا تقف منذ البداية مساندة لاتجاه معين، وأن تسعى إلى معرفة موضوعية لأسباب الصراع، ولكنها غالبا ما تكتفي بإطلاق تهم الخيانة والعمالة ،لذلك تلجأ سريعا إلى العنف و يبدأ الاقتتال الداخلي، بحيث لم يعد من الممكن أن تقتصر هذه الصراعات على حدود الدولة المعنية، إذ لا بد أن تُنتج آثار إقليمية ودولية، وهنا تبدأ عملية الاستنزاف بكل أشكاله مما يضعف الدولة، وهذه بداية فشلها في السيطرة على كامل ترابها. و قد تصبح هذه الدول أحسن مكان لنمو خلايا الإرهاب وتصبح أكثر فوضوية ودموية، ويجد الممثلون الغير الحكوميون فرصة اللاأمن الداخلي لتعبئة المتمردين، والسيطرة على الموارد،غسيل الأموال انتشار الأسلحة.

لكن هذا التعريف الناقص والمثير للجدل لابد من إكماله بالتركيز على عنصر داخلي، يعتقد أنه الأهم في فهم فشل الدولة بكل أبعاده، حين تعجز عن تلبية الحاجة الأساسية مثل الأمن والتعليم والخدمات الصحية، أو ما يسمى بالسلع السياسية الأساسية political goods .

وفي سؤال وُجه **لروبرت روتبرج R. Rotberg** عن العلامات الإنذارية التي تنبؤ بفشل الدول، فقال:

> **«تبدأ الدولة في الفشل عند عجزها في السيطرة على حدودها الدولية، أي ترابها الوطني، عندما يتدهور إجمالي الدخل المحلي ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية التي توضح تدني مستوى المعيشة وتلبية الحاجات الأساسية. كذلك عندما ينتشر الفساد وتبدأ القيادة في فقدان شرعيتها وشعبيتها. أما المرحلة الحرجة فهي التحول التدريجي من عنف داخلي م تقطع الى حرب أهلية كاملة"**[1]

## 2 . تصنيف الدول الفاشلة:

لعل التنوع في تعريفات الدولة الفاشلة، جعل هناك بالموازاة تعدد للاصطلاحات الدالة عليها :

**الدولة المفلسة ( État failli):**

تستخدم في بعض الأحيان لتحديد البلدان التي تعاني حالة مالية مزرية ومتدهورة، تعجز فيها عن تسديد فوائد الديون الضخمة، كما أنها لم تعد حتى قادرة على دفع رواتب موظفيها وما إلى ذلك. وهي الحالة التي مرت بها الأرجنتين . وبصفة عامة إفن العجز المالي للدول يؤدي إلى خلق توترات اجتماعية وسياسية، حيت نجد أن العديد من حركات التمرد العسكري في إفريقيا كانت مرتبطة أساسا بعدم قدرة الدولة على دفع رواتب الموظفين، خاصة العسكريين منهم وأجهزة الأمن.[2]

---

[1] د. حيدر ابراهيم، "الدول الفاشلة أو المخفقة" في:
http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147490499
**http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147490499 الاااالالدولة الفاشلة أو المخفقة**

[2] Ministère des affaires étrangères.( France) , États défaillants , Juin 2006, p 04, in :
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/0502-SUR-FR-2.pdf

**الدولة الضعيفة (weak States/ États faibles) :**

استعمل هذا المصطلح سنة 1960 من طرف **Gunnar Myrdal** لوصف الدول الإفريقية التي استقلت حديثا، حيت يبدو تجانسها واستقرارها مشكوك فيه لأنها تقع ضمن حدود مصطنعة، من دون وحدة وطنية أو دينية أو ثقافية، يسيرها نظام سلطوي، لكنه ضعيف، كما أنها تعاني تخلفا فضيعا، كما أنّ وضعها لم يتغير منذ استقلالها، لذلك نجد أن معظم هذه الدول تمثل حالة بارزة للفشل الدولاتي.[1]

**الدولة المارقة ( rogue States États voyous /) :**

هي فكرة مثيرة للجدل من أصل أمريكي، للوهلة الأولى يبدو أن مفهوم الدولة الفاشلة والدولة المارقة متعارضين، من حيت أن الدولة المارقة حسب الطرح الغربي هي التي تمثل سياستها تهديدا مفتوحا بالنسبة لبيئتها لأنها تنتهك المعاهدات الدولية القانون الإنساني، تمارس ديكتاتورية بوليسية وتحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل. لكن من زاوية أخرى يمكن اعتبار أن الدولة المارقة هي دولة فاشلة افتراضيا، لأن التدابير التي قد تتخذ ضدها من الخارج قد تؤدي إلى انهيارها كما كان ذلك مع الخمير الحمر في كمبوديا ، كذلك ما يحدث في أفغانستان والعراق حاليا . ويتساءل أصحاب هذا الطرح ما يمكن أن تصبح عليه كل من سوريا، أو إيران أو كوريا الشمالية أو نيجيريا في ظل الأنظمة الحالية، وبتالي فان التفاعل بين حالة الدولة المارقة، و الفشل الدولاتي قد يعتمد أيضا على إدراك الخاص، فعلى سبيل المثال يمكن تفسير (طرح غربي) ما يحدث في دارفور ب أن السودان لم تعد تستطيع السيطرة على الميليشيات الخاصة بأراضيها، ولكن أيضا في الواقع تتصرف بالتواطؤ معها و بالتالي هي المسؤولة الحقيقية عن الإبادة الجماعية [2].

يلاحظ ما يُميز هذه الحالات المختلفة للدول أنها تنتج عنها آثار دولية، بل يمكن اعتبار ذلك عنصر من عناصر تعريف الفشل في حدة ذاته، أي يتضح من خلال دراسة هذه الحالات أنّ الدولة الفاشلة: هي التي لا تستطيع حل مشاكلها بنفسها ، الأمر الذي يتطلب حتى و إن لم تطلب هي ذلك التدخل الخارجي.

هناك تقسيم آخر للدول، يأخذ خطا تنازليا أي: دولة قوية، دولة ضعيفة، دولة منهارة.

**دولة قوية:** هي الدولة التي تسيطر على أراضيها، وتوزع بشكل كامل السلع السياسية ذات جودة عالية لمواطنيها: كما لديها أداء حسن طبقا للمؤشرات الدولية المعتمدة، مثل الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، دليل برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، منظمة شفافية دولية، دليل تقديرات

[1] Ibid
[2] Ibid. p 05

الفساد .

**دولة ضعيفة:** تشمل الدول التي تعاني عداوات داخلية أطماع أو استبداد، كما تمثل هذه الدول نموذجا للتوترات الإثنية، اللغوية، أو توترات أخرى قد تصل إلى حد النزاع الداخلي ، مع غياب أو تراجع قدرتها على تزويد مواطنيها بكميات كافية من السلع السياسية. كما تعرف تدهور كبير في خدمات المدارس والمستشفيات، بالإضافة إلى تدني مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، مع تزايد مستويات الفساد والرشوة وعدم احترام الأحكام القضائية .

**الدولة المنهارة:** هي المرتبة الدنيا من الدول الفاشلة، يظهر عليها فراغ في السلطة، فهي مجرد تعابير جغرافية، تعمل حكوماتها على الحفاظ على النظام السابق بالقوة، والأمن هو وسيلة في يد أصحاب النفوذ، السلع السياسية تكتسب عن طريق الوسائل الخاصة ،كما يسيطر الممثلين الغير الحكوميين على أجزاء من الدولة بشكل غير معترف به و بطريقة غير منظمة.

فالدول المنهارة يمكن أن تتدارك انهيارها لتصبح دولة فاشلة ثم إلى دولة ضعيفة، عندما تسترجع الأمن نسبيا و تعيد من جديد بناء مؤسساتها كما حدث في كل من كل من لبنان، طاجاكستا ن، سيراليون.[1]

رغم تعدد التعاريف و التسميات الدالة على مفهوم الدول الفاشلة سواء كانت دول فاشلة أو في طريقها إلى الفشل ،منهارة ،مفلسة، معطوبة هذه نعوت وصفية تعبر عن حالة واحدة .

كما أنّ الاختلاف بين الباحثين ليس في المبدأ، ولكن في درجة تحديد الفشل الدولاتي، فلا شك أنّ هذه الدول ضعيفة من حيث البنى الاقتصادية ،الاجتماعية، السياسية لكن تبقى إمكانية انهيارها قد تختلف بحسب الظروف وعوامل المرتبطة بمعطيات البيئة الداخلية والخارجية، ولقد شهد العالم كيف أنّ التدخل الأمريكي في العراق حوله من دولة مستقرة إلى دولة فاشلة ثم إلى منهارة بكل المقاييس.

نستخلص في الأخير أنّ **الدولة الفاشلة** هي التي تضم العناصر الثلاثة الآتية :

- دولة غير قادرة على تحقيق الاستقرار السياسي لأنّها تفتقر إلى مؤسسات شرعية وديمقراطية فعّالة.
- دولة تعاني تخلفا اقتصاديا نتيجة ضعف البنى التحتية، مما يجعلها غير قادرة على تلبية السلع الأساسية لمواطنيها.
- دول غير قادرة على تحقيق تجانس و تماسك النسيج الاجتماعي.

[1] Robert I .Rotberg, "nation-statefailure: arecurringphenomenon?", November 2006, p 06, in : http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/cia/nic2020/panel2_nov6.pdf

ومع هذا فإنّ توفر هذه العناصر لا يؤدي بضرورة إلى انهيار الدول بل هناك عوامل أخرى تساهم في حدوث ذلك وأخرى تخضع لعامل توقيت الفشل .

## المطلب الثالث :معايير تحديد فشل الدول ومؤشراتها

### 1-طبيعة البرامج والمناهج الدولية لقياس الفشل الدولاتي :

برغم التحديات التي واجهت الباحثين عند تحديديهم لمفهوم الدولة الفاشلة فإنّهم قاموا بإبتكار أدوات تحليلية تعتمد على مناهج كمية وكيفية لقياس هشاشة الدول، وفي الحقيقة أنّ الفاعلين الذين قاموا بصياغة هذه البرامج هم مختلفون، فالبعض هو من قام بابتكار هذه المؤشرات والآخر يقوم باستخدامها كالمنظمات غير الحكومية، الدول، المنظمات الدولية، القطاع الخاص.

أهم المؤسسات الذي تهتم بمؤشرات قياس فشل الدول في العالم نجد :

- صندوق دعم السلام for Peace Fund
- لجنة الدولة الفاشلة والأمن القومي الأمريكي Commission on Weak States and U.S. National Security
- وكالة الاستخبارات الأمريكية Central Intelligence Agency's Directorate of Intelligence
- مكتب المملكة المتحدة للتنمية الدولية United Kingdom's Departement for International Development
- الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية U.S. Agency for International Development
- لجنة البنك الدولي للدول المتضررة من النزاع World Bank's Fragile and [1] Conflict-Affected Countries Group

يعتبر نظام الدليل المؤشراتي التطبيق العملي لمفهوم الدولة الفاشلة، من بين المؤسسات الدولية التي تعتمد على هذا النظام المؤشراتي نجد **مؤسسة بروكين Brookings Institution** عنوان هذا البرنامج "**دليل الدول الضعيفة في عالم متطور**" " **in the developing world Index of State Weakness**".

في الجانب الاقتصادي، فإن الوكالة الفرنسية للتنمية بالتنسيق مع البنك الدولي أدمجت مفهوم الدولة الهشة ضمن مؤسساتها المالية انطلاقا من أنّ ضعف الدول يأتي أساسا من ضعف التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية .[2]

[1] Lionel Gallet," L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales", p 02, in : http://www.psi.ulaval.ca/fileadmin/psi/documents/Documents/Mise_au_point/Mise_au_point_-_Les_Etats_Fragiles.pdf

[2] Agence Française de Développement, « Rapport annuel 2006 », p 20, in : http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/084000430/0000.pd

أما البنك الدولي يقترح طريقة خاصة لتقييم ضعف الدول تسمى برنامج تقييم سياسات ومؤسسات الدول **Country Policy and Institutional Assessment (CPIA)**، حيث يقوم البرنامج بتقييم السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية لـــ: 136 دولة وهذا بالاعتماد على 16 معيار ومؤشر موزعة بين أربعة أصناف :

- تسيير الاقتصاد الكلي( **gestion macroéconomique**)
- السياسات الهيكلية ( **structurelles politiques** )
- السياسات المتبعة من أجل الحد من الفقر وتسيي ر القطاع العام ومؤسسات politiques en faveur de la réduction de la pauvreté et gestion du secteur public et des institutions.[1]

يغلب على هذه المعايير الطابع الاقتصادي، لأنّ البنك يهتم بدراسة الدول التي تعاني من انخفاض في الدخل القومي، و فعلا فقد استطاع اعتمادا على هذا البرنامج من معالجة الكثير من المشاكل التي واجهت البنك والدول المانحة، عند تقديمها الدعم للدول التي تعاني ضعفا على المستوى الاقتصادي ومؤسساتي.[2]

## 2 .دليل الدول الفاشلة لمجلة فورين بوليسي :the failed states index

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي حاولت إعطاء تعريف مُحدد للدول الفاشلة وتحديد سمات ومميزات مشتركة، ومن تم الخروج بمؤشرات ومعايير معينة يمكن من خلالها قياس الفشل الدولاتي، إلا أننا سوف نحاول في هذه الدراسة التركيز أكثر على دليل الدول الفاشلة **failed (states index)** الذي تُعده سنويا مجلة **forgien policy** بالاشتراك مع صندوق دعم السلام **fund for peace** باعتباره الأكثر شمولية و دقة، لاعتماده على عدة متغيرات ومؤشرات لقياس الفشل الدولاتي، كما أنه يُحضى باهتمام الباحثين وصناع القرار في العالم مقارنة بالدراسات والتقارير الأخرى.[3]

يساهم في إعداد هذا التقرير الذي بدأ نشاطه سنة 2005 كل من "**صندوق دعم السلام** " وهو مؤسسة بحثية مستقلة ومجلة **فورين بوليسي Foreign Policy** الأمريكية، تقوم هاتين المؤسستين بدراسة موسعة حول الدول الفاشلة أو الضعيفة.

حيث أوضح تقرير سنة 2005 أنّ هناك نحو بليونين من سكان العالم يعيشون في دول غير

---

[1] Valentin Mbouguen, " États fragiles, «faillis», défaits" Op.Cit.,,p 05, in : www.afrique-asie.fr/_medias/dossiers/evenement%2048.pdf

[2] Lionel Gallet," L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales" op.Cit., p03

[3] Ibid

مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة من حافته[1] .

وقد أحصى هذا التقرير الذي نشرته مجلة "فورين بوليسي 60 دولة من دول العالم –تم تصنيفها تراتبيا– تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دو ل فاشلة اعتمادا على قياس 12 مؤشرا موزعة بين الميادين الا جتماعية، الاقتصادية و السياسية، تم جمع البيانات من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية، المقروءة، المسموعة والمرئية لمدة سنة.

*** طبيعة المؤشرات المعتمدة لقياس فشل الدول:**

تستند الدراسة في تقييمها للدول على بعض المؤشرات المختلفة تتراوح بين معايير اجتماعية واقتصادية وسياسية، لتستفيد من المحاولات السابقة، وتقدم إطارا أشمل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول، ترتب هذه المؤشرات كما يلي:

**المؤشرات الاجتماعية:**

- تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، سوء توزيعهم، التوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية... إلخ).
- الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (تنتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة للشرب، والتنافس على الأرض).
- توارث العداءات يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية).
- الهجرة العشوائية (هجرة العقول، الاغتراب داخل المجتمع)

**المؤشرات الاقتصادية:**

- غياب التنمية الاقتصادية وانخفاض الدخل الفردي .
- الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية).

**المؤشرات السياسية:**

- فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة" (فساد النخبة الحاكمة، غياب الشفافية والمحاسبة السياسية، ضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية ،انتشار التظاهرات والعصيان المدني، ذيوع

[1] Ibid. p 04

جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة.[1]

- تدهور الخدمات العامة، أي لم تعد الدولة تؤدي وظائفها الأساسية كحماية الناس، الصحة، التعليم، التوظيف، تمركز موارد الدولة في مؤسسات الرئاسة، قوات الأمن ، البنك المركزي والعمل الدبلوماسي.
- الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، الاعتقال السياسي، العنف المدني، غياب القانون، تقييد الصحافة).
- تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، وهيمنة النخبة العسكرية، ظهور النزاعات المسلحة، ظهور قوة أمنية توازي الأمن النظامي للدولة).
- تنامي الانشقاقات داخل نخب الدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية تُذكر بتجارب وحدوية قومية مثل صربيا الكبرى أو التطهير الإثني).
- تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام الدولية).

قامت الدراسة سنة 2005 بترتيب يشمل 60 دولة بعد جمع البيانات وتحليلها، حيث يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة 120 نقطة، ويكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر تعرضا لخطر الفشل وهكذا تنازليا حسب ترتيب الدول داخل الدليل.

تقسم الدراسة هذا الدليل إلى ثلاث فئات يضم كل منها 20 دولة من الدول غير المستقرة. الفئة الأولى و يرمز لها باللون الأحمر، وهي حالات تقع فعلا في مرحلة الخطر. وتبدأ بدولة ساحل العاج (المركز الأول برصيد 106 نقاط) وتنتهي بجمهورية إفريقيا الوسطى (المركز 20 برصيد 93.7 نقطة). ومن الدول العربية تقع كل من السودان (المركز 3)، والعراق ) المركز 4)، والصومال (المركز 5)، واليمن (المركز 8)، تمثل هذه الدول الفئة الأكثر عرضة للفشل.

أما الفئة الثانية فيطلق عليها التقرير أنها دول في خطر كامن "**منطقة الحذر**" ويميز درجة خطورتها اللون البرتقالي. وتبدأ بالبوسنة والهرسك (المركز 21 برصيد 93.5 نقطة)، وتنتهي بدولة بيرو (المركز 40 برصيد 88.1). وداخل هذه المجموعة تقع سوريا في المركز 28، وباكستان في المركز 34، ولبنان في المركز 37، ومصر في المركز 38[2].

---

[1] إبراهيم غالي، "دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم" في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170877831451

[2] نفس المرجع.

وتقع الفئة الثالثة في إطار **احتمالية الخطر** أي في مرحلة متوسطة يمكن تسميتها "**حالة الترقب**" وتأخذ اللون الأصفر كإشارة لاحتمال دخولها لمراحل أعلى. وتبدأ هذه الفئة بدولة هندوراس في المركز 41 برصيد 87.6 نقطة وتنتهي بدولة جامبيا في المركز الأخير ( 60) لتكون أقل الدول تعرضا للفشل برصيد 82.4 نقطة. وضمن هذه المجموعة تقع السعودية في المركز 45، وإندونيسيا في المركز 46، وتركيا في المركز 49، وإيران في المركز 57، وروسيا في المركز 59.

في الأخير تستنتج الدراسة أنه يوجد مؤشران يشترك فيهما معظم الدول المذكورة:

- ✓ الأول: ضعف أو غياب التنمية، وتقترح الدراسة أن عدم المساواة بين الدول–وليس الفقر تحديدا– عامل يزيد من عدم الاستقرار.
- ✓ الثاني: تجريم الدولة أو ارتكابها ما يفقدها الشرعية نظرا لانتشار الفساد، غياب القانون وعدم فاعلية. حيث يلجأ المواطنون لمواجهة تلك المشكلات إلى تغيير ولائهم للدولة نحو قادة آخرين أو أحزاب معارضة أو قادة العصيان والتمرد أو إلى الإثنيات الفرعية والدينية.

و تُلاحظ الدراسة أن بعض العوامل الديموغرافية خاصة الضغوطات السكانية التي تنبع من حركة اللاجئين العشوائية تهدد استقرار الداخلي للدول، أيضا هناك التدهور البيئي الذي يعرض الدول إلى مخاطر التفكك، كما أن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان تمثل قاسما مشتركا لمعظم الحالات[1].

منذ سنة 2005 أصبح هذا الدليل يُنشر بصفة دورية، كما قام بتوسيع عدد الدول محل الدراسة لتشمل 180 دولة عبر العالم.

[1] إبراهيم غالي، " دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم"، اسلام أون لاين، المرجع السابق للذكر.

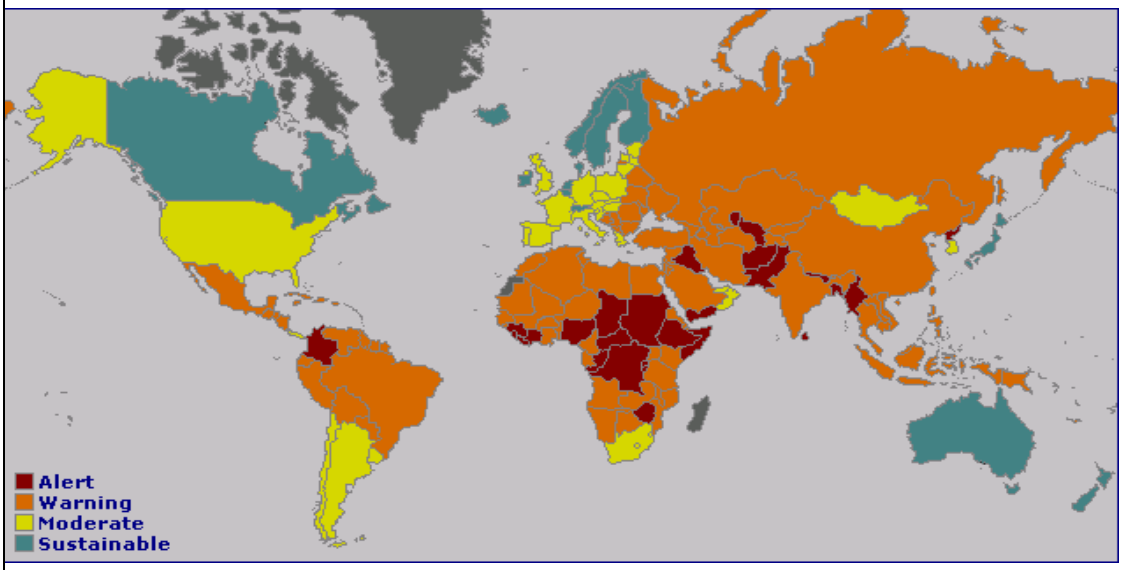


**الخريطة رقم 01 : دليل الدول الفاشلة لسنة 2006**

**المصدر** :http://www.fundforpeace.org/web/images/stories/fsi/fsimap.png

## 3 . دليل الدول الفاشلة: وسيلة ملاحظة أو أداة تحليلية للتنبؤ:

يعتبر دليل مؤشر الدول الفاشلة وسيلة مهمة في يد الباحثين وصناع القرار تمكنهم من رصد كل المتغيرات الدولية، فهو يسمح لهؤلاء بتقديم صورة شاملة ودقيقة عن طبيعة الاستقرار في دول العالم، هذه الدقة ممكنة لأنّ الدليل يعتمد على تجميع عدد وافر من المؤشرات البيانية و الإحصائية تجعل من هذا البرنامج أداة قياسية بمعنى الكلمة. لأنّه يعتمد عل متغيرات مختلفة ومتنوعة، كنصيب الفرد من الدخل القومي، معدل نسبة الجريمة والفساد، معدل نسبة المقروئية والكتابة، معدل نسبة المصابين بداء نقص المناعة.....الخ، وهذا ما يعطيه تغطية واقعية لواقع الدول وبتالي فهو يسمح بدراسة المتغيرات السلبية والإيجابية للدول عبر الزمن.

من مزايا هذا الدليل أيضا، أنّه من جهة يسمح بتقييم مدى التزام الدول "المستقرة" وفعاليتها اتجاه هذه الدول الضعيفة، ومن جهة أخرى يساعد الدول "المستقرة" على تقييم نجاعة برامج المساعدة التي تقدمها إلى هذه الدول، وبهذا فإن الدليل زيادة على أنه يُوفر تحاليل نسبية بأثر رجعي، فهو كذلك وسيلة لتعزيز الدراسات التنبوئية .

لكن ما يمكن أن يعاب على هذا النظام هو مبالغته في الاعتماد على دراسة كمية للمتغيرات، لأن دراسة هذه المتغيرات وحدها غير كافي لتفسير الواقع، هذا الواقع المركب من مجموعة من المعطيات السياسية والإيديولوجية والعلمية، وقد علّل الوزير البريطاني **جاك ستيوارت Jack Straw** على ذلك بقوله :

**" لا يوجد هناك دليل مؤشر واحد مقنع بما فيه الكفاية لكي يُشخص في وقت مبكر علامات تنذر بفشل الدول أو انهيارها فهناك مثلا العديد من الدول فقيرة لكنها مازالت قائمة وبالتالي فإن المتغيرات الاقتصادية لا يمكن أن تفسر الفشل الدولاتي".**[1]

من زاوية أخرى فإن تصنيف الدول وفقا لدرجة ومستوى ضعفها، لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الثقافية والحضارية والسياسية للدول.

نقطة أخرى لا تقل أهمية عن النقاط السابقة إن لم تكن هي الأهم، فهناك من يعتقد أن هذه المنهجية في تقييم الدول لا تعكس إلا وجهة نظر غربية خالصة للدول الغنية ونخبة معينة لا تدرك الواقع الملموس للدول الضعيفة.

أخيرا فإنّ النتائج التي يصل إليها دليل الدول الفاشلة بمختلف اتجاهاته، تبقى نسبية خاصة في بعدها التنبوئي، لأنّ طبيعة العلاقات الدولية تخضع لمجموعة من المتغيرات، تجعل من عملية التنبوء بأي وضع معين في غاية الصعوبة والتعقيد، فإيسلندا التي تم اعتبارها كدولة "مستقرة" كانت على حافة الإفلاس سنة 2008 بسبب الأزمة العالمية، وهو ما جعلها تتلقى مساعدة من صندوق النقد الدولي تقدر بحوالي 2.1 مليار أورو حتى تتخطى حالة الإفلاس[2].

مثال آخر على محدودية هذا النظام القياسي، العراق بسبب التدخل الخارجي تحول من دولة كانت لها نسبة معينة من الاستقرار إلى دولة منهارة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.[3]

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحقبة الاستعمارية عرف العالم زيادة في عدد الدول، لكن بعد نهاية الحرب الباردة هناك من يعتقد العكس، أي سيشهد العالم مسار عكسي تتلاشى عبره عدد لا بأس به من الدول، وهذا برغم من تراجع نسبة النزاعات ما بين الدول، لكن في المقابل هناك صعود رهيب في معدل النزاعات الداخلية، وما يزيد الأمر تعقيدا هو تأثير ظاهرة العولمة على اقتصاديات

[1] Lionel Gallet, "L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales", op.Cit., p05

[2] Le FMI va aider l'Islande malgré les réticences de Londres et de La Haye, France 24, Août 2008, in : http://www.france24.com/fr/20090801-fmi-aide-pret-islande-desaccord-royaume-uni-pays-bas-banque-faillite-epargne

[3] Lionel Gallet, "L'indexation des États fragiles : nouvel outil des relations internationales", Op.Cit., p05

الدول الضعيفة، مما يزيد من هشاشتها وانكشافيتها. و بنتيجة فإنّ مقاربة الدول الفاشلة و المنهجيات المعتمدة في دراستها سيكون لها مستقبل طويل في العلاقات الدولية.

## المطلب الرابع : طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي:

كما تم التعرض إليه من قبل فإنّ مفهوم الدولة الفاشلة من المفاهيم التي لطالما شغلت العديد من الباحثين و السياسيين، وربما يرجع ذلك إلى حقيقتين أساسيتين :

- ✓ هذا المفهوم لطالما حُضي بدعم كبير من الإدارة الأمريكية والعديد من الأفراد والمؤسسات العلمية والمعرفية **Think tank.**
- ✓ كما يرجع ذلك لطبيعة المفهوم في حد داته، فهو مفهوم غامض **un floue concept** إذ يمكن استخدامه في مواضع مختلفة وحالات متنوعة، بحيث يُمكن تكييفه مع كل سياق جديد ، وهي الفكرة التي أشار اليها **Corten Andre** بقوله" المفهوم يُغري لأنه مفهوم متعدد المعاني ودلالات " la notion séduit parce qu'elle est polysémique".[1]

وهو ما يُفسر إلى حد بعيد تباين استعمال المصطلح في فترتين متقاربتين، فبداية اهتمام دوائر صنع القرار بالدول الفاشلة في مطلع التسعينات يرجع إلى كون هذه الدول تمثل خطرا على شعوبها، ما جعل مبرر التدخل العسكري هنا يحمل صفة الشرعية الأخلاقية، أي إنقاذ الشعوب من الخطر المحدق بها، فشرعية التدخل هنا هي ذات طبيعة سياسية قانونية، مبنية على فرضية : إذا كان النظام السياسي يرتكب مجازر وحشية ضد شعوبه فإنه يفقد حق السيادة عليها.

لكن بعد أحداث 11 سبتمبر فإنّ استعمال مصطلح الدول الفاشلة أصبح يأخذ أبعاد مغايرة وأهداف مختلفة تماما، فشرعية التدخل العسكري في الدول الفاشلة لم تعد تستمد كون أن هذه الدول تمثل خطرا على شعوبها أو أنها تُهدد الدول المجاورة، وإنما كونها أصبحت تمثل تهديدا للأمن الدولي لأنها أصبحت توفر للجماعات الإرهابية غطاءا آمنا لنشاطاتها، وهذا تحديدا ما اتخذته الإدارة الأمريكية كمبرر للتدخل في أفغانستان.

يعتقد العديد من الباحثين أن عدم الاستقرار السياس ي لدولة معينة قد يؤدي إلى تهديد استقرار النظام الدولي، لأن العالم أصبح يمتاز بالترابط و التعقيد، بسبب ما أحدثته العولمة من انكشاف في الحدود، بل والأكثر من ذلك فإنّ العديد من صناع القرار يعتقدون بأنّ خطر الدول الفاشلة يفوق بكثير ما يمكن أن تُحدثه الدول القوية، بسبب أن هذه الدول أصبحت تُمثل قاعدة خلفية لانطلاق العديد من الهجمات الإرهابية، وهو ما عبرت عنه بوضوح الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي لسنة

[1] Valentin Mbouguen, " États fragiles, «faillis», défaits" op.Cit., p 05

2002. و يبني الغربيون هذه المزاعم بالاعتماد على فرضيتين أساسيتين:

- تساعد الدول الفاشلة إلى حد ما في انتشار نشاط التنظيمات الإرهابية( علاقة سببية).
- تلعب الدول الفاشلة دورا مهما في تدعيم وتعزيز التهديد الإرهابي (علاقة وظيفية).[1]

من أجل تأكيد هاتين الفرضيتين أولا وقبل كل شيء يجب البحث حول إن كانت هناك فعلا علاقة بين الإرهاب والفشل الدولاتي؟ وإن وُجدت كيف يُمكن تفسيرها؟ وما هي نوعية العلاقة التي تربط المتغيرين؟

قبل ذلك من الضروري تحديد بصورة خاصة عيوب هذه الدول حتى تجعلها قبلة للإرهاب، فإذا استندنا إلى تقرير مؤشر دليل الدول الفاشلة لسنة 2007 التي تُعده مجلة السياسة الخارجية، هناك 20 دولة من دول العالم هي في وضع "حرج" ، حيث احتلت كل من السودان، العراق الصومال، زيمبابوي، وتشاد المراتب الخمسة الأولى على التوالي، في حين صُنفت 20 دولة أخرى في حالة " خطر"، فهل من الناحية المنطقية إذا تم التسليم بالطرح الغربي أن تكون كل الدول الأربعون معقل للإرهاب، فالأكيد ليس جميع هذه الدول هي أرض خصبة للجماعات الإرهابية رغم اشتراكها في نفس الخصائص بحسب التقرير، وبالتالي فحالة الفشل الدولاتي ليست شرطا كافيا لتدعيم الإرهاب.

يستند أصحاب هذا الطرح في تفسيرهم إلى الأوضاع السيئة التي تعيشها معظم الدول الفاشلة، فحالة الفقر واليأس التي تنتشر في معظم أجزائها أنتجت مع مرور الوقت صورا للعنف المتكرر، نتيجة غياب الدولة في هذه المناطق الرمادية، وهو ما جعلها بيئة ملائمة لنمو الخلايا الإرهابية . لكن الاختبار الامبريقي يؤكد عدم صحة هذا الافتراض، فالصومال مثلا هي دولة منهارة بكل المقاييس الغربية، فنظريا يمكن اعتبارها بيئة مثالية لنشاط الجماعات الإرهابية إلا أنها لفترة طويلة من الزمن ظلت بعيدة عن هذا النوع من النشاطات، وهو ما يفند هذا الطرح.

فعمليا لا يمكن إثبات وجود علاقة سببية بين الفقر والإرهاب بل يجب البحث عن المتغيرات الأخرى التي من شأنها أن تشجع الإرهاب في هذه الدول. لذلك فإنّ البحث في وجود علاقة سببية مباشرة بين هاذين المتغيرين لا تساعد على فهم دور الدولة الفاشلة أو المنهارة في توسيع التهديدات الإرهابية .[2]

أما الفرضية الأخرى البديلة التي تؤكد على الدور الوظيفي للدول الفاشلة في تعزيز الإرهاب انطلاقا من أن الجماعات الإرهابية تستفيد من المناطق الضعيفة، التي تفتقر إلى المراقبة الأمنية ما

[1] Kathia Légaré, "Les États défaillants dans la filière terroriste: un apport nécessaire ou contingent?" , Sécurité mondial, N° 28, Octobre 2007, p 02, in : http://www.hei.ulaval.ca/fileadmin/hei/documents/documents/Section_Publications/Securite_mondiale/Securitemondiale28.pdf

[2] Ibid

أعطاها الفرصة لتنظيم أنشطتها كما كان الحال في أفغانستان مع حركة طالبان، فقد استطاعت هذه الحركة تكوين شبكة من المعسكرات في أفغانستان كانت قبلة لكل الجماعات المتطرفة وقامت بتجنيد مجموعة معتبرة من الشباب القادمين من مختلف أنحاء العالم وفق إيديولوجية متطرفة، استطاعت بذلك أن تنفذ أهدافها ومخططاتها بكل هدوء، لكن السؤال المطروح هل يمكن أن تقوم هذه الجماعات بكل ذلك دون رعاية نظام أو جهة خفية ؟[1]

فلواضي الدولة الفاشلة صحيح أنها قد تُوفر بيئة ملائمة لهذا النوع من العمليات لكنها، لا يمكن أن تصبح تلقائيا وكرا للإرهاب، فالأكيد هناك عوامل تفسيرية أخرى ضمن هذه الحلقة المفقودة.[2]

فحتى وإن تأكد وجود دورا محتملا للدول الفاشلة في تدعيم الشبكات الإرهابية إلا أنّ ذلك لا يشكل خطرا حقيقيا في حد ذاته، لأنّه يتطلب مشاركة عوامل جغرافية، ثقافية، تاريخية واجتماعية حتى يتحقق هذا الأمر.

ففرضية وجود علاقة هيكلية بين الدول الفاشلة والشبكات الإرهابية تم التشكيك في صحتها أيضا كل من "**ألان اكتيل**" **Alain Anctil** و "**آن ووبوف**" **Anne Leboeuf**، هؤلاء يعتقدون أن الأهمية الإستراتجية للدول الفاشلة لا تزال محدودة ،لأنه في واقع الأمر هناك متغيرات أخرى أكتر أهمية تتعلق بمستوى جاذبية المنطقة مع الهدف المسطر من قبل الجماعات الإرهابية.

هذا يقود إلى تصور آخر، إذا كانت الدول الفاشلة فعلا تلعب دورا مهما ضمن حلقة متسلسلة لإنتاج ظاهرة الإرهاب، فهي لا تقوم لوحدها بتغذيته، فالشبكات الإرهابية تحتاج أيضا إلى موارد تكنولوجية ومالية وموارد بشرية مؤهلة، لا يمكن أن تُوفرها الدول الفاشلة، فرغم أنّ كل التحقيقات الأمريكية قد أكدت أنّ عملية التخطيط للهجمات الإرهابية في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد تم التخطيط لها انطلاقا من أفغانستان والسودان ،إلا أن ما جعل هذه التخطيطات تتحقق هي الموارد التي تم الحصول عليها من ألمانيا إسبانيا، و الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو ما يقود إلى التساؤل بجدية ما إذا كانت هذه المناطق ( أي الدول المتطورة) هي التي تقوم بالدور الأساسي الذي لا غنى عنه، بل يمكن اعتباره الأكثر أهمية بكثير من باقي الحلقات المُنتجة والمُعززة لظاهرة الإرهاب الدولي .

إنّ إثبات وجود علاقة سببيه و وظيفية بين الدول الفاشلة و ظاهرة الإرهاب مازالت تحتاج إلى الكثير من الدراسة و التحليل من أجل فهم جيد وعميق لطبيعة الشبكات الإرهابية، تحليل الحيز التنظيمي لهذه الحركات، و دراسة التنوع في الإستراتيجيات والأهداف التي تعتمدها هذه التنظيمات.

---

[1] Ibid. p 03
[2] Ibid

وستكون الفصول اللاحقة فرصة أخرى لتحليل هذه العلاقة المتشابكة خاصة و أن المنطقة موضوع الدراسة – منطقة الساحل الإفريقي– أصبحت في السنوات الأخيرة تُمثل مسرحا للعديد من العمليات الإرهابية ونشاطات الجريمة المنظمة، ما جعل العديد من القوى الدولية تبرر اهتمامها بالمنطقة انطلاقا من الربط بين فرضية الفشل الدولاتي و انتشار التهديدات الأمنية بالمنطقة .

# الفصل الثاني:

# الأبعاد الأمنية للولايات المتحدة الأفي منطقة الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة، حركة واسعة للنشاطات الإجرامية المتعددة الأشكال والأنماط، بالموازاة مع ذلك تعرف المنطقة اهتماما متزايدا للقوى الفاعلة في النظام الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، محاولة تبرير هذا الاهتمام بدوافع أمنية بحثه ترتبط بتحول المنطقة إلى قاعدة خلفية للنشاطات الإرهاب الدولي. في هذا الإطار فإنّ دراسة الخصائص الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي هي خطوة مهمة لتفكيك تلك العلاقة التي تربط هذا الفضاء الجغرافي وسرعة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بالمنطقة، والتي سيكون للخصوصية الجغرافية دورا مهما في توضيح هذه الرؤية كما سيتم مناقشته في هذا الفصل .

أضف إلى ذلك فإنّ دراسة الخصائص البنيوية للمجتمعات الساحلية سيساعد بدون شك في فهم طبيعة العلاقات الصراعية الموجودة داخل دول المنطقة، والتي يمكن إدراجها ضمن الأنماط التقليدية للتهديد .

في شق آخر فإنّ دراسة طبيعة تكوين "الدولة" في منطقة الساحل الإفريقي هي خطوة مهمة لفحص الاختبارات الامبريقية لمقاربة الدولة الفاشلة وارتباطها بانتشار النشاطات الإجرامية العابرة للحدود حسب الطرح الغربي .

## المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي

### المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

#### 1. التعريف بالموقع الجغرافي للمنطقة:

تجدر الإشارة أن شساعة منطقة الساحل الإفريقي جعلت عملية تحديده تختلف بإختلاف نوعية وإهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرفها تعريفا جغرافيا، وهناك من يعطيها تعريفا سياسيا:

**الساحل الجغرافي:** [1]

لغويا نعني بكلمة الساحل "الشاطىء" أو المنطقة المحادية للصحراء أو التي تلي الصحراء مباشرة. و من الناحية الجغرافية فإن الساحل هي المنطقة الغير منيعة لمخاطر الطقس وتشمل من الشمال الى الجنوب كلا من ساحل الرحل وساحل الخضر والمنطقة الساحلية السودانية:

1. ساحل الرحل: وهي المنطقة التي تأتي مباشرة بعد الصحراء، ما يجعلها تعاني نقص واضح ا في معدل الأمطار، إذ يتراوح المعدل السنوي لتساقط بين 400 إلى 450 ملم .
2. ساحل الحضر: رغم أنّ مستوى تساقط الأمطار في هذه المنطقة محصور بين 600 و650 ملم

[1] Giri Jacques, **le sahel demain. Catastrophe ou renaissance ?,** Paris: Edition Karthala, 1983, p.09.

إلا ذلك لم يمنع من إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بالمنطقة كزراعة الجاورس والفول السوداني.

3. المنطقة الساحلية السودانية: تقع هذه المنطقة جنوب منطقة ساحل الحضر أي ضمن المنطقة الساحلية السودانية، يتراوح المعدل السنوي للأمطار في هذه المنطقة بين 800 إلى 850 ملم، كما تعرف هذه المنطقة بكثافة أشجارها، وبتنوع محاصيلها الزراعية لأنها أقل عرضة لمخاطر الطقس مقارنة بالمناطق الأخرى .

كذلك يشير معنى الساحل غالبا إلى مجموعة الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية.[1]

**الساحل السياسي:**

يختلف الباحثين حول طبيعة الدول المنتمية إلى هذا المجال الجغرافي، ويُبرر هذا الاختلاف باختلاف طبيعة اهتمامات الباحث وحتى الهدف الذي يتوخاه من وراء دراسته للمنطقة.

فإذا اعتمد على مقاربة مؤسساتية في تحديد الدول المنتمية إلى المنطقة، فإنه غالبا ما يُشار الى تسعة دول أي الدول العضوة في **اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في دول الساحل الأفريقي**(cilss ) : بوركينافاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر والسنيغال، لكن عمليا نجد أنّ السودان هي ضمن منطقة الساحل إلا أنها ليست عضوة في اللجنة. [2]

وهناك أيضا من يختزل المنطقة في ما يسمى بدول المحور المكونة من ثلاثة دول هي، النيجر ، تشاد ومالي على اعتبار أن هذه الدول تتقاسم خصائص مشتركة مرتبطة بعوامل تاريخية، فهي التي خضعت للإستعمار الفرنسي وحصلت على استقلالها في نفس السنة 1960.

هناك من يحددها في المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وتشمل الدول التالية: السودان ،التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسينغال، وكثيرا ما تتوسع وفقا لحسابات جيواقتصادية لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا، بل وحتى جزر الرأس الأخضر[3] .

منطقة الساحل الإفريقي تضم الدول الأكثر فقرا في إفريقيا، حيث: " أن حزام الفقر الأسود يلتف على نحو أكثر حرجا في البلدان الصحراوية وجنوب الصحراوية ليشمل تشاد، النيجر، مالي،

---

[1]Ibid, p9.

[2]Gérard-François Dumont , "la sécurité du Sahra et du Sahel: la géopolitique des population du sahel" ,Paris, Cahier du CREM, n° 13, Decembre 2009,p 13, in: http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerem/Cahier_du_cerem_n_13.pdf

[3]محند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسايات الخارجية"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدارسات الإستراتيجية، العدد 07، نوفمبر2008.

بوركينافاسو وموريتانيا.[1]

هناك أيضا من يعتبرها تضم ثماني دول هي: السنيغال ،موريتانيا ،مالي ،النيجر ، بوركينا فاسو ،التشاد ،السودان و شمال نيجيريا .

أخيرا يمكن اعتبار منطقة الساحل الإفريقي هي المنطقة الفاصلة بين حقلين جغرافيين متميزين: منطقة شمال افريقيا ( افريقيا البيضاء) ومنطقة افريقيا جنوب الصحراء (إفريقيا السوداء )، ويمكن تشبيه المنطقة بشريط عازل يفصل منطقة البحر الأبيض المتوسط عن افريقيا السوداء .[2]

أما من ناحية الدلالة السياسية فالساحل هي تلك المنطقة التي تغطي قوس الأزمات الممتدة من السودان إلى موريتانيا، لذلك سيكون التركيز أكثر في هذا البحث على دراسة خمسة دول رئيسية في المنطقة وهي المالي، النيجر، التشاد، السودان، وموريتانيا وهذا بالنظر إلى كثافة النزاعات والتهديدات المنتشرة في هذه الدول، والتي أصبحت تُمثل خطر حقيقي على استقرار المنطقة.

لكن يجب الإشارة في نفس الوقت أنّ الدراسة لن تهمل بالتحليل بقية الدول المنتمية إلى الفضاء الساحلي في اطاره الواسع، والذي تترابط فيه كل الدول بعلاقات الاعتماد المتبادل سواء من حيث سرعة انتشار المخاطر أو في علاقات الترابط الموجودة بين السياسات الأمريكية في بقية الأجزاء القارة الإفريقية المتاخمة لمنطقة الساحل، كما سيتضح ذلك من خلال مدى ارتباط الحضور الأمريكي في الساحل بالمصالح و المشاريع الأمريكية في خليج غينيا.

و عموما يتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا محدودة السكان ذات بعد صحراوي فسيح لا تتوفر على أي منفذ بحري و فيما يلي بعض المعطيات المتعلقة بدول الساحل الإفريقي موضوع البحث:

**مالي:** دولة تقع غرب إفريقيا عدد سكانها 12,700000 نسمة بمعدل زيادة مساوي لـــ 2,9 بكثافة 10,9 نسمة/كم2, يتركز معظمهم قرب شاطئ نهر النيجر. مساحتها 1240000كم2 نتاجها الإجمالي المحلي يقدر بـــحوالي 4,3 مليار دولار, والناتج الإجمالي للفرد 371 دولار. احتلت الرتبة 174 في تقرير التنمية البشرية 2005 .

**النيجر:** دولة تشكل جزء من الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا ليس لها منفذ بحري وهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي تنتشر فيها المساحات الصخرية والرملية الواسعة مع وجود بعض الواحات مساحتها تقدر بـــــ: 1,267000 كم2,تمتد حدودها البرية على مسافة 5697 كلم , مناخها

[1] فيليب عطية، **أمراض الفقر المشكلات الصحية في العالم الثالث**، الكويت: مطابع السياسة، الطبعة الأولى، 1992 ،ص49.

[2] Mehdi Taje ," Sécurité et stabilité dans le Sahel Africain", Rome,College de defense de l'Otan, Decembre 2006, P . 07, in: http://www.ndc.nato.int/download/downloads.php?icode=127

صحراوي وشبه صحراوي , عدد سكانها 13,100000 نسمة بمعدل زيادة مساوي 3,2 بكثافة سكانية 9,2 نسمة/كم2, الناتج المحلي الاجمالي للفرد 272 دولار , ناتجها المحلي الاجمالي 2,7 مليار دولار تعاني الجفاف وهي أفقر دولة في العالم وفقا لتقرير التنمية البشرية عام 2005,بالرغم من تمتعها بثروات مثل: اليورانيوم, الحديد والفحم. يشكل المسلمون فيها نسبة 90بالمئة من السكان و 5 بالمئة مسيحيون, احتلت الرتبة 177 في تقرير التنمية البشرية.

**التشاد:** دولة تقع وسط القارة وهي دولة داخلية لاتطل على البحر, مساحتها حوالي 1284000كلم2 عدد سكانها 10,146000 نسمة بمعدل زيادة يساوي 2,8 بكثافة سكانية تساوي 1,9نسمة/ كلم،2 ناتجها المحلي الإجمالي يقدر ب 2,6 مليار دولار والناتج الداخلي الخام للفرد 304 دولار. تشاد دولة إسلامية عدد المسلمين فيها حوالي 85 بالمائة وعدد المسيحيين يقدر حوالي 11 بالمائة , تتمتع تشاد ببعض الثروات المعدنية مثل البترول والذي بدأ تصديره عام 2003 وهنالك مخزون هائل من الذهب والحديد واليورانيوم.

والملاحظ أن تشاد لم يحقق إلا نسبة نمو تقدر ب 0,5 بالمائة سنة 2006 و1,7 بالمائة سنة 2007. ومنذ 20 سنة لم يعرف تشاد إلا أربعة سنوات بدون نزاع ،الأمر الذي يشكل قاعدة لاعتقاد الكثيرين أن بطئ التنمية هي العامل الأساسي للاضطرابات شكلت عناصر طاردة للاجئين بسبب خصائصها الاثنية والعرقية والدينية. احتلت الرتبة 173 في تقرير التنمية البشرية 2005.

**موريتانيا:**دولة تقع غرب إفريقيا مساحتها 1032445 كلم2 , عدد سكانها يقدر حوالي 2,9 مليون نسمة بمعدل زيادة يساوي 2,5. وتعد جزء من الصحراء الإفريقية الكبرى,أهم مواردها الحديد والثروة السمكية ومؤخرا اكتشافات نفطية مهمة . وتعاني موريتانيا من التصحر والجفاف، احتلت الرتبة 152 في تقرير التنمية البشرية 2005 ناتجها المحلي الإجمالي 1,1 مليار دولار والناتج المحلي الإجمالي للفرد384 دولار.

**السودان:** هي أكبر دولة من حيث المساحة في إفريقيا والوطن العربي ويحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا مساحته 2,503890 كلم2 عدد سكانه 40187486 نسمة بمعدل زيادة يساوي 2,6 بكثافة مساوية 16 نسمة/كلم . والسودان متعدد عرقيا ودينيا يتمتع بثروات متعددة مثل البترول والغاز , الذهب , اليورانيوم ويمتلك أراضي زراعية ضخمة.

توجد في السودان 02 مجموعات عرقية هي: العربية 68 بالمائة والإفريقية 32 بالمائة يشكل المسلمون 80 بالمائة من السكان, 15 بالمائة معتقدات محلية و 5 بالمائة مسيحيون يقدر الناتج المحلي

الإجمالي بحوالي 17,8 مليار دولار والناتج المحلي الإجمالي للفرد حوالي 530 دولار.[1]

**الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي**

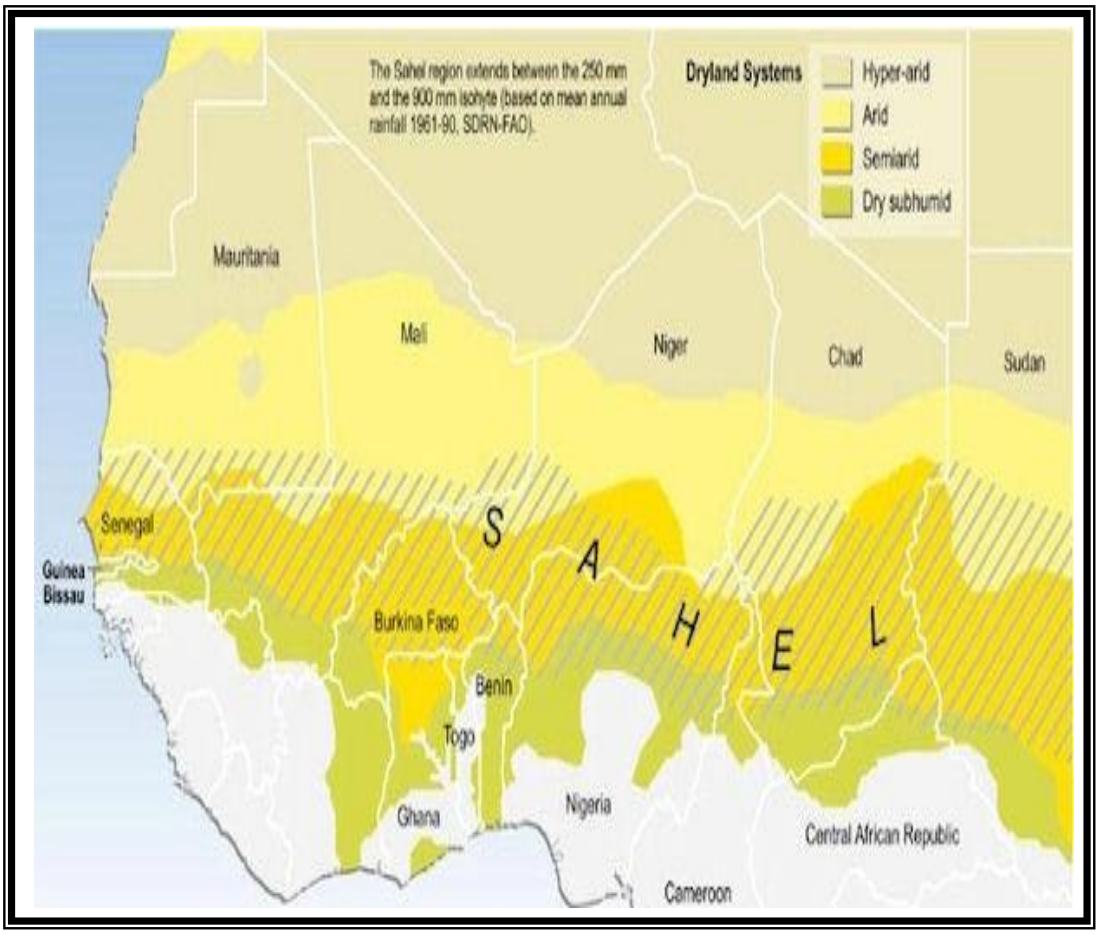


المصدر : http://www.journaldumali.com/article.php?aid=781

## 2 البعد الجيوسياسي للسكان في منطقة الساحل الإفريقي

إنّ دراسة الخصائص الجيوسياسية* لمنطقة الساحل الإفريقي والمتفاعلة فيما بينها ستكون حلقة أساسية في فهم العديد من الأزمات التي تعرفها المنطقة، فلا أحد ينكر تأثير الطبيعة الجغرافية للمنطقة

[1] مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والإعتبارات الجيواقتصادية"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدرسات الإسترلتيجية، العدد 07، نوفمبر2008.

* يعتبر مصطلح الجيوسياسة او الجيوبوليتيك من بين المواضيع التي انشغل بها الفكر الإستراتيجي، ذلك أنّ الإستراتيجية كصيغة وأسلوب في العمل، تناقش أهم مرتكز تقوم عليه النظرية الجيوبولتيكية، والذي يطرح بصيغة افتراضية مفادها أنه تمت علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها، فالعامل الجغرافي يساهم اسهاما قويا في بناء الدولة، وزيادة أسباب ومصادر قوتها مما سينعكس على طريقة تفكيرها وتخطيطها الإستراتيجيين. لمزيد من التفاصيل أنظر إلى: عبد القادرمحمد فهيمي، **المدخل الى دراسة الإستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي، ط 1، 2006، ص 51.

على السياسات الداخلية والخارجية لدول الساحل. وسيتضح ذلك أكثر في المباحث اللاحقة دور هذه العوامل في فهم الطبيعة المعقدة للصراعات الداخلية التي تتميز بها دول الساحل، خاصة إذا علمنا أنّ الموقع الجغرافي للمنطقة لا يوفر لدولها سبل الانفتاح على المنافذ الخارجية أو تصميم خطط دفاعية تساعدها على مواجهة الهجمات العرضية للدول المجاورة لها، أضف إلى ذلك فإن شساعة المساحة وقساوسة المناخ جعل دولها غير قادرة على بناء استراتيجيات أمنية من شأنها مواجهة أخطارالإرهاب والجريمة المنظمة التي أصبحت تُهدد أمن واستقرار المنطقة في الآونة الأخيرة .[1]

1. **طبيعة الكثافة السكانية بالمنطقة:**

يعتبر دراسة الجانب الديمغرافي لمنطقة الساحل نقطة مُهمة في فهم العديد من الحركيات السببية المنتجة للعديد من الأزمات بالمنطقة، المتعلقة أساسا بطبيعة الصراعات الداخلية والحدودية على حد سواء .

تمتاز منطقة الساحل الافريقي بوجود كتافة سكانية جد منخفظة في مقابل ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية بين السكان رغم قلتهم مقارنة بمناطق أخرى في العالم.
إذ تضم منطقة الساحل الإفريقي أكبر الدول شساعة في القارة الإفريقية، حيث تحتل السودان الصدارة في القارة الإفريقية بمساحة تبلغ 2,503890 كلم2، التشاد بحوالي 1,284 مليون كلم مربع محتلة بذلك المرتبة الخامسة بعد كل من الكونغو وليبيا، أما النيجر فتقدر مساحتها بحوالي 1,267 مليون كلم مربع وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة في القارة الإفريقية، تم تليها بعد ذلك كل من مالي وموريتنيا. وعموما فإن مساحة الساحل تقل كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب أي وصولا الى موريتانيا.

تقدر مساحة الدول الخمسة بحوالي 323 7 أي ضعف مساحة الهند، في المقابل ذلك بلغ عدد سكانها سنة 2008 بـــ 80 مليون ساكن، وهي كثافة ضعيفة إلى متوسطة نوعا ما، أي أقل من 11 نسمة في الكلم المربع، وهي بذلك أقل بثلاث مرات من الكثافة السكانية للقارة الإفريقية والتي تقدربـــ 32 نسمة في الكلم مربع، وأقل بخمسة مرات من الكتافة السكانية للعالم بـــ 49 نسمة في الكلم المربع .[2]

تعاني الكثافة سكانية في المنطقة من اختلالات واضحة في توزيعها، فهناك تقريبا مناطق خالية من السكان، بلغت في بعض الأحيان أقل من عشر مرات من المعدل الوطني.

تشترك أربع دول منها في خصائص ديمغرافية مشتركة، تتمثل في وجود كتافه سكانية ضعيفة

[1]Gérard-François Dumont , "la sécurité du Sahra et du Sahel: la géopolitique des population du Sahel",Op.Cit.,P 33.

[2] Ibid,P 34.

في الجزء الشمالي، في مقابل ذلك هي مرتفعة كثيرا في العاصمة السياسية، أي في الجزء الجنوبي الغربي، ففي موريتانيا يبدو الهيكل الحضري مرتفعا ،حيت يتمركز ربع السكان 000 680 في العاصمة نواكشوط، أما باقي الأجزاء فتتميز بكثافة سكانية جدا منخفضة، تُقدر بأقل من 1 نسمة في الكلم المربع، كما أن البدو يسيطرون على تسعة أعشار المساحة .[1]

أما في المالي فإنّ العاصمة **باماكو** تضم لوحدها أكثر من 1.5 مليون نسمة، أي ما يمثل 12 ٪ من السكان، في حين أن النصف الشمالي للبلاد تميزه كثافة سكانية منخفضة.

وبالمثل فإن ثلاثة أرباع من مساحة النيجر هي صحراء، ترتفع الكثافة السكانية في العاصمة السياسية "**نيامي**( 900000 ساكن)، يمثلون ما يقرب 6 ٪ من السكان وهي نسبة منخفضة إذا ما قُرنت بموريتانيا و مالي، يُفسر ذلك بالطبيعة الجغرافية للنيجر حيت يتميز الشريط الممتد على طول نهر النيجر بوجود كثافة سكانية مرتفعة خاصة في ثلاثة مدن هي زيندر( Zinder)، مارادي (Maradi) وتاهوا (Tahoua) أي بالقرب من الحدود مع نيجيريا وبوركينا فاسو. ورغم ذلك فإنّ معدل المناطق الحضارية في النيجر يبلغ 17 ٪ وهو الأدنى معدل بين الدول الخمسة المشار إليها سابقا.

أما بالنسبة إلى التشاد فوضعيتها لا تختلف عن باقي الدول الثلاثة السابقة، حيت ترتفع الكثافة السكانية في الجنوب أي بالعاصمة نجامينا "N'Djamena" بـــ 000 800 نسمة، ما يمثل 8 % من مجموع السكان.

تمثل السودان الحالة الاستثنائية الوحيدة ضمن المنطقة، من حيت توزيع الكثافة السكانية فهي متوسطة إلى مرتفعة في الجنوب لوجود العاصمة الخرطوم، تقدر بـــ 8 ملايين نسمة أي ما يمثل20٪ من السكان، تليها مباشرة مدينة **ميناء السودان** بـــ 000 500 ساكن، وهذا نظرا لأهميتها الاقتصادية، لكن رغم ذلك فإن الثلث الشمالي لسودان أي شرق وغرب وادي النيل هي الصحراء .[2]

من خلال التعرض إلى طبيعة التشكيلة الديمغرافية للمنطقة، يمكن إدراك بوضوح أنها ستكون عاملا مُحفزا ومُنتجا لسلسلة من المشاكل الداخلية الجيوسياسية وهذا من خلال المظاهر التالية:

- سعت دول الساحل منذ حصولها على الاستقلال والاعتراف بحدودها الدولية، إلى تحويل تلك المكاسب النظرية إلى انجازات عملية من خلال فرضها حق السيادة على جميع أراضيها، لكن عمليا هذا الهدف كان صعب التحقيق، فبوجود مناطق شاسعة وغير مأهولة جعلت الدولة غير قادرة على

[1]Gérard-François Dumont , "la sécurité du sahra et du sahel: la géopolitique des population du sahel" ,Op.Cit.,p 34.

[2] Ibid. P. 35.

التحكم ومراقبة جميع الأقاليم، إلى درجة أن السلطة المركزية في كثير من الأحيان كانت عاجزة على اعمار هذه المناطق بالعنصر البشري، و حتى إن استطاعت تحقيق ذلك في بعض المناطق و توفير جهاز أمني قوي مزود بإمكانيات عسكرية لا بأس بها، فإنّ ذلك لم يمكنها من تجاوز العراقيل الجغرافية بسبب الطبيعة القاسية للمنطقة، إذ ستجد القوات الأمنية مفصولة فيما بينها بمسافات شاسعة ومتفرقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بُعد القوات عن المركز يعتبر عائقا كبيرا في التزود بمصادر الطاقة الضرورية وهو الأمر الذي يتطلب توفير إمكانيات ووسائل لوجستيكية ضخمة باهظة التكلفة تفتقر إليها دول المنطقة .

- إن عدم تمكن الحكومة المركزية من بسط سيادتها بما فيه الكفاية على جميع أراضيها، ولّد شعور لدى بعض الجماعات المحلية والجماعات العرقية بأنّهم ورثة الأرض، ما دفعهم إلى محاولة السيطرة على جزء من التراب الوطني. [1]

إنّ مثل هذا الوضع يمكن أن يزعزع استقرار الحكومة المركزية في ظل تصور سيناريوهين:

- قد يؤدي تغيير الحكومة إلى وصول أطراف داخل الحكومة، لطالما اعتقدت أنّ لديها القدرة أكثر على مكافحة التمرد أو العصيان، وهذا ما قد يؤدي إلى تفجر النزاع بين الطرفين.
- إنّ تغيير الحكومة قد يدفع المتمردين للاستيلاء على الحكومة المركزية لتحويل الانتصار المحلي إلى انتصار وطني.

و حتى و إن الحكومة المركزية استطاعت السيطرة على جل الأجزاء المتنازع حولها بدليل أن معظم الصراعات التي مرت بها المنطقة قد انتهت بتحقيق انتصارات عسكرية، لعل أصدق مثال على ذلك هي تشاد فتاريخها منذ الاستقلال مليء بالانتصارات العسكرية، لكن برغم من ذلك فإن النصر العسكري في واقع الأمر لم يستطيع تحقيق السلام المنشود ولا كان قادرا على إدارة مساحات شاسعة تتميز بكثافة سكانية جد ضعيفة .

كما أنّه في حالات أخرى يُلاحظ رغم نجاح السلطة المركزية في التخلص من المتمردين الذين كانوا يسيطرون على جزء معين من البلاد، إلا أنّ هذا التفوق يبقى رهين اعتبارين أساسيين:

- إن قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمكاسب المحققة في الميدان يبقى صعب جدا، لأنّها قد تواجه غياب أو نقص الدعم الشعبي داخليا، فحتى وإن تعرضت بعض الأقليات لاضطهاد المتمردين إلا أنها ستبقى غير قادرة على مساندة الحكومة بسبب قلة عددها.
- تفتقد الدولة إلى الإمكانيات اللازمة لمراقبة مساحات كبيرة وشاسعة، لأن الأمر يتطلب توفير

[1]:Gérard-François Dumont , "la sécurité du sahra et du sahel: la géopolitique des population du sahel",Op.Cit.,p 35.

إمكانيات عسكرية ولوجستيكية هائلة ليس في متناول هذه الدول الفقيرة.

إضافة إلى ضعف الكثافة السكانية بالساحل، كأحد أهم سمات المنطقة هناك مظهر آخر يعتبر عاملا محددا في فهم الفضاء الجيوسياسي للمنطقة وهو التنوع الإثني، الديني، اللساني. [1]

**3. <u>التنوع العرقي كمظهر من مظاهر الصراع:</u>**

تنقسم الأجناس العرقية في منطقة الساحل الإفريقي إلى قسمين رئيسين، **الجنس الأبيض** ذو البشرة الفاتحة، يتمركز في الجزء الشمالي للساحل، و **الجنس الأسود** ذو البشرة السوداء يتمركز في الجزء الجنوبي لكن ضمن هاذين القسمين الرئيسيين تتفرع مجموعات إثنية أخرى .

يتفرع السكان في موريتانيا إلى عنصرين: عنصر **المور** (Maure) وهم العرب الفاتحين الذين استوطنوا شمال إفريقيا، يمثلون ثلث السكان في موريتانيا، ثم عنصر **الأرتان**( harratin) أي الزنوج الذين ينحدرون من سلالة العبيد، يقطنون الشريط الساحلي لنهر السنغال، كما يخضعون لسيطرة العنصر الأول منذ استقلال موريتانيا، وهو ما ولدّ شعور بالقهر والنقص لدى **الأرتان**، انعكس ذلك بوضوح على الحياة السياسية والاجتماعية متخذا شكل مواجهة وتنافس بين كلا الطرفين .

أما في مالي فيمكن التميز بين 23 مجموعة عرقية تنقسم عموما إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

- **ماندي mandingue** وتضم: **بامبارا Bambara ،السوننكي Soninké، مالنكي Malinké، بوزو Bozo.**
- **البلزارpulsar** وتضم: **بال Peul، تكولر Toucouleur**
- **فولتا العليا voltaïque** وتضم **(بوبو، سنوفو،منيوكا)** (:**Sénoufo, Minianka**, )
- الصحراء وتضم )الطوارق، العرب(.
- سونغاي ( Songhaï) [2]

يتمركز معظم السكان السود في الجنوب أي في ما يطلق عليه بـــ "المالي المفيدة" كدلالة على احتواء المنطقة على إمكانيات زراعية، توجد بها أكبر مجموعة هي "**ماندينكا**"، تمثل حوالي خمسي سكان المالي، كما تضم جماعة عرقية أخرى تعرف باسم "**بمبارا**".

أما النيجر الدولة التي تتوسط منطقة الساحل بامتياز، يتألف نسيجها الاجتماعي من عنصر **الهوسا Haoussas**، يتمركز في الوسط والشرق بنسبة 56 ٪، ثم يليه عنصر **الجيماسونغاي Djema-Songhaï**، يمثل حوالي 22 ٪ من مجموع السكان، أخيرا نجد عنصر طوارق الشمال

[1] Ibid.
[2] Ibid. P.37

الذي يمثلون 10 ٪ من السكان. كما تضم النيجر جماعات عرقية أخرى، مثل **الفولا ،الكانوري، العرب** و**التوبو (Fula, Kanouri,Toubou )** .

يلاحظ هناك تقسيم في توزيع القوة بين الجماعات العرقية في النيجر فعنصر **الجيرما** يمتلك القوة العسكرية، أما عنصر**الهوسا** فيمتلك القوة الإقتصادية .[1]

يتوزع السكان في تشاد عبر ثلاث مناطق رئيسية، تتفاوت فيما بينها من حيث توزيع الكثافة السكانية، هذا التفاوت يُفسر باختلاف الظروف المناخية والجغرافية للمنطقة –فلا طالما كانت الظروف المناخية والجغرافية من العوامل المحددّة لاستقرار الإنسان في أي منطقة معينة – فهي ضعيفة جدا في منطقة الصحراء الكبرى، تم منخفضة نسبيا في منطقة الساحل، لترتفع في المنطقة السودانية، حيث تقدر بأقل من 1 نسمة في كلم المربع في الشمال، بينما تبلغ أعلى مستوياتها في الجنوب حيث تتجاوز 60 نسمة في كلم المربع [2] .

تحتوي تشاد على تشكيلة عرقية معقدة تتكون من مجموعات اثنية متنوعة يمكن تصنيفها كالآتي:

-**مجموعة السارا:** وموطنها الجنوب المداري الرطب في حوضي **الشاري** و**اللوغون** وجنوب البحيرة. وتتفرع **السارا** إلى اثنيات كثيرة يتحدثون في غالبيتهم اللهجات السودانية، وهم من العنصر الزنجي.

-**مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف:** تضم في كنفها عدة إثنيات أخرى ترجع أصولها إلى قبائل محلية إفريقية وافدة، كقبائل **الباما** وكذلك قبائل **الكانوري، الفولاني** والعرب .

-**مجموعة التوبو(الكرى ــ الدازا)** : تتمركز في جبال **تيبستي** وهضاب **إيندي**، بوركو في شمالي تشاد وشمال شرقيها، وهي من أصول نيلية سوداء، تمثل نسبة 2٪ من مجموع سكان البلاد.

أخيرا فإن ما يُميز السودان من حيث التشكيلة العرقية هو التمايز الموجود بين **الجنس الأسود** الذي يمثل حوالي 52 ٪ من السكان وبين **العرب** بنسبة 39 ٪، إضافة إلى عنصر **البجا Béja ()** بنسبة 6 ٪.

يخضع الثلث الشمالي من السودان لسيطرة قبائل البدو الرحل التي تعتنق الإسلام لكنها لا تتحدث كلها اللغة العربية فقبائل البجا مثلا الموجودة في جبال البحر الأحمر تتكلم اللغة **الكوشية couchitique** أما في الوسط فنجد القبائل الزنجية المعربة والمسلمة، ومع هذا ليست كل القبائل تتكلم

[1] Ibid.
[2] Ibid.P.38

العربية وتعتنق الإسلام على غرار قبائل "**النوبة**" المنتشرة في إقليم جنوب **كردفان** ( **Kordofan** ).

حينما نتجه إلى الوسط الغربي أي في جبل **المُر** (الذي تبلغ ذروته حوالي 3088 متر) نجد قبائل "**الفور**" المسلمة السوداء، وهي القبائل التي كانت تحكم مملكة دارفور حتى استقلالها سنة 1916. وأخيرا نجد سكان الجنوب بخصوصيتهم الثقافية المسيحية المختلفة عن بقية المناطق في السودان، نتيجة خضوع هذا الجزء للاستعمار الإنجليزي قبل الاستقلال.[1]

تتميز دول الساحل الإفريقي بتركيبة عرقية معقدة، فرغم محاولة الباحثين والمختصين تصنيف جميع العرقيات والأجناس داخل الفضاء الساحلي إلا أن ذلك بقي أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد، جعل إمكانية القيام بجرد دقيق لمجموع الاثنيات والعرقيات شيئا مستحيلا، فقد تتفرع الجماعة الواحدة إلى مجموعات عرقية متباينة، لتتفرع بدورها تلك العرقيات إلى مجموعات إثنية أخرى .[2]

في ظل هذه الوضعية المعقدة، هناك احتمال بروز مظهرين داخلين يحملان مخاطر جيوسياسية تهدد استقرار الدول في منطقة الساحل الإفريقي:

- قد تسعى الحكومة المركزية إلى بناء هوية وطنية مشتركة بصفة تعسفية، متجاهلة بذلك شروط الانسجام الاجتماعي داخل بعض الجماعات العرقية ومتجاوزة في نفس الوقت لخصوصيتها الثقافية والحضارية، مما يساعد على ظهور حركات للمقاومة داخل الجماعات العرقية، هذا التراكم يُنتج حالة من التوتر بين الحكومة المركزية والجماعات العرقية التي تشعر أنّها تعرضت للاضطهاد والظلم . وتزداد هذه الوضعية تأزما عندما تسعى الحكومة المركزية إلى توطين الجماعات الإثنية المتنقلة (البدو والرحل) بالقوة حتى يتسنى لها مراقبتها والسيطرة عليها ألكش .
- يشعر بعض الأفراد بانتماءاتهم العرقية أكثر من انتماءاتهم القانونية وهذا ما يجعلهم يسعون للوصول إلى السلطة من أجل تعزيز هذه الانتماءات العرقية عن طريق إعطاء المزيد من الوزن والامتيازات لمجموعاتهم العرقية، هذا الوضع يمكن أن يتعمق أكثر في حال وصول مجموعة عرقية إلى السلطة، فتقوم بتوزيع معظم المزايا والمناصب العليا لصالح أفراد الجماعة الإثنية المنتمية إليها على حساب الجماعات الإثنية الأخرى .[3]

ضف إلى ذلك فإن قضية تعدد العرقيات داخل دول الساحل الإفريقي كان لها آثار جيوسياسية عابرة للحدود أوضح مثال على ذلك هو عنصر الزغاوة ( zaghawae) وهي مجموعة اثنية تتقاسمها كل من السودان وتشاد، حيث لعبت هذه الأقلية دورا بارزا في مساندة المتمردين سواء في سودان أو تشاد

[1] Ibid.
[2] Ibid. p39.
[3] Ibid

في العديد من المرات من خلال تقديم الدعم اللوجستيكي للمتمردين فقد كانت أراضي السودان وتشاد مكانا للإعداد للهجوم أو تراجع الجماعات المتمردة أثناء الحروب الداخلية ضد السلطة المركزية وهو مانعكس سلبا على العلاقات السودانية التشادية .

كذلك هذا الدور وفرته الأراضي الجنوبية للجزائر إلى حد ما، لمتمردي التوارق في النيجر ومالي برغم أنّ الجزائر لم تقدم أي دعم للمتمردين كما حدث في كل من تشاد و سودان، إلا أنّ وجود عنصر التوارق على الحدود الجزائرية قد ساعد بدون شك المتمردين على الاحتماء في تلك المناطق.[1]

**4 .طبيعة النمو الطبيعي الديمغرافي:**

تتميز دول الساحل الإفريقي بارتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي، فهو يتجاوز 2 ٪ في بعض الدول، خاصة منها مالي والنيجر التي فاقت 3 ٪ وفقا لتقديرات عام 2008، وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط العالمي (1.2 ٪) .

يُفسرهذا النمو الديمغرافي بإرتفاع معدّل الخصوبة حيت تلد كل إمرأة ما بين 4 إلى 5 أطفال في النيجر وما بين 1 إلى7 أطفال في السودان. لكن برغم من ذلك يبقى معدل الخصوبة غير مؤثرا في معدلات النمو السكاني بسبب ارتفاع معدل الوفيات لدى الأطفال والتي تتراوح ما بين 77 حالة وفيات للأطفال دون سن السنة الواحدة لكل ألف مولود في موريتانيا، لترتفع الى 106 حالة وفاة في تشاد. وبالموازاة يبقى معدل وفيات الأمهات هو الآخر يسجل إرتفاعا مذهلا، بسبب نقص العناية الصحية بعد الفترات الأولى للولادة، وهو ما انعكس بوضوح على معدل متوسط العمر للسكان حيث يبلغ 60 سنة في موريتانيا لينخفض الى47 سنة في التشاد .[2]

وبتأكيد فإن هذه الإحصائيات قد تختلف من فترة الى أخرى، أي باختلاف الممارسات الصحية، وظروف السيئة للحروب الأهلية، كما أنه من الواضح أن منطقة الساحل حسب العديد من المختصين لا تزال في المرحلة الأولى من مراحل التحول الديموغرافي، وهي الفترة التي يكون فيها معدل الزيادة الطبيعية مرتفعا نسبيا.

**5. المجاعة كظاهرة جيوسياسية بالمنطقة:**

تعتبر ظاهرة المجاعة من أهم المشاكل الأساسية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي، وإن كانت الظاهرة تبدو ظاهريا أنها ترتبط بعوامل طبيعية فرضتها الظروف البيئية والمناخية القاسية للمنطقة.

إلا أنّها ترتبط أيضا في العمق بأسباب ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، ثقافية وإقتصادية، تجعل من "الجوع " مشكلة جيوسياسية في الأساس .

---

[1] Ibid.

[2] Ibid, p 42.

فمن خلال التجربة التاريخية للمنطقة، يعتقد بعض الباحثين أنه لا طالما استخدمت العديد من الحكومات المتعاقبة قضية "الجوع" كوسيلة لتحقيق هدفين اثنين:[1]

- تستخدم بعض الأنظمة السياسية الجوع كأداة لأجل إضعاف إحدى الجماعات الإثنية التي ترفض الخضوع إلى السلطة المركزية وهذا سعيا لإرغامها الطاعة و الولاء.
- تستغل بعض الأنظمة السياسية "الجوع" في منطقة معينة عن طريق تضخيم الأزمة من أجل الحصول على الدعم الدولي.

هناك العديد من الدلائل التي تؤكد محاولة الأنظمة السياسية الاستخدام ألسياسيي والمتكرر للظاهرة المجاعة بالمنطقة، وفي هذا السياق يُميز المختصين بالمنطقة بين ثلاثة أنواع من المجاعات:

1. **مجاعة "متجاهلة"**: وهي مجاعة يتعمد النظام السياسي إنكارها وتجاهلها بغرض إضعاف وإقصاء أقلية معينة غير مرغوب فيها.
2. **مجاعة "مفتعلة"**: وهي مجاعة يقوم النظام السياسي بابتكارها عمدا، من أجل الحصول على مساعدات دولية عن طريق تجويع السكان في بعض القرى التي يزورها الصحفيون وتقوم الجهات الرسمية أيضا بإعطاء أرقام وإحصائيات عن نسبة المجاعة مبالغ فيها حتى تضمن حصول على تمويل إضافي لتعزيز قدراتها وقوتها.
3. **مجاعة حقيقية:** هي مجاعة موجودة فعلا بمناطق معينة، لكن تقوم الحكومات الإشهار بها والترويج لها أكثر، كتسليط مثلا الضوء على الصعوبات التي تواجهها مجموعة من السكان أو تضخيم تقديرات عدد الأشخاص الذين هم بحاجة ماسة إلى المعونات الإنسانية وهذا بغرض الحصول على مزايا ومكتسبات معينة.[2]

يتضح من كل ذلك أنّ تناول وسائل الإعلام والتقارير الدولية لقضية سوء التغذية والمجاعة في بعض دول الساحل له مبررات وأهداف مختلفة.

لكن هذا لا ينفي أنّ مشكلة المجاعة تعود بدرجة الأولى إلى عوامل طبيعية تميز منطقة الساحل الإفريقي يمكن حصرها في ملاحظتين أساسيتين:

- شيوع الأساليب الزراعية تقليدية والبدائية في المناطق الريفية والتي تعتمد على ما يسمى بـــ "اقتصاد الأسرة" هذا النمط الزراعي يجعله ضعيفا في مواجهة التقلبات الطبيعية المفاجئة، خاصة في ظل غياب التقنيات الزراعية الملائمة للتغيرات المناخية .
- إنّ وجود كثافة سكانية ضعيفة في معظم الأراضي الزراعية لم تشجع الحكومة على استخدام

[1] Ibid,p 45.

[2] Ibid.

الأساليب المتطورة والبرامج الأكثر كفاءة التي يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

وبالتالي يمكن الوصول إلى حقيقة أساسية أن أزمة الغذاء وانتشار المجاعة في منطقة الساحل هي قضية ذات طبيعة جيوسياسية ترتبط في كثير من الأحيان بسوء تسير النظام السياسي في هذه الدول[1].

**6 ضعف وهشاشة الدولة القومية:**

يتفق العديد من الخبراء والباحثين أن عامل الضعف السياسي والاقتصادي للدولة الوطنية في الساحل الإفريقي يمكن أن يلعب دورا أساسيا في زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة.[2]

**الضعف السياسي:**

ينبع الضعف السياسي للدولة في منطقة الساحل الإفريقي من عمق الذاكرة الجماعية للأفراد، المرتبطة ارتباطا وثيقا بمفهوم الانتماء العرقي وليس بمفهوم الدولة، وهي من الأسباب الجوهرية التي جعلت الدول الجديدة تفشل في خلق مجتمعات حدي ثةقائمة على أسس من المساواة في الحقوق والواجبات، وقادرة على تقديم ضمانات متساوية للجميع. فدولة ما بعد الاستعمار لا تزال غير قادرة على إثبات سلطتها على جميع أراضيها. وهو ما جعل العديد من الخبراء والمحللين يعتقدونا أن الساحل هي منطقة تعاني من سوء الإدارة والتسيير مزمنين يجعلها رهينة أنظمة فاشلة ومعطوبة وبتالي يمكن القول: " إن انكشافية الساحل تنبع في العمق من انكشافية دوله "

"La vulnérabilité du Sahel découle d'une profonde vulnérabilité des États [3]"

إنّ عدم قدرة الدول على ممارسة وظيفتها السيادية على كامل أراضيها هي القضية المركزية التي تزيد من مخاطر عدم الاستقرار وتعدية النزاعات المسلحة. فغياب الدولة بالمعنى الوظيفي سيفتح من دون شك المجال لإمكانية انتشار سلسلة من حالات الفوضى التي ستميز المنطقة في المستقبل القريب.

هذا الضعف هو نتيجة تراكم عوامل مرضية لا تزال تهيمن على السياسة المحلية بما في ذلك:

- سيطرة النظام القبائلي والعشائري على الحياة السياسية.

[1] Ibid,p 46.

[2] Mehdi Taje, "la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" , Paris, Cahier du CEREM , n°13 , decembre 2009, p 13, in: http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerem/Cahier_du_cerem_n_13.pdf

[3] ibid, p 14

- الانقسام التاريخي بين إفريقيا البيضاء إفريقيا السوداء: هذا الشرخ كان محصلة لتجارة العبيد التي كانت منتشرة لدى بعض القبائل الإفريقية، والتي تعمقت بمجيء الرجل الأبيض أثناء الحقبة الاستعمارية.
- عامل الاستعمار الذي قام بتقسيم التسلسلات الهرمية التقليدية القبلية بصفة تعسفية وعشوائية، أدت إلى إحداث شروخات عميقة بين بعض القبائل، لأنّ هذا التقسيم قد أدى إلى تهميش اقتصادي وسياسيي للمجموعة اثنية معينة، توارثت هذه الممارسات فيما بعد الدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال
- في ظل هذه الوضعية تصبح المجموعة الإثنية تشعر أنها مُهددة، لذلك تلجأ إلى تشكيل قوات دفاع ذاتية مبنية على أسس عرقية وقبلية، وهو المشكل الذي ضاعف من خطر التجزئة والصراع في الآونة الأخيرة.

لذلك عند التمعن في الفضاء الجيوسياسي للقوس الساحلي يبدو هناك دوما قوى تمثل "**المركز**" تمتلك السلطة السياسية وتتحكم في ثروات البلاد، وقوى أخرى هي "**المحيط**" –أي الأطراف– مهمشة وتطمح لتغيير الوضع القائم، وهي وضعية ساهم الاستعمار بقوة في تكريسها، حيت عمل على قلب علاقات القوة التقليدية في المنطقة .[1]

**<u>الضعف الاقتصادي:</u>**

تشترك دول الساحل من الناحية الاقتصادية بوجود اقتصاديات متدهورة وضعيفة، هي نتيجة طبيعة لتراكم مجموعة من الأسباب: [2]

- هشاشة وعدم نجاعة البنية التحتية التعليمية.
- عدم استقرار الموارد الزراعية وهي أحد السمات المشتركة في المنطقة الساحلية، فهي تصنف دائما حسب تقارير التنمية البشرية في فئة البلدان الأقل نموا في العالم.
- انتشار الفقر والبطالة المتزايدة وهي عوامل منتجة لليأس وتساعد على توفير أرضية خصبة للتمرد، الخلافات والتطرف.
- إن هذه العوامل لا تُشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعتبر شرطا أساسيا لعملية التصنيع.
- تزخر منطقة الساحل بثروات معدنية لا بأس بها، لكن المؤسف في ذلك هو تحويل مداخيل هذه الموارد لاسيما منها النفط نحو الإنفاق العسكري أو لتمويل أقلية معينة في السلطة، وهو ما

[1] Mehdi Tej , " Les clefs d'une analyse géopolitique du Sahel Africain", France, Diplomacie , N° 38, Mai 2009, P 67, in: www.oecd.org/dataoecd/17/18/42976900.pdf
[2] Mehdi Taje,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit., p 16.

أدى إلى تفاقم مشاعر الإحباط ومطالب المستبعدين.

- دور الظروف الطبيعية والعوامل المناخية السيئة، كالجفاف والكوارث الطبيعية المفاجئة في تفاقم الوضع والتدهور الاقتصادي بالمنطقة.

في الأخير يُمكن استخلاص أربعة مظاهر أساسية تُميز الفضاء الجيوسياسي للساحل الإفريقي:

1. تعاني دول الساحل الإفريقي مشكلة بنيوية في الأساس تتعلق بصعوبة إثبات سيادة دول تشكلت بعد نهاية الاستعمار، فـوغم اعتراف الأفارقة عام 1963 بالحدود الموروثة من الدول الاستعمارية، و قبولها بها إلا أن ذلك لم يساعدها في التغلب على مشكلة صياغة هوية وطنية حقيقية من بين المجتمعات المحلية المختلفة والمتنافسة، وأدى طابع العلاقات التي أوجدتها الدول الاستعمارية إلى تحريفات طويلة الأجل في تاريخ إفريقيا السياسي [1] .
2. إن تعدد العرقيات الإثنيات داخل المنطقة قد أنتج حالة من التوتر والتنافس بين مختلف الإثنيات، سعيا منها الاستيلاء على الحكم، الأمر الذي جعل السلطة المركزية تكون باستمرار في صراع ومواجهة مع مجموعة عرقية معينة .
3. عامل آخر بنيوي جيوسياسي يتعلق بوجود صراع بين التيارات الدينية داخل دول المنطقة يبدو ذلك جليا في كل من التشاد والسودان .
4. إنّ تعدد اللغة داخل دول الساحل لا يساعد على بناء الشعور القومي.
5. أخيرا فإن الاختلافات الديموغرافية بين المجموعات العرقية من شأنها أن تؤدي إلى تغيير ميزان القوى داخل الدول في أية لحظة ممكنة وهو ما يمثل تهديدا لاستقرار النظام السياسي في هذه الدول .

ومن الواضح مما سبق أن دول الساحل من ناحية القانون الدولي هي "دول" كاملة السيادة لكن هذا لا يعني أنها تشكل بضرورة "أمة" فهذه الكيانات السياسية تجد نفسها دائما في مواجهة الاختلافات العرقية والدينية خاصة في ظل صعوبة التواصل فيما بينها بسبب غياب لغة مشتركة. ضف إلى ذلك فإنّ ارتفاع نسبة الأمية قد زادت من صعوبة الانسجام بين السلطة ومختلف الجماعات العرقية.

تعتبر المحددات البنيوية والجيوديمغرافية هي الأك ثر تأثيرا في الطبيعة الجيوسياسية للمنطقة، وعليه فإن إدارة هذه العوامل في المستقبل سيكون له الدور الأساسي والمُحدد في نفس الوقت في تحقيق التوازن الإقليمي الجيوسياسي بمنطقة الساحل الإفريقي .[2]

---

[1] لهيب عبد الخالق، **بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، عمان: الأهلية لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2003، ص348.

[2] Gérard-François Dumont, "la sécurité du sahra et du sahel: la géopolitique des population du sahel",Op.Cit.,p 46.

## المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

يفسر العديد من الباحثين الانكشافية التي تتميز بها منطقة الساحل بخصوصية البيئة الجغرافية للمنطقة والمشجعة لكل رغبة أو محاولة لتغير الوضع القائم، كمحاولة سكانها الهروب من الطبيعة القاسية التي فرضتها الطبيعة، هده النزعة قد تستغل من قبل قوى خارجية أو فواعل عابرة للحدود، كعصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية .

ما جعل العديد من الملاحظين يجمعون بأن المنطقة أصبحت مكانا حيويا لنمو الخلايا الإرهابية ومختلف نشاطات الجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة، وهو ما ينبؤ بتحول المنطقة إلى قاعدة خلفية للإرهاب ومصدرة لكل أشكال الجريمة المنظمة حسب البعض، وتزداد هذه الوضعية تعقيدا وخطورة في ظل تقاطع التهديدات الجديدة مع الصراعات والأزمات التقليدية التي تعرفها المنطقة كالنزاع التوارق في كل من مالي والنيجر .

### 1 . مشكلة التوارث بمنطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر مشكلة أقلية التوار ق من المشاكل الأمنية التقليدية التي ميزت منطقة الساحل الإفريقي، تعود خلفياتها إلى تراكمات نهاية الحقبة الاستعمارية، فبعد حصول العديد الدول الإفريقية على استقلالها، سعت الدول الجديدة إلى تكريس سلطتها من خلال محاولة إحكام سيطرتها على الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن أدى ذلك في المقابل إلى تقويض حركة تنقل التوارق عبر حدود المنطقة، فالتوارق شعب طليق يعتمد على حياة البدو وترحال والتجارة كطريقة للعيش وسط البيئة الصحراوية القاسية، لذلك فهو لا يعترف بالحدود المصطنعة ولا يخضع للقوانين الوطنية. ضف إلى ذلك فانّ موجات الجفاف التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي قد زادت من معاناة التوارق، فكانت هذه الظروف أحد أهم الأسباب التي ساعدت على ظهور حركات التمرد داخل جماعات التوارق في كل من مالي والنيجر في ظل تجاهل الحكومات المتعاقبة لمعاناة هذه الأقلية وتهميشها من الحياة السياسية والاجتماعية.

#### أ. التعريف بأقلية التوارق في الساحل الإفريقي:

تنتشر أقلية التوارق*، في خمس دول أساسية هي: ليبيا، النيجر، الجزائر، بوركينا فاسو ومالي، لكنها تتركز أكثر في المالي والنيجر، حيت تعتبر هذين الدولتين " **قلب عالم التوارق**" أين يمثلون أربعة أخماس السكان، وُزعت بشكل رئيسي في الشمال (بضبط جبال الجوية، والعرق أرواد، Tenere

*هناك من يرجع مصطلح التوارق نسبة إلى مدينة "تارقا" بمنطقة فزان بليبيا .

الصحراء). [1]

اختلف الباحثون حول تعداد الكلي لتوارق لكن الأرجح هو حوالي مليون أو مليون نصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر، أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي 50 ألف بليبيا، 35000 ببوركينا فاسو، وحوالي 25000 بالجزائر.[2]

ولقد عرف التوارق بأسماء متعددة كصحراء الملثمين، صحراء الطوارق، وصحراء الرجال الزرق والصحراء الكبرى، لكن يفضل التوارق أن يطلق عليهم اسم أمازيغن Imazighan أو ايموهاغ Imuhagh وهما مرادفان لأمازيغ ومعناها الرجال الأحرار أو الرجال الشرفاء أما اسم التوارق لا يعرفه إلا المثقفون منهم، كما يمثل التوارق جسرا بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء[3]

وتستند هذه المجموعة الإثنية إلى قواسم مشتركة قوية تنظم المجتمع الترقي:

**اللغة:** حيت يتكلم الطوارق لغة التمشق ( tamasheq) والتي تكتب وفق نظام هجائي متميز يعرف بـــ "**تيفيناغ** " (tifinagh)، تصنف لغتهم أنها الأنقى بين كل اللهجات الأمازيغية ،الشيء الذي جعل الأقلية التوارق أحد أهم الشعوب الإفريقية التي تملك أبجدية نظيفة، يرجع وجودها إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد تقريبا .

**الدين:** يعتنق معظم التوارق الإسلام فهم يمارسون شكلا معتدلا من الإسلام ( المذهب المالكي) يتوافق مع نمط حياة وخصوصيات المجتمع التارقي الذي يعطي الأولوية للمرأة في المجتمع .

**الهيكل الاجتماعي:** هيمنة طبقة الأرستقراطية محاربة على هرم السلم الاجتماعي.

**نمط الحياة:** يعيش التوارق حياة البداوة والترحال وهذا راجع إلى البيئة الصحراوية القاسية التي تميز منطقة الساحل، التي لا توفر ظروف الاستقرار بسبب ندرة المياه ونقص الأراضي الزراعية مما يدفع السكان إلى التنقل في كل مرة من أجل البحت عن مصادر الرزق.

اعتمد التوارق في الماضي على نشاطات الرق والغارات ضد الدول المجاورة لتحسين ظروف حياتهم.

يُخفي مجتمع التوارق بداخله الكثير من عوامل اللاتجانس تعبر عن فروق اجتماعية قبلية وعرقية، حيت ينقسم التوارق إلى عدة قبائل **(Kel)** تختلف باختلاف المناطق التي يتوزع فيها

---

[1] Mehdi TAJE, Sécurité et stabilité dans le Sahel africain, Op.Cit., p 62.

[2] حسين بوقارة، "مشكل الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7 0، نوفمبر 2008.

[3] نبيل بوبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، رسالة مقدة لنيل شهادة ماجستير، معهد البحوت والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص19.

التوارق.

يشكل اتحاد مجوعة من قبائل التوارق ما يعرف بـــ "الاتحاد كونفدرالي". [1] تنقسم هذه الكونفدراليات إلى خمسة كونفدراليات:

1 -كونفدرالية **كل أهقار Kel ahaggar**( الجزائر) وتضم قبائل **كل ريلا Kel Rela**, **تاجيهيTadjehe ملال mellel**, **تايتوك**, **إيمراد**.

**2** -كونفدرالية **كل أجير Kel Ajjer**( التوارق في الجزائر وليبيا) وتضم قبائل: **إمانن Imenan أوراغن Oraghen**, **إمنغاستن Imanghasten**, **إدنانارن Idnanaren**, **ايفوراس الشمال Ivoras du nord**.

**3** -كونفدرالية **كل إير KelAir(النيجر)** وتحتوي على القبائل التالية **: كل فروان Kel Ferounane**, **كل فدك Kel Fedk**, **إغدالن Igdalan**.

**4** -كونفدرالية **كل ادرار Kel Adrar(مالي)** وتضم بعض قبائل كونفدرالية **ايولمندن**.

**5** - كونفدرالية **إيو لمندن Ioulliminden ( التواز الماليين- النيجريين )** وتتكون من القبائل التالية كل **دينيك Kel Dinnik**, **كل غرس Kel Garess**, **توارق النهر توارق النهر Tauareg du Fleuve**. [2]

ويقترب هذا التقسيم إلى التقسيم الذي وضعته وزارة الثقافة الجزائرية في منشوراتها التعريفية بالمنطقة في إطار تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية المنظمة سنة 2007:

توارق الشمال أو الصحراء وينقسمون إلى:

- **كل أهقار**، يوجدون بتمنراست بالجزائر.
- **كل آزجر باطاسيلي ناجر**، يوجد جزء منهم بمدينة جانت بالجزائر، وجزء بمدينة غات بليبيا

توارق الجنوب أو الساحل:

- **كل أيير**، يوجدون بالنيجر
- **كل قرس**، يوجدون بالنيجر.
- **أولمادن أو أدغاغ بالأدغاغ إفوغاس** بشمال بجهورية مالي.
- طوارق **la boucle** بمنعطف مجرى واد النيجر جنوب جمهورية مالي.[3]

---

[1] Mehdi TAJE," Sécurité et stabilité dans le Sahel africain",Op.cit., p62.

2 حسين بوقارة، "مشكل الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"،المرجع السابق الذكر، ص 28.

[3] نبيل بوبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية** ،المرجع السابق الذكر، ص 26.

و التوارق مجتمع منظم بحيث أن لكل فرد داخل القبيلة دور ومكانة اجتماعية مُحددة، أي أنّ كل كونفدرالية تتبع التنظيم الإجتماعي التالي:

- طبقة النبلاء أي الاستقراطيون والمحاربين ويطلق عليهم اسم "**إيماجغن**".
- طبقة رجال الدين المتعلمين ويطلق عليهم اسم "**إينسلمن** ".
- طبقة التابعين وهي الطبقة الغارمة ويطلق عليهم اسم "**إيمغاد**" .
- طبقة الحرفيين أي الذين يمتهنون الصناعات التقليدية ويطلق عليهم اسم "**اينادن**" .
- طبقة العبيد المحررين ويطلق عليهم اسم "**بلاس**" **أو** "**بزوس**" .
- طبقة العبيد ويطلق عليهم اسم "**إيكلان**" .

هذا التمايز يتعمق أكثر في وجود تنافس شديد بين "التوارق ذوي البشرة البيضاء (يشكلون أسمى طبقة) والتوارق من ذوي البشرة الداكنة الذين ينحدرون من أحفاد العبيد في مالي "بيلا" **Belahs** و"بوظو" **Buzu** في منطقة **أيير Air** .

هذه الخصائص المميزة والمعقدة للمجتمع التارقي لا تزال تتحكم بقوة في أسلوب حياة التوارق وهي إحدى أهم الأسباب الرئيسة التي أعاقت هذه الأقلية في بناء حركة موحدة يناضلون من خلالها من أجل نفس القضية. حيت أظهر متمردو التوارق في مالي والنيجر سنة 1990 مثل هذا التشرذم اذ كان من المستحيل التعرف على مُمثل وحيد لحركة التوارق، وهو الأمر الذي جعل مطالبهم تفتقد إلى الشرعية والقوة .

ومن زاوية أخرى في الوقت الذي يقاتل التوارق ضد حكوماتهم المركزية في كل من باماكو ونيامي (الاستقطاب بين الشمال والجنوب)، يقود فريق منهم حروب ضد قبائل مختلفة أو اتحادات في المجتمع نفسه (الاستقطاب بين الشمال والشمال). [1]

[1] Mehdi TAJE ," Sécurité et stabilité dans le Sahel africain", Op.cit., p62.

**الخريطة رقم 02: مناطق إنتشار أقلية التوارق في منطقة الساحل الإفريقي**

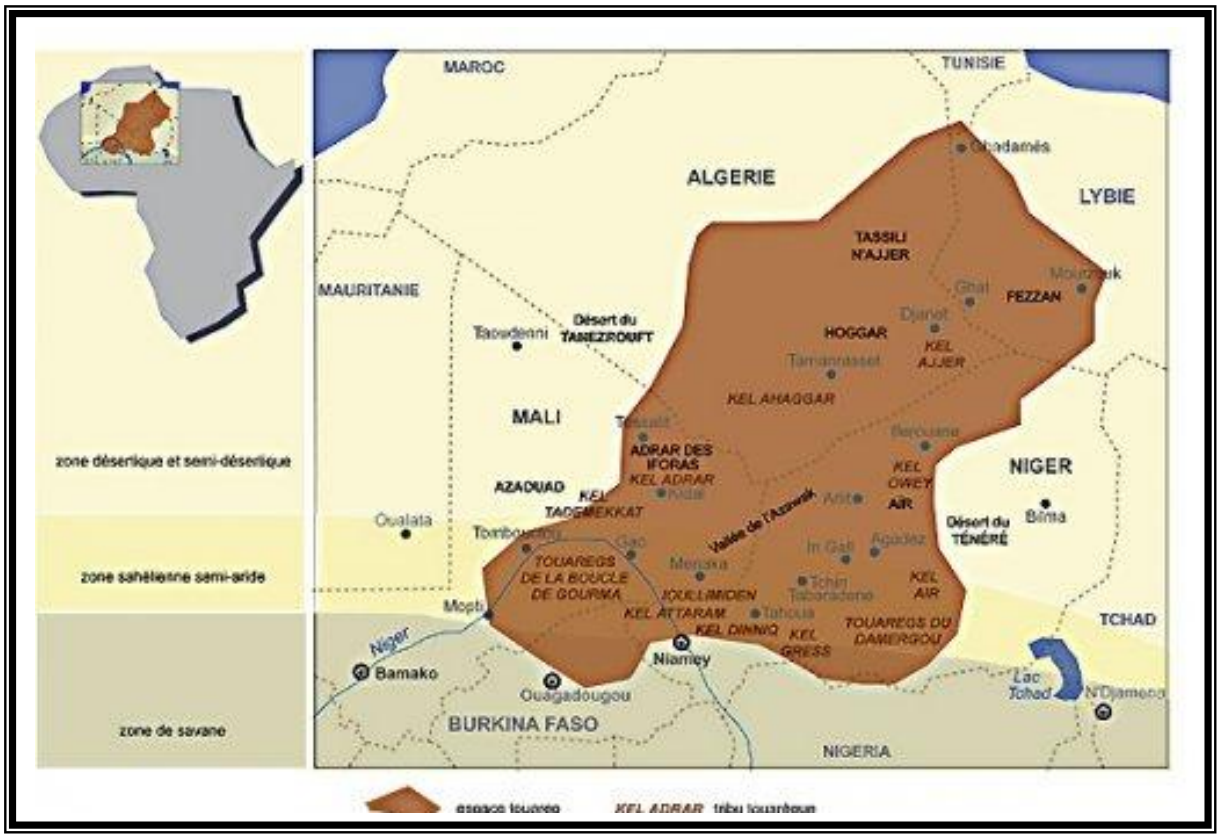


المصدر : http://www.temoust.org/local/cache-vignettes/L500xH345/les-touaregs-carto-02f74.jpg

**ب. تمرد التوارق في مالي و النيجر:**

انطلق أول تمرد لتوارق في 17 ماي 1990، حينما هاجمت مجموعة من الشبان التوارق مقر الدرك قدمت لائحة من المطالب تدور في مجملها حول ضرورة التوزيع العادل للمساعدات الدولية الموجّهة للمنطقة، ثم التوقف الفوري عن المعاملات القمعية للقبائل الترقية من طرف أفراد الجيش النيجيري، وبسرعة كبيرة انتشرت هذه الأشكال من العمل المسلح الى شمال مالي نظرا للروابط المتينة بين القبائل الترقية في المنطقتين، ونظرا كذلك لان وضع التوارق في شمال مالي لم يكن أحسن من مثيله في شمال النيجر. وهو ما أدى الى قيام مجموعات من الشبان التوارق المسلحين بسلسلة من الهجمات على مراكز الجيش والامن في مدينتي **كيدال وقاو**. وقد كان رد فعل الحكومتين عنيفا مما أدى الى وقوع ضحايا مدنيين في الأوساط الترقية. بل إنّ حكومة مالي أعلنت أنّ منطقة الشمال هي منطقة محرمة.[1]

[1] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 28.

وقد أدى هذا الوضع المتأزم الذي لم تشهده المنطقة من قبل بالدول المعنية إلى محاولة البحث عن الصيغ الكفيلة باحتواء الأزمة. وهكذا اجتمع قادة كل من الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي في سبتمبر1990 بمدينة **جانت** للنظر في المسألة الترقية من مختلف الجوانب. وبالرغم من الطابع التشاوري لهذا اللقاء إلا أنه ساهم في إرساء قنوات الوساطة والتفاوض بين الحركات الترقية المسلحة والحكومتين المالية والنيجرية. وقد كُلفت الجزائر بالقيام بدور الوسيط في سلسلة من المفاوضات ساهمت في التوصل إلى معاهدة سلام بين الحركات الترقية وحكومة النيجر في 1995/04/24. ومن بين ما تضمنته هذه الاتفاقية إدماج المقاتلين التوارق بصفة كلية في الجيش أو القوات الأمنية النيجرية والقيام بعملية تنمية حقيقية في المناطق الشمالية. [1]

أما في مالي فقد كانت المسألة الترقية أكثر تعقيدا، وهو ما جعل العلاقة بين الحكومة المالية والمعارضة غير مستقرة، فبالرغم من الإمضاء على اتفاقيات تمنراست في 1991/1/11 بين الحكومة المالية والزعيم الترقي **عياد أق غالي** إلا أنّ الوضع بقي متأزما لعدة اعتبارات.

فالحكومة المالية قامت بمجموعة من السلوكات اعتبرت من طرف التوارق بمثابة الخرق الصارخ لاتفاقيات تمنراست إذ شجعت السلطات المالية عملية تكوين فرق الدفاع الذاتي من أصل صونغي Songhai للدفاع عن هذه الأقلية من اعتداءات الحركة المسلحة، وهو ما أشعل نار الفتنة بين الأقليتين. وهي الاعتبارات التي دفعت الكثير من الحركات الترقية إلى رفض اتفاقيات تمنراست، بل أنها اتهمت الزعيم الترقي عياد أق غالي بالخيانة وأنه لا يمثل الإرادة الترقية. وأعلنت هذه الحركات بأن الأنصاري **محمد علي** (لاجئ سياسي في المغرب) هو زعيمها الحقيقي وأن **ريسا أق باي Rissa ag bay** هو القائد الميدان للحركة المسلحة الترقية .

لكن جهود الوساطة المتواصلة للجزائر في هذا النزاع أثمرت في النهاية عن توقيع اتفاقيتين: الأولى في نوفمبر 1974 بين الحركات والجبهات الموحدة للأزواد**( M F U A)** وحركة الدفاع الذاتي للسونقي ( **S P G K**)، والثانية في فيفري 1995 بين الحكومة المالية ومنظمة المقاومة المسلحة الترقية (**O P A**) تحت إشراف الجزائر، فرنسا وبوركينا فاسو. وقد أفضت هذه الاتفاقية إلى إعطاء استقلال ذاتي للمقاطعات التي يشكل التوارق أغلبية فيها. ثم إدماج المقاتلين التوارق في صفوف الجيش وقوات الشرطة أو الوظيف العمومي . وبالرغم من هشاشة هذا الاتفاق خاصة بالنظر إلى أن بعض التنظيمات المسلحة التارقية لم توقع عليه ، إلا أن وقف القتال الذي أقره لم يتم خرقه إلا بواسطة عصابات مسلحة تختفي وراء حركة التوارق. وبالنظر إلى الطبيعة الجبلية شمال مالي الملائمة لحرب العصابات وللنشاط الإرهابي فقد وجدت بعض التنظيمات الإرهابية ذات الطبيعة الدولية أو الإقليمية في

[1] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 28 .

العلاقة التذبذبية بين السلطات المالية والحركات التارقية بمثابة البيئة الملائمة لتحقيق مآربها. وهو ما ساعد عودة التوتر بين الحكومة المالية والحركات التارقية التي طالب قادتها بضرورة إعادة وتفعيل الوساطة الجزائرية لحل ما بقي عالقا من مشاكل في شمال مالي.[1]

**ج .الحركيات السببية المنتجة لتمرد التوارق:**

حسب العديد من المختصين يمكن رصد ثلاثة اتجاهات رئيسية حاولت تفسير أسباب تمرد التوارق في كل من النيجر والمالي:

**الاتجاه الأول:** يعتبرها قضية سياسية وظفتها الأنظمة السياسية لأغراض خاصة و يمثل هذا التوجه " **مانو دياك**" **mano dayak**–وهو من توارق النيجر– من خلال مؤلفه " **معاناة التوارق . Touareg, la tragédie**

في هذا المعنى يمكن فهم دور بعض القوى الإقليمية والدولية في تعميق هز النزاع:

الدور الليبي كقوة إقليمية: يمكن ملاحظة التأثير الليبي في قضية التوارق من خلاله دعم المادي والمعنوي للرئيس الليبي للحركات المسلحة التارقية المالية والنيجرية على حد سواء، إلى درجة اقتراح اقتراح الزعيم الليبي إعادة إحياء مشروع انشاء جمهورية تارقية في الصحراء الكبرى، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تهديد استقرار منطقة الساحل بأكملها .

هذا التوجه لليبيا في المنطقة، يفسره البعض بمحاولتها استغلال هذا النزاع من أجل ايجاد دور محوري لها في المنطقة من خلال الضغط على دول معينة لاسيما منها الجزائر لتحقيق مصالح معينة.[2]

الدور الفرنسي كقوة دولية: تربط فرنسا بدول الساحل الإفريقي علاقات تاريخية وثقافية قوية منذ الحقبة الاستعمارية، جعلت فرنسا تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة ن فوذ فرنسية، نتيجة ارتباطها بمصالح اقتصادية في المنطقة، ويمكن إبراز الدور الفرنسي في قضية التوارق من خلال الدور الذي لعبته الشركة الفرنسية **AREVA** * في تعميق الخلاف بين متمردي التوارق والحكومة المركزية في النيجر، حيث يطالب التوارق الحكومة بالاستفادة من النشاطات الاستثمارية لشركة أريفا في المشاريع التنموية بالمنطقة، فرغم وجود هذه الشركة منذ أكثر من 40 عاما في منطقة **أرليت Arlit** ــ هي منطقة يتمركز فيها التوارق ــ واستغلالها أكثر من 100.000 طن من اليورانيوم المستخرج لا يزال سكان المنطقة يتحصلون على المياه الشروب من آبار ملوثة بسبب قربها من مناجم

[1] نفس المرجع، ص28.

[2] Diada Badi ," les relations des touaregs aux états: Le cas de l'Algérie et de la Libye", p 18, in: www.ifri.org/downloads/noteocp**badidida**.pdf

* هي شركة فرنسية تقوم باستخراج اليورانيوم شمال النيجر وهي المنطقة التي يتمركز فيها التوارق

استخراج اليورانيوم، حيث يقول أحد متمردي التوارق: " نحن نستهلك مياه هي في واقع الأمر عبارة عن سُم يتجرعه شعبنا ليموت موة بطيئا".[1]

كما يمكن اضافة في هذا الإتجاه دور التحولات الجديدة التي ميزّت فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة الإهتمام المتزايد بقضايا حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، فقد أعطت عولمة حقوق الإنسان لبعض الأقليات ــ الفرصة التاريخية إن صح التعبيرــ للظهور والتعبير بجرأة أكثر عن مطالبها .

**الاتجاه الثاني:** يتزعم هذا الإتجاه "**أندري سال يفون** " في كتابه الشهير "**مسألة الطوارق في النيجر**" . حيث يرجع تمرد التوارق لارتبطات داخلية محضة، مرتبط بسلوك النظام السياسي الذي عمل على تكريس الفروق الإجتماعية والطبقية بين مختلف الإثنيات، من خلال التهميش الإقتصادي والإجتماعي لأقلية معينة .

**الاتجاه الثالث:** هذا الاتجاه حاول التوفيق بين العوامل السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية مع اضافة عامل مهم في تحفيز تمرد التوارق وهو العامل البيئي أي الظروف المناخية القاسية التي تعرضت لها منطقة الساحل الإفريقي، كالجفاف والتصحر الذي اجتاح مناطق كثيرة كان يقيم فيها التوارق، فالتدهور البيئي قد قضى على أهم مصدر الرزق لشعب التوارق (الفلاحة والرعي) وهي الفكرة التي أشار إليها كل من "**فارما مايقا**" و"**محمد تيسا**" **Mohamed Tiessag / Farma Maïga** في مؤلفهما:

**Le Mali. De La Sécheresse à La Rebellion Nomade, Chronique Et Analyse D'un Double Phénomène Du Contre-développement En Afrique Sahélienne**

حيث أبرزا بشكل مفصل وضعية الطوارق أثناء التحول المناخي في المنطقة الساحلية و فشل سياسات التكيف التي وضعتها السلطات في هذه المناطق المعنية بالتصحر.[2]

تزداد مشكلة أقلية التوارق خطورة بمنطقة الساحل الافريقي إذا ربطناها بمختلف الظواهر المرضية العابرة للحدود كالارهاب الدولي، الجريمة المنظمة ــ بكل أنواعها ــ والهجرة السرية، والتي أصبحت تجد في هذه المنطقة مناخا ملائما لممارسة نشاطاتها نتيجة لهشاسة الدولة وعدم قدرتها على توفير أدوات الضبط كمراقبة حدودها نظرا لشساعتها.

في ظل هذه الظروف تأخذ قضية التوارق بمنطقة الساحل الإفريقي أبعاد أمنية خطيرة سيكون

[1] Docteur Hassane Souley," L'Uranium, l'islam et la nouvelle rébellion Touareg: éléments pour une lecture géopolitique de la situation dans le nord du Niger" , p 05.
http://liportal.inwent.org/lis/lis/niger/hassanesouley.pdf

[2] - Astrirf Meier, "Natural Disasters? Droughts and Epidemics in Pre-colonial Sudanic Africa", **The Medieval History Journal** , 2007, p 133.

لها تأثير واضح على استقرار منطقة الساحل الافريقي، بسبب تداخلها وارتباطها بظروف أمنية معينة وتقاطعها في نفس الوقت مع مصالح إستراتيجية كبرى للقوى الفاعلة في النظام الدولي.

## 2.ظاهرة الإرهاب في الساحل الافريقي:

قبل التطرق إلى تحليل أبعاد ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وجب الوقوف عند تعريف ظاهرة الإرهاب التي أصبحت أهم انشغال يُعنى به المجتمع الدولي في الوقت الحاضر، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي أخرجت الإرهاب كتهديد داخلي يمس أمن الدولة إلى تهديد خارجي عابر للحدود يمس أمن و استقرار كل النظام الدولي. فقد أحدثت هذه الهجمات نقلة نوعية وخطيرة في نمط الإرهاب الجديد، لاسيما من حيث دلالتها الواضحة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في نطاق وحجم العمليات الإرهابية. حيث مثلت هذه الهجمات نقطة تحول مهمة في النظام الدولي وأصبح الارهاب الجديد ومفهومه واحداً من الأشكال الرئيسية إن لم يكن الشكل الرئيسي للصراعات المسلحة على الساحة الدولية.

هذا التحول في ظاهرة الإرهاب هو الذي زاد من صعوبة إيجاد إجماع بشأن تعريف الظاهرة فبينما استطاع النظام الداخلي في كل دولة على حدى أن يعرف مفهوم الإرهاب، فقد فشل المجتمع الدولي في تحقيق ذلك .

### 1 تعريف الإرهاب:

فيما يلي بعض التعريفات لمفهوم الإرهاب خاصة تلك التي وردت في الإتفاقيات الدولية:

**إتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937**: حيت تنص على أن الأعمال الإرهابية هي الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وتستهدف، أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور .[1]

**الإتفاقية العربية لسنة 1998**: ترى أنّ الإرهاب أنه " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيد المشروع الإجرامي فردي أو جماعي ويهدف الى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر" .[2]

**الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب 1999:** فقد عرفت الإرهاب أنه أي عمل أو تهديد به يعد

---

[1] أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري، **الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى، 2001، ص 63.

[2] نفس المرجع، ص 66.

خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الإتفاقية والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات أو السلامة البدنية أو الحرية أو الإلحاق إصابة أو وفاة أي شخص أو مجموعة من الأشخاص أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق إصابة أو الموارد الطبيعية أو البيئة أو التراث التقافي، وأن يتم ارتكابه يقصد:

- ترهيب أو إثارة حالة من الهلع أو الإجبار أو إقناع أو حمل أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه على المبادرة بعمل أو الإمتناع عنه أو إعتماد موقف معين أو التخلي عنه أو العمل على أساس مبادىء معينة .
- إعاقة السير العادي للمرافق العمومية أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور أو خلق وضع عام متأزم .
- خلق حالة تمرد عامة في البلاد.
- أي ترويج أو تمويل أو إصدار أوامر أو مساعدة أو تحريض أو تشجيع أو محاولة أو تهديد أو تآمر أو تجهيز أي شخص بقصد إرتكاب أي من الأعمال المشار إليها من قبل.

ويعرف **الاتحاد الإفريقي** الارهاب بأنه اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي[1].

أما التعريف **الرسمي للحكومة الأمريكية** فيعتبره تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد ومجموعات وينتظر دائما منه تأثيرا على الشعب "[2].

من جهة أخرى فقد حاول العديد من الباحثين والمختصين إيجاد تعريف للإرهاب:

فمثلا نجد **بروس هوفمان** اعتبر أنّ الإرهاب هو تعمد خلق واستعمال الخوف عن طريق العنف أو التهديد به سعيا للتغير السياسي حيث أن هوفمان يُكيف الإرهاب من خلال الخصائص التالية: التغيير السياسي استعمال العنف والتهديد به كوسيلة ضرورية لخلق أكبر مستوى من الرعب للضغط على النظام السياسي المستهدف.

أما تعريف **كاتين أدج** فيصنف الإرهاب الجديد ضمن الموجة الرابعة (fourth wave) ويركز على إيقاع أكبر عدد من الضحايا .

---

**1** - Pierre Botha, "United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview", South Africa, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), 2004, p12, in: http://www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2007/Jan/piomboJan07.pdf

**2** - Quan Li and Drew Schaub, "Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis", Journal of Conflict Resolution, 2004, p 23, in: http://people.tamu.edu/~quanli/research_papers/reprint_files/JCR_2004_terrorism.pdf

مهما تعددت التعريفات المتعلقة بالإرهاب، والتي بقيت رهينة المدركات الخاصة وإيديولوجيات معينة، فإنّ أحداث الحادي عشر سبتمبر كان لها دور كبير في تحول نوعية ونمط الإرهاب فقد عرفت العديد من المناطق نشاطا تصاعديا في حركة التنظيمات الإرهابية تعتمد على آليات ووسائل أكثر تطورا وأشد خطورة، لعل كان أهمها على الإطلاق تنظيم القاعدة، هذا التنظيم الذي أصبح يعرف له إمتددات أخرى في مناطق أخرى من العالم كظهور ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح يعرف نشاطا متزايدا في منطقة الساحل الإفريقي .

**2. طبيعة نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي في الساحل الإفريقي:**

أصبح القوس الساحلي في السنوات الأخيرة يمثل ممرا مُهما وملاذا آمنا للعديد من الجماعات الإجرامية والإرهابية، نظرا لما توفره المنطقة من تسهيلات لوجستيكية وتكتيكية لتحضير والإعداد للعمليات الإرهابية، لتسهيل انطلاقها عبر أهداف محددة في المناطق المجاورة أو حتى نحو أهداف بعيدة المدى.[1]

وقد بدأت ملامح التهديد الإرهابي بالمنطقة، مع ميلاد ما يعرف بتنظيم القاعدة بميلاد المغربي الإسلامي في تاريخ 26 جانفي 2007، أين أقرّ إعلان التنظيم الجزائري السابق "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" تغيير اسمه ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي*

هذا الشكل القديم الجديد كان خلاصة إلتحام كل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال المكونة من الجماعة المغربية المقاتلة، الجماعة الليبية المقاتلة والجماعة التونسية المقاتلة، تشترك جميعها في أيديولوجية سلفية جهادية مع تنظيم القاعدة الأم على الرغم من اختلاف أشكالها التنظيمية، وهو ما سمح بتسهيل عملية التوحد في تنظيم مركزي أريد أن يكون "إقليميا" وباسم معبر "تنظيم قاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهذا لمجموعة من الأسباب الإستراتيجية الخاصة بتنظيم القاعدة الأم:

**أولا: على مستوى التنظيمات الإرهابية المغاربية:** تلقت العديد من التنظيمات المغاربية ضربات موجعة جعلتها تفقد كثيرا من فعاليتها، حيت اعتقلت قيادات مهمة داخل الجماعة الليبية المقاتلة وهي الضربات نفسها التي تلقتها الجماعة السلفية للقتال" في الجزائر. هذه الضربات دفعت بالعديد من التنظيمات المغاربية إلى البحث عن ملاجيء بعيدا عن بلدانهم خاصة في منطقة الصحراء الكبرى فالتوجه نحو الصحراء الكبرى لم يكن اختياريا بل كان ضروريا .

---

[1] Mehdi Tej,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit., p 24.

*والمعروف أن هذا التنظيم الجديد القديم بدأ عملياته الأولى مع اختطاف 32 سائحا ألمانيا في "إليزي " بالصحراء الجزائرية حيث تداول أن الإفراج عنهم تم بعد دفع فدية للخاطفين بقيمة خمسة ملايين أورو، وقد سجل هذا الحادث رغبة الجماعة السلفية للدعوة الخروج على الدائرة المحلية الضيقة واكتساب الصيت الإقليمي والعالمي.

**ثانيا: على مستوى القاعدة:** فقد تزامنت التحولات التي طالت التنظيمات المغاربية خاصة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" مع الإستراتيجية الجديدة التي بلورتها تنظيم القاعدة سنة 2003 بعد احتلال العراق، حيث كانت تسعى إلى إقامة دولة الإسلامية في العراق، وعليه فإنّ كسب الحرب هناك أصبح رهانا مركزيا، ولكسب هذا الرهان سعت القاعدة إلى البحث عن مقاتلين وغدت منطقة المغرب في منظور هذه الإستراتيجية الجديدة خزانا بشريا لتغذية الحرب في العراق .

إذن فالتفاعل بين التحولات التي عاشتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال ورغبتها في إعادة بناء هياكلها بعد الضربات التي تلقتها والتحولات التي طالت إستراتيجية تنظيم القاعدة بعد احتلال العراق ورغبته في بناء تنظيم مغاربي يساعد في عملية استقطاب وتحفيز وتنسيق بين المقاتلين وتكوينهم، كلها عوامل ساهمت بقوة في توسيع تنظيم القاعدة لنشاطاتها عبر منطقة الساحل الإفريقي .[1]

أصبح تنظيم القاعدة يعزز من تواجده في المنطقة الساحل الإفريقي وبقوة خارج سيطرة الدولة، وهذا بفضل التسهيلات التي وفرتها له الجماعة السلفية للدعوة والقتال سابقا، كما عبرت عنه ذلك صحيفة الوطن: "إن إستراتيجية تنظيم القاعدة في المغرب العربي تسعى إلى توسيع عملياتها الإرهابية في الصحراء عن طريق زيادة عدد أعضائها من 60 عضو سنة 2004 إلى ما لا يقل عن 250 عضو بحلول 2009، حيت يرتكز تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على (الجماعة السلفية سابقا) لتنفيذ هجمات إرهابية في منطقة الساحل حتى تتمكن من السيطرة على الممر الاستراتيجي الذي يربط بين كل موريتانيا ،مالي، النيجر وتيبستي في الشمال تشاد وصولا إلى قلب دارفور بسودان.

كما أنّ انتشار أفكار المتطرفين معتمدين بذلك على مبررات إنسانية ومستغلين في نفس الوقت غياب الدولة قد يؤدي إلى مزيد من التطرف وزيادة عدد الإرهابيين لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في السنوات القادمة.[2]

يبقى موضوع تنظيم القاعدة الإسلامي في الساحل الإفريقي، يأخذ حيزا كبيرا داخل الأوساط الإعلامية ودوائر صنع القرار الغربية، لكن قبل إصدار أحكام عن حقيقة هذا التنظيم يجب تحليل هذه الظاهرة بعناية وربطها بكل المتغيرات المرتبطة بالمنطقة، فتكثيف تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لنشاطاته في منطقة الساحل في المدة الأخيرة وخاصة عمليات اختطاف الأجانب يتزامن مع ثلاثة تطورات عرفتها المنطقة:

- تصاعد التنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي حول مصادر الطاقة في المنطقة والمناطق المتاخمة لها خاصة بين صين، فرنسا والولايات المتحدة، لذلك فإن ما يحدث في الساحل يرتبط

[1] نبيل بويبة، المر جع السابق الذكر، ص 67.

[2] Mehdi Tej,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit., p 25 .

في جوهره بتداخل كبير بين قضايا الطاقة من جهة وقضايا الأمن من جهة أخرى.

- كما تتزامن عمليات الاختطاف مع انتشار مذهلا لمختلف نشاطات الجريمة المنظمة خاصة تهريب المخدرات والأسلحة.
- ظهور نوع من التبشير لسلفية متطرفة تقودها دول معينة، لا شك أنها ستؤثر على التوازن المذهبي بين الطرق الصوفية التقليدية التي عرف بها سكان الساحل منذ زمن طويل.

لذلك فإن طبيعة العمليات التي أصبح يقوم بها هذا التنظيم في المنطقة مازال يكتنفها نوع من الغموض والالتباس حول طبيعة الأطراف والجهات الحقيقية التي تنسب إليها تلك العمليات، فقد تكون تنظيم القاعدة أو أي جهة أخرى لها مصلحة في استمرار حالة اللااستقرار في منطقة الساحل، أي ربما يكون هذا التنظيم الشجرة التي تختفي ورائها الغابة، لذلك فإنّ تناول وسائل الإعلام في المدة الأخيرة لقضية انعدام الأمن في المنطقة بصفة ملفتة للانتباه، من خلال التركيز خاصة على عمليات خطف الأجانب وزيادة تجارة المخدرات بالمنطقة، يجب تحليله بعناية وبحذر وربطه في نفس الوقت بأهداف واستراتيجيات القوى الأجنبية في المنطقة .[1]

هذه التطورات المتسارعة تجعل من الصعوبة فهم ديناميكية المتغيرات مما ينتج أشكال وأنماط من الظواهر الإجرامية المعقدة، يصعب تفكيكها لترابطها، ستزيد من دون شك من عوامل اللااستقرار واللاأمن في دول المنطقة.[2]

**الخريطة رقم 03: مناطق انتشار نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل.**

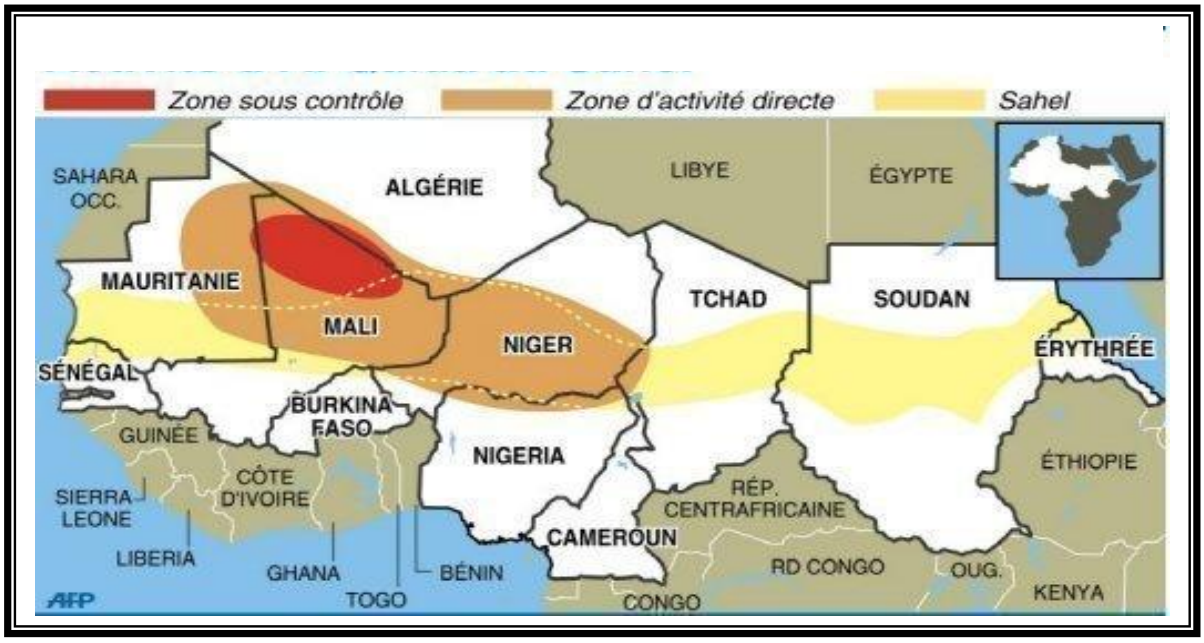


المصدر : **http://media.voila.fr/Actu/article/2010/08/25/diaporama/photo_1282741462**

[1] Mehdi Tej ," Les vulnérabilités et les facteurs d'insécurité au Sahel: grille d'analyse", in: http://www.realpolitik.tv/editos/les-vulnerabilites-et-les-facteurs-dinsecurite-au-sahel-grille-danalyse

[2] Ibid,P 23.

## 3. الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

قبل التطرق إلى تحليل طبيعة نشاط الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، وجّب التعرض لمفهوم الجريمة المنظمة وأنواعها حتى يمكن فهم بعمق طبيعة نشاط هذه الظاهرة العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي.

### أ. تعريف الجريمة المنظمة:

تعرف الجريمة المنظمة على أنّها نشاط إجرامي منظم يعتمد على التخطيط أساسه العمل الجماعي، حيث يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة.

– **يعرفها الانتربول** على أنها:"أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية"[1]

– **تعريف مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي:** "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي على ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح" .[2]

– **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** انطلاقا من كون الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلا فدراليا فإن كل ولاية حاولت وضع تعريف محدد للجريمة المنظمة في تشريعاتها ولعل أهم تعريف هو الذي جاء به تشريع ولاية ميسيسيبي حيث اعتبرته "الجريمة التي ترتكب من شخصين أو أكثر لمدة طويلة وتكون لغرض تحقيق مصلحة".[3]

– **تعريف التشريع السويسري:** عرفها في قانون العقوبات في المادة 260 بأنها "أي شخص يشارك في منظمة ويحتفظ على انضمامه لها وعلى أسرارها ويمارس أنشطة تتسم بالعنف كهدف في حدّ ذاته أو يحصل على أرباحه بوسائل إجرامية يعاقب بالحبس الانفرادي أو الاعتقال لمدة تصل إلى خمس سنوات على الأكثر ويخضع للعقاب كل شخص يرتكب أي عمل إجرامي بالخارج في حالة قيام المنظمة بتنفيذ أنشطتها كليا أو جزئيا في سويسرا" .[4]

---

[1] يونس زكور،" الإرهاب والإجرام المنظم، أية علاقة؟" الحوار المتمدن، العدد: 1811، 30 جانفي 2007 في: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع .

– **تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:** أنها "يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" .[1]

***خصائص الجريمة المنظمة:**

تمتاز الجريمة المنظمة بعدة خصائص تجعلها تختلف عن الجرائم العادية وهذه الخصائص أو السمات تتجسد فيما يلي:

**أ – التخطيط:** يعتبر العامل الأهم في الجريمة المنظمة، فهو يكفل لها النجاح والاستمرار، ويتطلب أفرادا مؤهلين وذوي خبرة عالية.

**ب – الاحتراف:** وهو شرط من شروط الجريمة المنظمة لأنّ الهدف منها هو الكسب المالي السريع في وقت قصير، وهذا الهدف ليس من أهداف الذين يبحثون عن الكسب المشروع .

**ج – التعقيد:** ويعتبر شرطا من شروط التنظيم فالأمر البسيط لا يحتاج إلى تنظيم وهو سرعان ما ينكشف أمره بوضوح أسبابه .

**د – القدرة على التوظيف والابتزاز:** الإجرام المنظم ذكي في اختيار الأشخاص الذين يتعاملون معهم، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وله القدرة على شراء ضمائر الأشخاص أو تخويفهم والضغط عليهم .

**ه – الخطورة على المجتمع:** لا يستطيع القضاء أن يثبت الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان لعدم توفر الأدلة لان الأشخاص الذين يقومون بالجريمة أصحاب خبرة يعتمدون على التخطيط والتنظيم أساس عملهم، وتأتي خطورتهم من كونهم موجودون ويمارسون الإجرام ولكن لا عقوبة ضدهم.

**م– الهدف:** تهدف الجريمة المنظمة إلى الكسب المادي السريع.

**ي – التأثير على المجتمع:** تؤدي نتائجها إلى تعطيل التنمية والفساد في الدولة .

**ن – التركيز على التحالفات الإستراتيجية:** أي أن تعقد تحالفات مع غير من المنظمات الإجرامية المحلية وعبر الدول وهذا لتفادي التناحر والتصادم بين هذه المنظمات الإجرامية .

**و– الطابع الدولي:** تتصف أنشطة الجريمة عبر الدول بأنّها لا ت قتصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب، بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى .

أما التقاليد الإجرامية لعصابات الجريمة المنظمة فهي: البناء الهرمي لتشكيل العصابة، اجتياز

[1] نفس المرجع.

الأعضاء الجدد لاختبارات القبول، الطاعة العمياء والولاء المطلق للرؤساء، تغليب مصلحة العصابة على مصلحة إفرادها، صرامة النظام الداخلي، الالتزام بقواعد السلوك، التكفل بأعضاء العصابة، تقسيم مناطق النفوذ، الثار من الخصوم، السعي إلى استمالة الرأي العام .

**مظاهر الجريمة المنظمة:**

تتعدد صور وأنواع الجريمة المنظمة بحسب تطورالمجتمعات وسائل التكنولوجيا ومن صور الجريمة المنظمة ما يلي:

**الاتجار الغير مشروع بالمخدرات:**

تشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو المجتمع إنساني من آثارها كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنويا تقدر بـــ: 120 مليار دولار فتجارة المخدرات تمثل نسبة 8 % من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000.

كما أن الاتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد ومستواه في تلك الدول فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها.

-تحتل كولومبيا المرتبة الأولى على رأس الدول التي تنتشر فيها زراعة المخدرات حيث قدرت مساحة الأراضي المستغلة في زراعة الكوكايين بـــ: 150 ألف هكتار ويقدر المحصول من الكوكايين بـــ: 650 ألف طن حسب إحصاءات 2001 [1]

-كما تعتبر المكسيك منطقة مثلى لتهريب المخدرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبكميات هائلة تقدر بمئات الأطنان وتجلب إيرادات سنوية معتبرة يفوق الناتج الوطني الخام لدولة المكسيك.

-أما في العالم الإسلامي فقد ذكر تقرير الأمم المتحدة ب أن من دول العالم الإسلامي والتي تقوم بزراعة وإنتاج الأفيون بكميات كبيرة هما أفغانستان وباكستان.

و مما سبق يمكن القول أن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة وأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى.

[1] بسمة عولمي، "جريمة تبييض الأموال وخطر المخدرات على الاقتصاد وسبل مكافحتها"، **جريدة الشعب**، العدد 14492 فيفري 2008، ص ص 11-22.

**1. الاتجار في الأشخاص:**

أنشئت الأمم المتحدة بروتوكولا جديدا عام 2000 ألا وهو برتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال، وذلك ليكون مكملا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البرتوكول الى إيجاد شكل أفضل للتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها .

وبالرغم غياب معلومات دقيقة حول هذا النوع من التجارة بسبب الطبيعة الخفية لهاته الجرائم، الا أن منظمة الإئتلاف من أجل إنهاء الرق وتجارة البشر وهي منظمة أمريكية لحقوق الإنسان تم تأسيسها عام 1998 وتتلقى تمويلا حكوميا، وتعمل في دراسة أبعاد تلك الظاهرة، إذ تقدر أن مابين 600 ألف شخص و 800 ألف شخص و 800 ألف عبروا الحدود الدولية كل عام، وينتج عن ذلك أرباح سنوية قدرها 9 مليارات دولار، مما يضع الأتجار بالبشر في المرتبة الثالثة بعد تهريب السلاح والمخدرات في أنشطة الجريمة الدولية المنظمة .

ومن ناحية أخرى تقدر منظمة محاربة الرق الدولية أن هناك مايقرب عن 20 مليون شخص حول العالم يعملون بنظام الرق، فحسب التقرير هيئة الأمم المتحدة أنه لا يوجد أي دولة في العالم غير معنية بهذه المشكلة، فقد أحصى التقرير 137 دولة مصدر حيت يتم استغلالهم في الجنس والأعمال الشاقة ،بالإضافة الى ذلك فإن عصابات الجريمة المنظمة التي تقوم بهذا النوع منى النشاط غالبا ما تكون متعددة الجنسيات من هوية أعضائها ونطاق عملياتها .[1]

و يعرف الإتجار بالبشر على أنه استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة والغش والخداع لأغراض الإستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق .

ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في الفترات اللاحقة لأي صراع، فغالبا ما يكون اللاجئون والمرّحلون من أوطانهم هم المستهدفون من طرف هؤلاء التجار [2].

و يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار في الأشخاص بأنه"تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة تهديد أو بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال الغير بأشكال متعددة كالصخرة أو الخدمة قصرا أو استرقاق أو الممارسات الشبيهة بالرّق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".[3]

---

[1] هبة فاطمة مرايف،" الإتجار بالبشر ..الشكل المعاصر لتجارة الرقيق"، **السياسة الدولية**، العدد165، يونيو 2006، المجلد 41، ص84.

[2] نفس المرجع، ص 85.

[3]Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants, P 12, in:

**2. تهريب المهاجرين غير الشرعيين:**

يعتقد الأستاذ M. Tribalat أن للهجرة مفهومان: أحدهما يعني الحركة أو الفعل الآني في الإنتقال إلى دولة غير الدولة الأصل والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق اقليم دولة غير دولتهم .[1]

أما الهجرة الغير الشرعية فهي إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة، كما هو متعارف عليه دوليا [2]

في هذا المعنى فإن تهريب المهاجرين غير الشرعيين أو الهجرة السرية أحد المظاهر المميزة للتطور الخطير الذي آلت إليه الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إذ تقدر الأرباح المحققة من هذا النشاط بنحو (3.5 مليار دولار سنويا) وتضطلع المنظمات الإجرامية بتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتقودهم بإدخالهم بصورة غير مشروعة إلى البلدان المتقدمة، وتشكل الهجرة خطرا على سيادة الدول المستقبلة لها إذ أن وجود المهاجرين غير الشرعيين في إقليم الدولة يشكل خرقا لسيادتها، كما أنه يعرض المهاجرين أنفسهم لمختلف أنواع المعاملات اللاانسانية.

**3. غسيل الأموال:**

إنّ مصطلح غسيل الأموال يتضمن العديد من التعريفات إلا أنّها متفقة في المضمون حيث عرفتهم اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال عبر دليلها أنّه "عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء وإنكار المصدر الغير شرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرما ليتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا المجرم".[3]

و تعد متحصلات المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال، إلا أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها الجريمة المنظمة والتي يتم غسل عائداتها لا تقتصر على المخدرات فقط بل تشمل أنشطة أخرى منها الاتجار غير مشروع بالأسلحة والاتجار غير مشروع بالآثار وتزييف العملة.

و استخدم مصطلح" غسيل الأموال " لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920 وذلك عندما لجأت عصابات الشوارع إلى البحث عن وسيلة تضفي بها صفة المشروعية على عائداتها الإجرامية التي تحصلت عليها عن طريق الاحتيال.

---

http://www2.ohchr.org/french/law/pdf/protocoltraffic_fr.pdf

[1] M.Tribalat ," Immigration" , Cahiers français, N° 291.Mai, juin 1999, PP 40-41.

[2] ناجي عبد النور، "الأبعاد الغير عسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة الغير القانونية في المغرب العربي"، **أعمال ملتقى الجزائر الأمن في المتوسط**، قسنطينة ،**الجزائر**،2008.

[3] بسمة عولمي، المرجع السابق الذكر، ص ص 11-22.

## 2 .العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

تبرز العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال استشفاف ملامح التشابه والإختلاف بين الظاهرتين:

### أ .أوجه التشابه بين الجريمة المنظمة والإرهاب:

- تعتمد كل من الجريمة المنظمة والإرهاب على تنظيمات سرية معقدة تضفي نوع من الرهبة والسرية على العمليات الإجرامية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة القصوى لكل من يخالفها من الأعضاء أو المتعاملين معها.
- تماثل الهياكل التنظيمية للإجرام المنظم والإرهاب في ظل طبيعتهما العابرة للحدود ووسائلهما غير المشروعة.
- وحدة التهديدات التي تشكلها الجرائم المنظمة والإرهاب على الأمن والاستقرار الوطني والدولي.
- يتسم كل منها بالنزوح نحو العالمية وعبور الحدود، فالجماعات الإرهابية مثلها مثل الجماعات الإجرامية المنظمة، قد تعتمد إلى تجنيد أتباعها في دولة، وتدريبهم في دولة أخرى.[1]

### ب. أوجه الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب:

- إنّ الإرهاب يهدف إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية بطرق وأساليب غير مشروعة .
- الجريمة الإرهابية يمكن إن تقع من مجرم واحد وهو ما أشارت إليه النصوص التشريعية التي عرفت الإرهاب بعكس الجريمة المنظمة فهي دائما جماعية.
- الإرهابيون يرفضون غالبا الاعتراف بجرائمهم و يرفضون وصف ما يقومون به من إرهاب " بالجريمة "، وقد يقومون بإصدار تصريحات سياسية بعد القيام بجريمة بينما الجريمة المنظمة فتحافظ على سريتها وتحرص على إخفاء أنشطتها. [2]

وبذلك يمكن استنتاج أنّ الفارق الجوهري بين الجريمة المنظمة والإرهاب يكمن بدرجة الأولى في الأهداف والغايات من وراء هذا التنظيم، فهدف الإرهاب هو إحداث تغيرات سياسية أو إجتماعية من خلال القضاء أو تغير النظام القائم اعتقاد بشرعية ما يريد تحقيقه، أما الجريمة المنظمة فهي تهدف بدرجة الأولى إلى تحقيق الكسب المادي والربح السريع، كما أنّ أي تنظيم إرهابي ينطلق من ايديولجية

[1] يونس زكور، المرجع السابق الذكر.

[2] يونس زكور، المرجع السابق الذكر.

وعقيدة يؤمن بها لذلك هو مستعد لتضحية بنفسه من أجل تحقيق ما يؤمن به، عكس تنظيم الجريمة المنظمة فهي لا تنطلق من عقيدة معينة وانما الدافع الرئيسي هو الطمع ورغبة في تدكيس الثروة .

يمكن التميز بين مرحلتين بارزتين لتحديد العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة:

**المرحلة الأولى:** التي كان يلاحظ فيها غياب احتكاك ملموس بين الجريمة المنظمة والارهاب ويمكن حصرها تقريبا قبل ظهور الارهاب الدولي أي قبل أحدات الحادي عشر سبتمبر 2001

**المرحلة الثانية:** عرفت بداية التنسيق واحتكاك بين الجريمة المنظمة والارهابين خاصة في المناطق التي تشهد غياب الدولة ( الدولة الفاشلة) هذا التنسيق يفسر بوجود مصالح ومتبادلة بين الطرفين [1]

ورغم محاولة نفي بعض الأطراف بوجود علاقات تربط بين الإرهابين وشبكات الجريمة المنظمة لغياب أدلة مادية ملموسة إلا أنّه في ظل استمرار الفشل الدولاتي الذي أصبح يميز العديد من الدول لا سيما منها الدول الافريقية، ستجد تلك العلاقة طريقا، خاصة في ظل توفر نفس الظروف السياسية والاجتماعية وحتى الجغرافية منها، بالموازة مع عجز الدول عن مراقبة حدودها وغياب استراتيجية أمنية وقائية فعّالة من شأنها أن تقلص من خطر الظاهرتين على حد سواء[2].

## 3: نشاط الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

ظلت شبكات الجريمة المنظمة تُمارس نشاطاتها في منطقة الساحل الإفريقي عبر العديد من الممرات القديمة التي لا طالما عُرفت بها المنطقة، بسبب غياب الدولة لفترة طويلة من الزمن .

وفي الحقيقة هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تغلغل النشاطات الإجرامية عبر منطقة الساحل الإفريقي:

لقد ساعدت طبيعة تكوين الدولة في الساحل إلى انتشار الأعمال الإجرامية بأنواعها، فالدولة هي نفسها التي تُنتج أو تساعد على خلق الطرق الغير الشرعية بسبب ضعف الأجهزة القانونية والقضائية، مما أدى الى انتشار مظاهرالفساد في أوساط المجتمعات الساحلية بما فيها أجهزة السلطة.

أدى تفاقم النزاعات الداخلية الإثنية إلى شيوع حالة من الفوضى، أجبرت ألآف الأفراد

---

[1]-Mark Taylor, security," development and economies of conflict:problems and responses", Fafo Ais Brief, 2003, p19, in: http://www.fafo.no/pub/rapp/715/index.htm

2- GTZ Drugs and Development Programme," Drugs and Conflict", Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, German Technical Cooperation, September 2003, p12, in: http://www2.gtz.de/dokumente/bib/07-0470.pdf

واللاجئين إلى التنقل القسري وبتالي تشريد العديد من السكان وهو الأمر الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بسبب استمرار الحروب والنزاعات بالمنطقة . والأسوء من ذلك فإنّ هذه الوضعية قد أدت بسكان المنطقة إلى تقديم الولاء الى عصابات الجريمة المنظمة أو المتمردين طمعا للإستفادة من المداخيل المالية للنشاطات التهريب أو سعيا للحصول على الحماية .

هذه العوامل أنتجت ظاهرتين مختلفتين لكنهما متصلتين: فبالموازاة مع اختراق عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود منطقة الساحل والمناطق المجاورة لها كمنطقة غرب إفريقيا، تشهد المنطقة عملية تقسيم المناطق الداخلية بسبب الصراعات المسلحة، هذا الاحتكاك بين الظاهرتين، أدى مع مرور الوقت إلى حدوت تداخل بين المناطق التي تسيطرعليها الدولة وبين المناطق الرمادية، لتُنتج أنماط جديدة ومعقدة من الفواعل والشبكات في المنطقة، ذات طبيعة سياسية، اقتصادية، إثنية وإجتماعية . وهو ما جعل الحدود الفاصلة بين المجالات العامة والمجالات الخاصة تمتاز بالغموض والضبابية، فسمحت بذلك للممارسات الإجرامية بالتكيف والتنقل بكل حرية في المنطقة .[1]

كما لعبت العلاقات التاريخية التي ميزت دول الساحل الإفريقي بفرنسا، دورا أساسيا في انتشار نشاطات الجريمة المنظمة ، يرتبط هذا الدور فيما اصطلح عليه بالدبلوماسية الشخصية أو السرية أو حتى العائلية التي كانت وراء قيام علاقات بين فرنسا ومستعمراتها، تجاوزت بكثير ما يمكن أن تكون عليه العلاقات الطبيعية بشكل تم فيه خلق شبكة معقدة من المصالح، عوضت الدور الذي كان من المفروض أن تقوم به المؤسسات الرسمية بل عطلته في كتير من الأحيان، لكن ما زاد الأمر تعقيدا هو تكاثر الشبكات وتعاظم أدوارها، فإلى جانب شبكة "**فوكار**" الشهيرة، ظهرت إلى الوجود مجموعة أخرى من شبكات المصالح السياسية، العسكرية والإقتصادية هدفها الرئيسي هو الحفاظ على السلطات واستغلال الريع، ولم تعد المؤسسات الرسمية وحدها من يختار ويسير السياسة الفرنسية في افريقيا .

وقد سلط التقرير الذي أصدره مركز التحاليل والتوقعات لوزارة الخارجية الفرنسية سنة 1995، الضوء على فحوى النشاطات التي تقوم بها متل هذه الشبكات، بدء بتبيض الأموال وتهريب المعادن الثمينة والأسلحة، وانتهاء برعاية تجارة المخدارات ودعمها [2].

تلعب الجغرافيا الإنسانية أيضا دورا مُهما في زيادة أشكال نشاطات الجريمة المنظمة، عندما يتم اخضاعها لمنطق العشيرة أو القبيلة، فتساهم بشكل أو بآخر في تشكيل أساليب وطرق التجارة في المنطقة، بحيث أنّ الولاءات الضيقة تقوم بتقسيم وتجزئة الفضاءات الوطنية الخارجة عن رقابة الدولة

[1] Laurence Aïda Ammour ,"La sécurité du sahara et du Sahel: flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au sahel et en afrique de l'ouest", Cahier du CEREM, n° 13, Décembre 2009 , p58, in: http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerem/Cahier_du_cerem_n_13.pdf

[2] Sandrine Tollotin, "fin de l'empire français", **Croissance**, n° 412, fevrier1998,p 35 .

وهو ما يُوفر المناخ لتغلغل الشبكات العابرة للحدود (سواء كانت محلية أو إقليمية سياسية أو اقتصادية)، وبالتالي دمج المنطقة في النظام الدولي لنشاطات الجريمة المنظمة[1].

منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، من القضايا التي لا يمكن تجنبها في العلاقات الدولية، فقد أصبحت تمثل عامل قوي للاندماج في قطار العولمة.

تمتاز هذه الشبكات بالخصائص التالية:

**1**- استفادت هذه الشبكات الى حد كبير خاصة من الناحية المالية في العديد من الدول الإفريقية بسبب طبيعة الإستقطاب الذي ميز فترة أثناء الحرب الباردة .

**2** - السمة الثانية لهذه الشبكات هي قدرتها على العمل في مجالات عدة في آن واحد وتغيير نطاق نشاطها محليا، إقليميا ودوليا أي وفقا لاحتياجاتها ومتطلباتها، مما يجعل من الصعوبة حصرها في اتجاه محدد.

**3** - السمة الثالثة هي أنها أعادت رسم خريطة جديدة للمناطق الجغرافية بحيث خلقت حدود لا تتطابق مع الحدود الوطنية، أين يجري تحديد عملها باستمرار، يجعلها قابلة للتكيف مع كل وضعية جديدة والتغلب على العقبات التي يمكن أن تواجهها .[2]

إنّ حجم وتعقيد هذه الشبكات الإجرامية يستحيل دراستها بصفة مجزأة لأنها مترابطة بشكل وثيق ونحن لا نستطيع فهم حقيقة هذه الظاهرة أي الجريمة المنظمة في الساحل، دون دراستها في إطار كلي وشامل، بسبب أنّ جميع نشاطتها مترابطة ترابطا وتيقا، كما أنّه هناك اعتماد متبادل بين مصادر تمويلها. لكن رغم ذلك ولأغراض التحليل، سيتم دراسة أنواع مختلفة من نشاطات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي بصفة منفردة، وهي منهجية مفيدة لفهم الظروف الخاصة بكل نشاط لذلك سيكون التركيز على مايلي:

-تهريب المنتجات القانونية

-تهريب المخدرات وانتاجها

-تجارة الأسلحة الخفيفة

-الهجرة السرية المرتبطة بالاتجار بالبشر. [3]

[1] Laurence Aïda Ammour Laurence Aïda Ammour ,"La sécurité du sahara et du Sahel: flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au sahel et en afrique de l'ouest",Op.Cit.,p. 59.

[2] Ibid.

[3] Ibid. p59.

**1تهريب المنتجات القانونية .:**

عرفت منطقة الساحل منذ فترة طويلة من الزمن تهريب السلع القانونية عبر حدود دول المنطقة والدول المتاخمة لها، خاصة على الحدود البرية للجزائر ،مالي ،النيجر، موريتانيا والمغرب وقد تمثلت هذه المنتجات خاصة في:

- المواد الغذائية الرئيسية القادمة خاصة بين الجزائر والمغرب .
- وسائل النقل خاصة السيارات وقطاع الغيار.
- مواد التدخين أي السجائر وما شابه ذلك .

يعرف هذا النوع من التجارة بتجارة الغير الرسمية (السوق السوداء) التي تنتشر على نطاق واسع في إفريقيا. ففي البداية كانت تتم المبادلات فقط بين السكان المحليين وظيفتها الأساسية هي سد حاجيات السكان في المناطق الفقيرة التي تعرف نقص حاد في الغذاء، فكانت الوسيلة الوحيدة للحفاظ على قدر من الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي. خاصة وأنّ الحدود لم تكن تمثل حواجز أمام التجارة الغير الرسمية العابرة للحدود الوطنية.[1]

وتعتبر المنافذ البحرية للمحيط الأطلسي أهم الطرق البحرية لمرور المنتجات المهربة، حيث تعتبر "نواكشوط" كميناء حر في المنطقة، نظرا لعدم وجود الضرائب. تباع المنتجات المهربة عادة في المغرب أو للصحراويين الغربين الذين يقومون بمقايضتها بالإبل ،الماعز، أو المواد الزراعية.

أما السجائر فتصل إلى نواكشوط ليتم تهريبها إلى المغرب عن طريق **نواذيبو**، ثم تباع في الأسوق الداخلية لصحراء الغربية ــ **العيون، طانطان**ــ وإلى السنغال والجزائر.

تعتبر الصحراء الغربية بمثابة مركز إقليمي لتوزيع البضائع لجميع دول شمال أفريقيا. حيث يتم نقل البضائع بمساعدة سائقين من دول المنطقة، يتمتعون بخبرة كبيرة ودراية واسعة بمسالك الصحراء، تتراوح أجرة كل واحد منهم ما بين 450 و680 دولار للرحلة الواحدة.[2]

كما تعتبر موريتانيا واحدة من أهم ثلاثة محاور لتهريب السجائر، هي موانئ لومي وكوتونو .

وعموما فقد بلغ الاستهلاك السنوي لسجائر المهربة سنة 2007 بـــ 21 مليار دولار في كل من شمال أفريقيا و11 مليار دولار في غرب أفريقيا.

هناك من يعتقد بوجود اتصال بين المهربين للمنتوجات العادية وبين تجار المخدرات فقد كشفت

---

[1] Ibid. p60.

[2] Ibid.

عملية قامت بها القوات المسلحة المغربية على الحدود الجزائرية المغربية في فبراير 2009، عن تفكيك شبكة للاتجار في المخدرات والسجائر تضم مغربي، موريتاني وعناصر من جبهة البوليساريو المقيمة بتندوف.[1]

**2 تجارة المخدرات:**

يعود إندماج منطقة الساحل في الاقتصاد العالمي لتجارة المخدرات إلى سنوات الثمانينات، قد شملت هذه أنواع المخدرات التالية: الكوكايين وحتى الهروين ولكن بنسب ضئيلة جدا .

أصبحت إفريقيا اليوم تمثل منطقة استراتيجية للتجارة المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية. فحسب الأمم المتحدة فإن عائدات تجارة المخدرات تعادل عائدات دولة متطورة كإسبانيا. يفسر الملاحظون ارتفاع هذه العائدات بسبب القمع الذي تعرضت له عصابات المخدرات في القارة الأمريكية خاصة من طرف الولايات المتحدة وكندا، مادفع هذه الشبكات الى البحث عن طرق ومناطق جديدة تستطيع بواسطتها تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية، خاصة بعد انخفاض نسبة استهلاك الكوكايين في أمريكا الشمالية وارتفاعها في أوروبا، وهو ما دفعها للبح ث عن طرق وممرات قريبة لأروبا فكانت إفريقيا الممر المناسب لذلك. فقد بلغت نسبة المخدرات المستهلكة في أوروبا التي تم تهريبها عبر افريقيا والساحل الافريقي بـــ 27 ٪ .

يختار مهربو المخدرات كغيرهم من الفواعل الاقتصادية الأخرى استراتيجية ذكية تقوم على اقتناء الفرص المناسبة القادرة على التكيف مع التحديات الصعبة، كالتسهيلات التي يوفرها الفساد داخل الدول الضعيفة، وهو إحدى الأسباب الرئيسية التي جعلت من افريقيا تتحول في مدة قصيرة من منطقة عبور الى منطقة استهلاك للمخدرات بكل أنواعها كالحشيش والكوكايين وحتى الهروبين. إذ تقدر كمية الكوكايين التي تمر سنويا عبر دول افريقيا الغربية و دول الساحل الإفريقي بحوالي 40 طن أي ما يمثل نحو 1.8 مليار دولار.

ويمكن حصر الأسباب التي جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تتحول إلى منطقة استقطاب لكارتلات المخدرات في أمريكا الجنوبية لما توفره المنطقة من المزايا التالية:[2]

✓ الطبيعة الصحراوية القاسية لمنطقة الساحل الافريقي فهي أراضي شاسعة يصعب مراقبتها والتحكم فيها.

[1] Ibid.61

[2] Ibid.

- ✓ الدور الذي يلعبه المهاجرون واللاجئون في تهريب المخدرات .
- ✓ ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول الساحل، لأنها مجهزة فقط لضبط الأمن العام وليس مؤهلة للقيام بمهمات البحث والتحقيق المعقدة.
- ✓ انتشار مظاهر الفساد التي شملت كل أجهزة الدولة.
- ✓ وسائل الكشف والمتابعة ضعيفة و متخلفة جدا.
- ✓ قصور النظام القضائي وتخلفه، بما أنّه أصبح هو الآخر عُرضة للفساد، ففي موريتانيا م تقدر عقوبة المهرب بشهر سجن فقط .

أما أهم المخدرات التي تعبر الساحل الإفريقي، فنجد في صدارتها القنب الهندي ثم الكوكايين وبنسب ضئيلة الهروين:

**القنب الهندي:**

يُعلق رئيس المكتب المركزي لمكافحة تجارة المخدرت (Ocrtis) عن انتشار تجارة القنب الهندي في افريقيا بقوله:

" **تلعب افريقيا دورا محوريا... فطرق القنب الهندي تعبر كل من موريتانيا ومالي والمغرب العربي.. ضف الى ذلك يلاحظ ظهور طرق جديدة باتجاه كل من ليبيا ومصر**" .[1]

يتم تهريب القنب الهندي في إفريقيا انطلاقا من كولومبيا وفنزويلا والبرازيل لتمر عبر موانئ غينيا بيساو والرأس الأخضر في الشمال وغانا في الجنوب. بعدها تقسم شحنات المخدرات بين كل من نيجيريا (مع وجود شبكة من الموزعين الأروبين)، غينيا، السنيغال، وصولا الى المغرب والجزائر.

يمكن إرجاع أسباب انتشار زراعة القنب الهندي سواء في منطقة الساحل أو المناطق المتاخمة لها كالمغرب مثلا، إلى الأرباح الهائلة التي تحققها زراعة القنب الهندي مقارنة بالمنتوجات الزراعية الأخرى، إذ تقدر الأرباح التي يتحصل عليها المزارعون في المغرب بـــ200 مليون دولار و12مليار دولار بالنسبة للتجار المخدرات، وبتالي تساهم زراعة هذا النوع بطريقة أو بأخرى في تقليص مستوى الفقر الذي يعانيه المزارعين في المناطق الريفية و حتى في المناطق الحضارية[2] .

و هو ما يفسر احتلال المملكة المغربية الصدارة في إنتاج القنب الهندي برغم من السياسة الجديدة التي اعتمدتها المملكة في محاصرة الظاهرة منذ 2005، حيت سجلت تراجع إنتاج المساحات الزراعية من القنب الهندي من 134000 هكتار إلى 50 000 هكتار سنة 2008 .لكن في المقابل ذلك أدت إلى تحول المهربين نحو تجارة الكوكايين .[3]

---

[1] Ibid,p63.

[2] Ibid.

[3] Ibid.64

كما أصبحت الجزائر هي الأخرى في السنوات الأخيرة تعرف طرق ومسالك جديدة لتهريب القنب الهندي عبر الحدود المغاربية الجزائرية أي في الجهة الجنوبية الغربية من الوطن انطلاقا من بشار، لتمر عبر تونس ثم ليبيا بواسطة ورقلة والوادي، وهذا خلافا لما كان معروفا في السابق حي ث كانت تمر عبر وهران. ويرجع المختصين هذا التحول في إستراتيجية المهربين، إلى الخناق الذي فرضته الدول الأ وروبية على حدودها، حيت كانت الموانئ الإسبانية، الفرنسية، البرتغالية وحتى البلجيكية أهم طرق أساسية لدخول المخدرات إلى أروب .

ضف إلى ذلك فإنّ غلق الحدود المغربية الجزائرية أدى إلى تحول الجزائر من مركز عبور إلى مركز إنتاج المخدرات كإنتاج مادة الهروين بمنطقة أدرار [1] .

**تهريب الكوكايين:**

رغم أنّ الكوكايين لا يتم إنتاجها في إفريقيا إلا أنّ إحصائيات الانتربول قدرت كمية الكوكايين التي تروج سنويا بإفريقيا الغربية و منطقة الساحل الإفريقي بـــ 1,8 دولار.[2]

فمنذ سنوات التسعينات أصبحت تجارة الكوكايين تعرف نشاطا متزايدا في هذه المناطق، تقودها أكبر كارتلات المخدرات في أمريكا الجنوبية، إذ تصل الكوكايين إلى **غينيا بساو وسرليون** عن طريق البحر لتنتقل بعد ذلك إلى السنغال وموريتانيا ثم إلى المغرب والجزائر لينتهي بها الأمر بأوروبا.

أما الطريق البري للكوكايين فيمر عبر موريتانيا والمغرب، بخلاف ذلك فإن الطريق الجوي يمر عبر الدار البيضاء ومالي.[3]

تحولت موريتانيا بالتدريج إلى سوق كبيرة لتهريب الكوكايين القادمة من السنغال والمغرب ليتم نقلها من موريتانيا إلى أوروبا بواسطة الحاويات المخصصة لنقل وتصدير الأسماك.

أما المغرب وكما تم الاشارة إليه سابقا، فإنّ محاصرة الدولة لتجارة القنب الهندي جعل العصابات الاجرامية تتحول نحو تجارة الكوكايين*.

في الجزائر –التي تعتبر منطقة عبور– يتم نقل الكوكايين الآتية من الجنوب خاصة من مالي

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.p65

[3] Ibid.

* يتم تهريب الكوكاين مؤخرا عن طريق تقنية جديدة متبتكرة هي تهريب الكوكاين في معدة الانسان.

والنيجر لتعبر ليبيا وتونس عن طريق مدينة تيارت .

إنّ ما يزيد الأمر تعقيدا هو تورط الطبقة السياسية في نشاطات تهريب الكوكايين في العديد من دول المنطقة، حيث كشف الانتربول مؤخرا عن مخابر سرية كيميائية لصناعة المخدرات الاصطناعية بخليج غينيا وجزر الرأس الأخضر، كان من أهم الاشخاص المتورطين في العملية نجل الرئيس الغيني السابق **موسى كونتي Moussa Conté**.

إنّ هذا الاسقطاب الذي أصبحت تعرفه إفريقيا لشبكات الجريمة المنظمة في أمريكا الجنوبية، جعلها تثير مطمع شبكات تجارة المخدرات في كل العالم حيث أشار تقرير الأمم المتحدة للمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة الى ما يلي: "يبدو أن تجار الهروين الايرانين والأفغانين يسعون لجعل افريقيا مركزا لتجارتهم ".[1]

**<u>تجارة الأسلحة الخفيفة:</u>**

حسب الأمم المتحدة، فإن الأسلحة المُهربة التي تدخل سنويا غرب إفريقيا، تأتيها من دول أوروبا الوسطى والشرقية، روسيا، الصين وبلدان أفريقية أخرى. حيث يتم إدخال العديد من الأسلحة الى إفريقيا بطرق قانونية، لكن انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش يؤدي إلى تسريب هذه الأسلحة من جديد إلى فواعل غير قانونية .[2] فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية، توجد حوالي 100 مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء إفريقيا، حيث تبلغ حصة افريقيا الغربية لوحدها 8 ملايين قطعة، كما تحتوي منطقة الساحل على 100000 كلاشنيكوف، تعود غالبية هذه الأسلحة في معظم الأحيان إلى المخزونات العسكرية القديمة لدول حلف وارسو، يتم التخلص منها عبر تهريبها الى افريقيا .[3]

إنّ ما يزيد من صعوبة مراقبة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة هو تعقيدها وتعدد أطرافها، خاصة مع ظهور السماسرة الذين يمثلون حلقة الوصل بين المشتري ،البائع، الناقل والمقرض وشركات التأمين من أجل ترتيب عمليات نقل الأسلحة مما يجعل من الصعب السيطرة ومراقبة هذه الأطراف، خاصة في ظل استغلالها للثغرات القانونية، وتزويرها للوثائق الإدارية بالتواطؤ مع إطارات مهمة داخل الدولة وهي الحلقة الأخطر في هذا النوع من النشاطات، إذ تبث تورط العديد من المسؤولين العسكريين والسياسيين على أعلى المستويات في صفات شراء الأسلحة، ولعل هذا ما يُميز

[1] Ibid.

[2] Protocole contre la fabrication et le trafic illicites d'armes à feu,le 3 juillet 2005, in: www.unodc.org

[3] Laurence Aïda Ammour Laurence Aïda Ammour ,"La sécurité du sahara et du Sahel: flux, réseaux et circuits de la criminalité organisée au sahel et en afrique de l'ouest",Op.Cit.,p.67

تجارة الأسلحة عن تجارة المخدرات، لأن هذه الشبكات –أي أجهزة الدولة – هي الأقدر من ناحية التنظيم والتجهيز على تأمين و نقل الأسلحة المهربة، وكمثال حي على ذلك استطاعت شبكة إجرامية من تهريب كمية معتبرة من المسدسات داخل حاويات مستوردة من مصر تم نقلها إلى الدول الإفريقية عبر الجزائر وذلك بتواطؤ المصالح الجمركية .[1]

أخيرا يمكن رصد ظاهرتين ساهمتا بطريقة أو بأخرى في استفحال هذا النوع من النشاطات الإجرامية في منطقة الساحل الإفريقي:

- بسبب انتشار الصراعات الداخلية والحروب الأهلية وفي ظل عجز العديد من دول الساحل على حماية المواطنين وتأمين حياتهم، خاصة في المناطق الشاسعة التي يصعب التحكم فيها ومراقبتها، سهّلت الدولة في المقابل ذلك للمواطنين الحصول على الأسلحة لحماية أنفسهم، ومن جهة أخرى وافقت الدولة بتسلّح بعض القبائل حتى تستطيع ضبط النظام العام في المناطق النزاعية، نتيجة عجز الدولة عن القيام بذلك . وهو ما ساهم بشكل أو بآخر في انتشار تجارة الأسلحة بمنطقة الساحل الإفريقي .
- أما الظاهرة الثانية والتي يمكن اعتبارها جديدة بالمنطقة وهي عامل الإرهاب الذي ساعد إلى حد كبير على انتشار تجارة و تهريب الأسلحة بمنطقة الساحل الإفريقي، نتيجة لحدوت تقارب بين عصابات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية بالمنطقة. فقد أدى هذا الاحتكاك إلى وجود نوع من الاعتماد المتبادل بين الطرفين، حيث تقوم الجماعات الإرهابية بحماية تجار الأسلحة وتأمين تنقلاتهم، وبالمقابل فقد سهلت عصابات الأسلحة للجماعات الإرهابية الاستقرار والتوغل في منطقة الساحل الإفريقي نتيجة لخبرتهم السابقة بمسالك المنطقة .

تكمن خطورة هذا النوع من نشاطات الجريمة المنظمة هو أنّها كانت وما زالت تمثل عاملا محفزا لتغذية الصراعات الإقليمية والتمردات الداخلية فهي التي موّلت بسلاح الصراع في كل من كوت ديفوار وغينيا بيساو وليبيريا وسيراليون، إضافة لمتمردي التوارق في كل من المالي والنيجر .[2]

**<u>الهجرة السرية المرتبطة بالاتجار بالبشر:</u>**

عند دراسة واقع الهجرة بصفة عامة في منطقة الساحل الإفريقي يمكن التميز بين ثلاث فئات من المهاجرين:

---

[1] Ibid. p67.

[2] Ibid.p 68.

– **الفئة المستقرة التي تهاجر بهدف الاستقرار:** هذا نمط من الهجرة معروف منذ القديم ويدخل ضمن الهجرة الطبيعية، تتجه عادة حركة الهجرة داخل دول القارة الإفريقية.

1 - **الفئة العابرة التي تتخذ منطقة المغرب العربي محطة عبور** : في هذا الصنف تنشط حركة الهجرة السرية خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية، تزامن ذلك مع سياسة تضيق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب، ما دفع العديد من المهاجرين يبحثون عن الطرق الغير الشرعية للوصول إلى العالم الآخر، إحدى هذه الطرق هي المرور عبر دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية، لكن الكثير منهم تعذر عليهم ذلك فانتهى بهم المطاف إلى الاستقرار في دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر إلى حد كبير تمركز جاليات افريقية متنوعة بمنطقة الجنوب الجزائري (تمنراست).

2 - **فئة المهاجرين المهربين التي تنشط في ميدان التهريب بمختلف أشكاله:** تصنف هي الأخرى ضمن الهجرة السرية وهم الذين يتم استغلالهم من طرف شبكات الجريمة المنظمة فى أعمال التهريب والإجرام.

في الحقيقة فإن تقديرات لعام 2008 لمعدل الهجرة الدولية للدول الخمس موضوع الدراسة لا تدل على وجود معدلات سلبية للهجرة باستثناء في المالي، ولكن تبقى هذه المعدلات لا تنفي غياب حركات للهجرة على أرض الواقع.[1]

فعلى سبيل المثال فإن تقارير البنك الدولي لسنة 2005، قد قدر نسبة المهاجرين في موريتانيا بـــ 3 ٪، أي أكثر من 100،000 شخص قد هاجروا نحو أربع مناطق جغرافية: [2]

- باتجاه دول غرب أفريقيا، خاصة السنغال، نيجيريا وغامبيا.
- باتجاه إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- تليها الهجرة إلى أوروبا ولاسيما فرنسا وإيطاليا
- وأخيرا باتجاه أمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المالي فلا طالما مثلت أعلى معدلات الهجرة بامتياز بين دول المنطقة، سواء الهجرة داخل القارة نفسها **intracontinentale** أو باتجاه القارات الأخرى **intercontinentale**، حيث يقدر عدد المهاجرين ب 1.2 مليون أي ما يعادل 9 ٪ من السكان، في حين يبلغ عدد المهاجرين إليها أقل من 50 000، وتعد فرنسا الدولة الأهم خارج القارة التي تستقطب أكبر عدد من المهاجرين الماليين، فوفقا

[1] Ibid.42.

[2] Ibid.p43.

لتصريحات الوزارة الفرنسية لسنة 2009، فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين الماليين بلغ ما يقارب 50 000 مهاجر في فرنسا. وعموما فإن الدول الرئيسية التي يهاجر إليها ماليين بترتيب نجد الكوت ديفوار، بوركينا فاسو، نيجيريا، فرنسا، النيجر، الغابون وأخيرا السنغال .

أما بالنسبة لنيجر فقد قدرالبنك الدولي عدد المهاجرين النيجريين ب 438000 مهاجر سنة 2005، أي ما يمثل 3 ٪ من السكان، وذلك في اتجاهين رئيسيين:

- الاتجاه الأول: هو في داخل القارة باتجاه دول غرب أفريقيا أي الكو ديفوار، بوركينا فاسو، نيجيريا تشاد والبنين والتوغو.
- أما الاتجاه الثاني: هو خارج القارة، أي باتجاه فرنسا وايطاليا. [1]

وفي الاتجاه المعاكس فإن النيجر هو مقصد للمهاجرين من دول مختلفة، حيت يبلغ عدد المهاجرين المقيمين بها بـــ 000 124 مهاجر، ينتمي معظمهم إلى دول غرب أفريقيا.

يمكن تفسير ظاهرة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي من جهة، بوجود روابط منطقية تقليدية تربط مجال جغرافي سياسي معين، ومن جهة أخرى يمكن أن يفسر بقرارات جيوسياسية معينة

"décisions géopolitique" على سبيل المثال في سنة 1960 وصل في مالي إلى سدة الحكم نظام اشتراكي معادي للملكية الخاصة بقيادة الرئيس **موديبو كيتا Modibo Keita**، في المقابل كانت ساحل العاج يقودها نظام الرئيس **هوفويه بوانيي ( Houphouët-Boigny )**الذي استطاع أن يؤسس لسياسة تنموية أكتر فاعلية مقارنة بالنظام المالي، هذا الأخير قام بإلغاء الفرنك الأفريقي ليحل محله نظام الفرنك المالي في الفترة الممتدة بين 1962 و1984، ما أدى إلى خروج مفاجئ للفرنك الإفريقي من المنطقة، أوقع البلاد في أزمة اقتصادية شديدة ساعدت على هجرة عدد لا بأس به من ماليين نحو مناطق أكتر ضمانا لفرص العيش لاسيما في ساحل العاج، وبتالي فإن إخفاق أي نظام في تحقيق التنمية الاقتصادية الضرورية في فترة معينة، قد يؤدي إلى دفع حركة الهجرة خارج حدود الدولة .

من زاوية أخرى يمكن تفسير ظاهرة الهجرة بمنطقة الساحل وكغيرها من المناطق الأخرى في القارة الإفريقية بوجود تصور معين لدى الأنظمة السياسية يساعد بطريقة غير مباشرة على تعزيز ظاهرة الهجرة وهذا انطلاقا من افتراضين أساسيين: [2]

- ✓ تساعد الهجرة على التخفيف من حالة الاستياء لدى المواطنين بسبب التحويلات المالية المرسلة من الخارج.

[1] Gérard-François Dumont, "la sécurité du sahra et du sahel: la géopolitique des population du sahel",Op.Cit., p 43.

[2] Ibid. p 43.

- ✓ تساعد الهجرة على التخلص من جيل من الشباب الساخط على الأوضاع السيئة التي يعيشها ما قد يدفعه إلى مواجهة النظام العاجز عن تحقيق مطالبه وتطلعاته نحو بناء مستقبل أفضل.

تشكل الصراعات والحروب في منطقة الساحل الإفريقي عاملا من عوامل اللاامن واللااستقرار تدفع السكان واللاجئين إلى هجرة واسعة النطاق، فتؤدي إلى ما يسمى بظاهرة الهجرة السرية في المنطقة، لكن يجب التنبيه في هذا الإطار أن ظاهرة الهجرة السرية لا تمثل في حد ذاتها تهديدا للأمن كما يعتقده البعض، ولكن قد تصبح كذلك إذا توفرت مجموعة من المعطيات والظروف المناسبة كاليأس والإحباط الذي قد يتعرض له المهاجرين فتستغله شبكات الجريمة المنظمة في تنفيذ أعمالها الإجرامية.[1]

حيت تفيد معظم التقارير الدولية أنّ عصابات الجريمة المنظمة قد وجدت في المهاجرين الغير شرعيين واللاجئين فرصة اقتصادية في تنفيذ مخططاتها انطلاقا من إفريقيا إلى أوروبا. وبتالي إذا كان الوضع غير القانوني للمهاجرين قد جعلهم منكشفين أمام العصابات الإجرامية فهذا لا يعني بالضرورة أن يتحول كل المهاجرين السرين إلى مجرمين.[2]

كما تتقاطع الهجرة السرية في كثير من الأحيان مع ظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق المتاجرة بالمهاجرين من طرف شبكات الجريمة المنظمة، حيث يقومون بتهريبهم إلى الخارج تمهيدا لاستغلالهم في أعمال الجنس أو الأعمال الشاقة. تزداد خطورة هذه التجارة في ظل ضعف نظام العقوبات في دول الساحل الإفريقي وفي إفريقيا بصفة عامة، الذي يسمح بالمتاجرين بالبشر بالإفلات من العقوبة، إذ يقول **أنطونيو ماريا كوستا**، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في هذا الشأن

> **" إن المتاجرين يستغلون ضعف الملاحقة القانونية وقلة التعاون الدولي، وإن ضعف معدل إدانة مرتكبي جريمة الاتجار بالبشر يثير قلقا ويحتاج إلى مواجهة وهناك مشكلة خطيرة وهي أن ملاحقة المتاجرين تعرض الضحايا إلى مجازفات ضخمة للمشاركة في الشهادة ضد المتاجرين وفي ظل انعدام برنامج حماية الشهود لن يتقدم الضحايا ولن تكون هناك ملاحقة فعالة للمتاجرين. "**[3]

## الرهانات الأمنية للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:

---

[1] Ibid. p 73.
[2] Ibid.
[3] هبة فاطمة معريف، المرجع السابق الذكر، ص 86

سيكون التركيز على الرهانات الأمنية للجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي –وهي كتحصيل حاصل لما تم التطرق إليه من قبل– على عاملين أساسين يفسران إلى حد بعيد طبيعة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، كما أنهما يُحددان طرق التعامل مع الظاهرة وإيجاد الآليات المناسبة لمكافحتها .

***الفساد عامل أساسي لانتشار الجريمة المنظمة:**

إنّ تورط الدولة في نشاطات الجريمة المنظمة يتضح من خلال ممارسات إطاراتها ومسؤوليها في أعمال التهريب ــ يلاحظ أن الشبكات الشرطة، الدرك والجيش تربطها علاقات عائلية في كثير من الأحيان ــ وهذا ما يسمح تحويل النشاط الغير قانوني إلى نشاط قانوني تستفيد منه فواعل خارجية . إنّ هذه الظروف جعلت يُنظر إلى ظاهرة الفساد على أنّها ليست جريمة و إنّما إعادة توزيع الغنائم بين أجهزة الدولة، أكبر مثالا على ذلك تورط الرئيس الموريتاني السابق في نشاطات التهريب التي يتم اقتسام عوائدها بين عائلة أصحاب الرئيس.[1]

*** دور الجريمة المنظمة في تغذية الصراعات:**

تستغل شبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل سواء كانت محلية أو عابرة للحدود، العائدات المالية لنشاطاتها إما في تكديس الثروة أو في تغذية الحروب والصراعات، هذا التنوع يخلق تقاطع بين الصراعات والأنشطة الإجرامية في المنطقة.[2]

في هذا المعنى، فإنّ الجريمة المنظمة تمثل خطرا استراتيجيا في المنطقة يمكن أن يزعزع الاستقرار في الدول التي تعاني الفساد، من خلال المظاهر التالية:[3]

- السيطرة على مناطق معينة(مناطق الحروب خلق مناطق لإنتاج وتوزيع المخدرات).
- زعزعة اقتصاديات الدول كتبييض الأموال .
- إنتاج العنف داخل المجتمعات خاصة بين اللاجئين والمهاجرين.
- كونها محرك في كثير من الأحيان للعديد من الصراعات الداخلية .
- إنّ الترابط بين الصراعات يفسر في حقيقة أن الهياكل الإجرامية دائما بحاجة إلى تطوير الأنشطة القطاعية. هذا التقسيم للقطاعات يسمح باستمرار و تكثيف نشاطاتها خاصة في الأقاليم التي ينعدم فيها القانون، فيساعدها على التكيف مع كل مأزق جديد. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى التهديدات فيعقد من عملية مكافحة الجريمة المنظمة .

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق قابلية للإختراق من قبل التنظيمات الإرهابية

[1] Ibid. p77.

[2] Ibid .p78.

[3] Ibid .

أو شبكات الجريمة المنظمة لما توفره من ملاذ آمن للأنشطة الغير شرعية، فموقعها الجغرافي جعلها منطقة سرية بامتياز، بحيث يمكن اخضاعها لاختبارات الأسلحة (الأسلحة الكيميائية والباليستية، والتدريب الجوي الخ....)، لهذه الأسباب قد تجد بعض الدول نفسها متورطة في النشاطات الاجرامية. لكن يجب التعامل بالحذر شديد مع هذه المسألة، فقد تلجأ بعض القوى إلى تضخيم هذه التهديدات من أجل ممارسة نفوذ معين، والتموضع في هذا الفضاء الإستراتيجي بالمنطقة لاسيما منها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترغب كغيرها من القوى المتنافسة الأخرى تحديد مواقع معينة داخل هذا الفضاء الجيوسياسي والجيواقتصادي.

## المطلب الثالث: الساحل الإفريقي كمنطقة استقطاب للقوى الدولية:

رغم أن منطقة الساحل الإفريقي تزخر بموارد باطنية هامة كالذهب، النفط، الغاز، الحديد، الفوسفات، النحاس، القصدير واليورانيوم، وهي الثروات التي جعلت المنطقة محل أنظار العديد من القوى الخارجية. إلا أنّه يجب التأكيد على ملاحظتين أساسيتين:

**الملاحظة الأولى:** أنه لا يمكن فهم الأهمية الحقيقية والإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي بمعزل عن المناطق المجاورة لها والتي تتقاطع فيما بينها لتفسر الى حد كبير ذلك الإهتمام المفاجئ بالمنطقة من قبل القوى الفاعلة في النظام الدولي، فأهمية المنطقة من ناجية الجيوبولتيكية تُشبه الى حد بعيد الأهمية التي حُضيت بها منطقة بحر قزوين، وهي المنطقة التي أخفت ورائها صراع القوى الراغبة في التحكم في مصادر النفط والممرات المؤدية إليها، ما جعلها تمثل أحد أهم العوامل المحفزة للصراع بالمنطقة، حيث تعتبر منطقة خليج غينيا من أهم المناطق الاستراتيجية المتاخمة لمنطقة الساحل الإفريقي وتأمينها يجب أن يمر عبر تأمين منطقة الساحل الإفريقي.[1]

**الملاحظة الثانية:** أنه لا يمكن الحديث عن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي دون الحديث عن المكانة المهمة التي تمثلها السودان ضمن استراتيجيات القوى الكبرى والفاعلة في النظام الدولي، بسبب ما يزخر به هذا البلد من إمكانيات وموارد باطنية ونفطية هائلة جعلته مطمع العديد من القوى الدولية والإقليمية .

إذ تعتبر السودان أكبر الدول الإفريقية مساحة، فهي تمثل عمقا استراتيجيا لمصر، وملتقى العالم الإفريقي والعالم العربي، كما تتوسط المعبر الرئيسي لنهر النيل (الذي يشمل حوض النيل بأكمله) وتطل على البحر الأحمر، كذلك تحتل السودان مكانة استراتيجية مهمة في قلب الساحل، لما تحتويه على ثروات باطنية ومعدنية هائلة .

[1] Mehdi Tej,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l’importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit., p17

وبتالي إنّ كل ما يحدث في دارفور وبعض الأجزاء السودانية هو انعكاس لمنافسة قوية بين قوى دولية وإقليمية معينة تسعى للتأثير في الفضاء الجيوسياسي للقوس الساحلي بصفة عامة والسودان بصفة خاصة. [1]

في هذا السياق فإنّ طرح مذكرة توقيف ضد رئيس الدولة السوداني عمر البشير في 4 مارس2009 بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية، تُفسر في الحقيقة بصراعات بين قوى خارجية معينة، فبالنسبة للبعض فإنّ القضية تتجاوز الأطر الإنسانية والقانونية وترتبط أكثر من جهة بديناميكيات الصراع حول السلطة، ومن جهة أخرى محاولة تبرير تدخل بعض الأطراف الأجنبية في المسألة السودانية تسعى في نهاية المطاف إلى التعجيل بالانفجار الداخلي في السودان، ولقد تدعم هذا السيناريو بعد استفتاء 2011 حول جنوب السودان، الذي أدى إلى قيام دولة مستقلة بجنوب السودان تدعمها قوات معادية للحكومة المركزية في الشمال ولمصر. ولا شك أنّ هذه الأحداث ستؤدي إلى تغييرات إقليمية جيوبوليتيكية عميقة بالمنطقة. لأنّ قيام دولة مستقلة بجنوب السودان في قلب منطقة تتميز بتنافس شديد بين قوى متصارعة حول السودان كإثيوبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بعض الدول الأوروبية، بالإضافة إلى إسرائيل سيزيد الأمر تعقيدا، خاصة إذا تم ربط ذلك بأزمة المياه المحتملة، و التي سيكون لها دور كبير في تغذية العديد من الصراعات بالمنطقة، كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على التوازنات الجيوبوليتيكية للمنطقة في المستقبل.[2]

**1. <u>التنافس الأمريكي الصيني حول المنطقة:</u>**

يمكن اعتبار حالة السودان كنوع من الاختبار لمدى ارتباط القوتين المتنافستين الولايات المتحدة والصين بالقارة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة .

إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لإستراتجية معينة إلى محاصرة التوجه الجيوسياسي الصيني في إفريقيا من خلال محاولة تشويه أسس السياسة الصينية في إفريقيا، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وما إلى ذلك.

تمثل منطقة دارفور شمال السودان النقطة الساخنة في الصراع بين الولايات المتحدة والصين من أجل السيطرة على النفط الإفريقي، إذ تعتبر السودان المصدر الرابع للتزود بالنفط بالنسبة إلى الصين، أي ما يمثل7 ٪ من الواردات النفطية الصينية.

فالمخاوف الأمريكية مرتبطة بالطموحات الإستراتيجية الصينية في المنطقة، إذ يبدو أنّ الهدف الصيني البعيد المدى هو التقدم من الشرق نحو غرب إفريقيا، قصد إنشاء خط أنابيب يربط بين الحقول

[1] Ibid.
[2] Ibid. p 18.

النفطية في تشاد، النيجر، نيجريا، والسودان ليتم نقل النفط عبر ميناء السودان باتجاه البحر الأحمر، وهو الأمر الذي قد يتعارض مع المصالح الأمريكية في خليج غينيا، ويهدد مشاريعها المستقبلية الطامحة إلى ربط النفط الموجود في منطقة الساحل الإفريقي باستثماراتها النفطية الضخمة الموجودة في غرب إفريقيا وتحديدا في منطقة خليج غينيا .[1]

**الخريطة رقم: مناطق انتشار النفوذ الصيني في إفريقي**

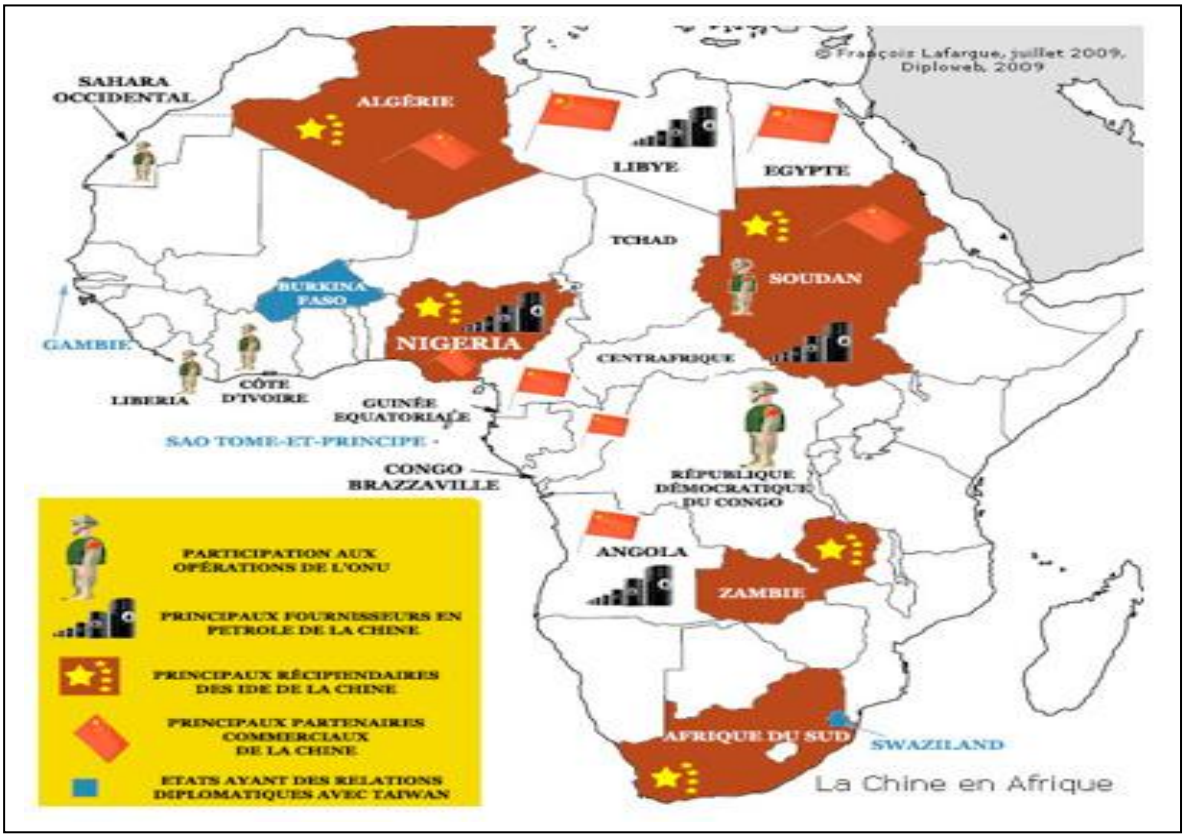


http://www.realpolitik.tv/new/wp-content/uploads/2010/12/2_la-chine-en-Afrique-286x300.jpg

## 2.الدور الفرنسي في المنطقة:

تعتبر فرنسا من أكثر الدول ارتباطا بمنطقة الساحل، بحكم العلاقات التاريخية التي تربطها بمستعمراتها في دول الساحل الإفريقي، فهي ترى في الساحل منطقة نفوذ فرنسية، يجعلها تنظر بتحفظ إلى كل القوى المتنافسة في المنطقة، لاسيما منها الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

وتتركز الأبعاد الإستراتيجية الفرنسية في الساحل حول تأمين الاستثمارات الفرنسية في مجال اليورانيوم بالنيجر، إذ يعتبر القطاع النووي في فرنسا من مسائل الأمن القومي الفرنسي، فالزيادة على

[1] Ibid, p19.

أهميته العسكرية، تعتمد فرنسا عليه كلية في مجال توليد الطاقة . ولا يمكن تجاهل في نفس الوقت المصالح الفرنسية المرتبطة بمشروع خط الأنابيب لنقل الغاز ( TSGP) من إفريقيا باتجاه أوروبا والذي من المنتظر أن يقلل إلى حد كبير من العجز الأوروبي في مجال التزود بالغاز الطبيعي.[1]

**3.الدور الروسي في المنطقة:**

تسعى روسيا أيضا إلى إيجاد دور لها في منطقة الساحل الإفريقي معتمدة في ذلك على القنوات الدبلوماسية، حيت تحاول إبراز نفسها ليست كقوة متنافسة، وإنما كقوة مسئولة وحريصة على الحفاظ على سيادة السودان. لكن في واقع الأمر فإنّ روسيا لا تختلف كثيرا عن الصين فهي تحاول قدر المستطاع استغلال "الثغرات الغربية" لتعزيز وجودها ونفوذها في السودان، وحتى في منطقة الساحل. مثلما عززت وجودها ونفوذها بقوة في نيجيريا من أجل التأثير في مشروع خط أنابيب لنقل الغاز (TSGP)*، وهو الخط الذي سيربط منطقة "واري" ( Warri ) في نيجيريا بمنطقة "بني صاف" بالجزائر، من المحتمل أن يباشر عمله سنة 2016، هذا المشروع الذي يُعتقد أنه سيؤدي إلى اضطرابات جيوسياسية عميقة بمنطقة الساحل الإفريقي[2].

**4 .الدور الأوروبي في المنطقة:**

أخيرا يمكن التعرض إلى الدور النسبي للإتحاد الأوروبي في المنطقة ولو أنه بقي محدودا بسبب النفوذ التاريخي لبعض الدول الأوروبية في منطقة الساحل،لاسيما منها فرنسا .

في هذا السياق يمكن الإشارة فقط إلى العملية التي تبنها الإتحاد الأوروبي بصفة رسمية في المنطقة من خلال القوات (Eufor ) التي قادها الاتحاد الأوروبي سنة 2008 في كل من تشاد و إفريقيا الوسطى تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من أنّ هذه القوات حاولت أن تكون محايدة وأن يقتصر دورها على ضمان سلامة اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني. [3]

**5. دور القوى الإقليمية الأخرى في منطقة الساحل الإفريقي:**

**1 .الدور الإسرائيلي في المنطقة:**

[1] Pierre Barbancey, "Sahel,entretien avec Mehdi Teje , France, **Humanité**, N° 20436, le 29 Juillet 2010, in : http://humanite.fr/28_07_2010-sahel-entretien-avec-mehdi-taje-450752

* من وجهة النظر الروسية فإن هذا الخط سيوفر للإتحاد الأوروبي ورقة ضغط، تقلل من نسبة تبعيته للغاز الروسي في المستقبل.

[2] Mehdi Teje,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit., p 21.

[3]. ibid,p 21 .

تسعى إسرائيل إلى التأثير في الفضاء الساحلي من أجل تحقيق هدفين اثنين:

- محاولة إضعاف دولة عربية تمثل العمق الاستراتيجي لمصر، وتهديد الأمن المائي لهذا البلد .
- إنّ تشجيع إقامة دولة جنوبية في السودان "صديقة" لإسرائيل، هي خطوة مهمة لتحقيق طموحاتها في منطقة الساحل الإفريقي.

هناك العديد من القرائن التي تؤكد السياسة النشطة لإسرائيل في المنطقة، إذ تبث فعلا تورط إسرائيل في تقديم أسلحة متطورة للمتمردين في دارفو، والدليل على ذلك هو سرعة تحسن الإمكانيات اللوجستيكية للمتمردين في وقت قصير جدا.

كما لا يجب التغاضي أيضا عن الدعم التي تقدمه إسرائيل للحكومة التشادية في مواجهة الخرطوم، فقد تحولت المنطقة إلى سوق حقيقية للأسلحة إسرائيلية. هذا الدعم الإسرائيلي يمكن تفسيره من خلال عدة معطيات:

- تعدد العلاقات بين إسرائيل وحركات التمرد الرئيسية خاصة منها الحركة من أجل المساواة والعدالة.
- تعليم المتمردين تقنيات القتال خاصة داخل المخيمات الإريترية.
- مساندة اللاجئين القادمين من دارفور من خلال الحضور الفعلي الإسرائيلي في مواقع اللاجئين لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة.[1]

**2 الدور الليبي في المنطقة:**

تعتبر ليبيا من بين الدول التي تمتلك سياسة خارجية متجذرة في منطقة الساحل الإفريقي، مبنية على علاقات شخصية متينة تربط الرئيس الليبي معمر القذافي بالعديد من رؤساء دول المنطقة.

فلا طالما عُرفت ليبيا بطموحاتها الجيوسياسية اتجاه بلدان الساحل الإفريقي، جعلها تستعمل حتى الوسائل العسكرية في الماضي من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة. هذه الأهداف التي كانت ممزوجة في غالب الأحيان بخطابات إيديولوجية كالدعوة إلى نشر القومية العربية، حيت شاركت ليبيا بقوة في تعريب دارفور في ظل العلاقة القوية التي كانت تربط النظام الليبي برئيس الحكومة السوداني السابق الصادق المهدي، هذا الأخير الذي سمح لليبيا في فترة معينة باستعمال دارفور كقاعدة لضرب النظام التشادي ومحاولة الإطاحة بنظام **حسين حبري**. عن طريق تأسيس مليشية عسكرية مؤلفة من عناصر سودانية، ليبية وتشادية معارضة .

يرى المتتبعون أنّ ليبيا قد غيرت من سياستها في السنوات الأخيرة بالمنطقة، من خلال المزواجة بين الآليات الاقتصادية والسياسية، أي أنّها تحاول لعب دورا مزدوجا كما يسميه البعض،

[1] Mehdi Tej,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit., p19.

فمن جهة تحاول التظاهر على أنها قوة قارية تسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، وتقديم نفسها للأوروبيين على أنها الوسيط المناسب لحل النزاعات بإفريقيا، يتجلى ذلك من خلال مساعيها الحثيثة في تسوية النزاع في كل من تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى .[1]

ومن ناحية أخرى تقوم في الخفاء بتدعيم ماليا وربما حتى عسكريا متمردي دارفور في شمال السودان، إلى جانب تدعيم متمردي التوارق في كل من مالي والنيجر، وهو ما دفع العديد من المحللين يعتقدون أنّها قد تلعب دورا مهما في زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي في المستقبل.

خاصة وأنّ ليبيا لها أهداف أخرى في منطقة الساحل الإفريقي مرتبطة بتوسيع مشروع " الدفق الخضراء" )• (**Greenstream**إلى حقول النفط المتواجدة في تشاد ودارفور.[2]

### 3 .الدور الإيراني في المنطقة:

يذهب العديد من المحللين إلى التأكيد على الدور المتنامي الذي أصبحت تلعبه طهران في منطقة الساحل الإفريقي، وإن كان هذا الدور يركز على الوسائل الدبلوماسية.

يمكن تفسير هذا الاهتمام الإيراني بالمنطقة بوجود طوائف شيعية على طول الساحل الإفريقي، حيث تنتشر الأقلية الشيعية بصفة خاصة في كل من موريتانيا، السنغال، مالي والسودان.

في الاتجاه المقابل هناك من يعتقد أن طهران تمارس أيضا في الخفاء نوع من الدبلوماسية السرية، تعتمد في ذلك على الجهاز المخابراتي الإيراني وبعض العناصر من حزب الله اللبناني، بهدف التأثير في النفوذ الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، إضافة إلى محاولة التأثير في توجهات مصر.

ما يؤكد صحة هذا الطرح هو ما نقلته **وكالة ستراتفور (Stratfor)** الأمريكية في رسالة إخبارية بتاريخ 26 مارس 2009: " قامت إيران بتكليف عناصر من حزب الله يمتلكون وثائق مزورة بغرض شراء أسلحة غير مشروعة من تجار سودانيين"، ولعلّ هذا ما يفسر إلى حد بعيد قيام إسرائيل في منتصف شهر يناير 2009 خلال الحرب على غزة بقصف قافلة من الشاحنات على الحدود المصرية السودانية.

و وفقا لمصادر أخرى هناك من يعتقد أن إيران، تقوم بنقل أسلحة (صواريخ بعيدة المدى) انطلاقا من إيران وإيصالها إلى حماس عبر الحدود المصرية السودانية، ــ مرورا بشبه جزيرة سيناء المصرية ــ عن طريق حفر أنفاق تحت الحدود مع قطاع غزة.

هذا الإهتمام الإيراني بالمنطقة ليس حديثا، ف تاريخيا كان حسن الترابي هو أول من أسس

---

[1] Ibid,p 20.

• هو مشروع لمد خط أنابيب الغاز الطبيعي تحت سطح البحر يمتد من ليبيا نحو ايطاليا تم انشائه في7 أكتوبر 2004

[2] Pierre Barbancey, "Sahel,entretien avec Mehdi Teje" ,Op.Cit.

لعلاقات متينة بين طهران والخرطوم، قائمة على أساس تبادل مصالح معينة بين الطرفين، فقد استفادت الخرطوم في السابق من مساعدات لوجستية وعسكرية قدمها الحرس الثوري الإيراني، في مقابل ذلك كانت السودان تمثل حلقة الوصل بين إيران والعالم العربي المعادي لإيران.[1]

لقد ساهم التنافس الدولي و الإقليمي في هذا الفضاء الإستراتيجي بدون شك في تعقيد البيئة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، لأنّ الصراعات الكامنة خلف هذا الفضاء يجري استغلالها من قبل قوى خارجية تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة ومتنوعة وهو ما سيقود بدون شك في المستقبل الى مزيد من الإنزلاقات الخطيرة بالمنطقة .

## المبحث الثاني: طبيعة المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

[1] Mehdi Tej,"la sécurité du Sahara et du Sahel: l'importance stratégique du Sahel" ,Op.Cit,.p 20.

قبل التطرق إلى دراسة طبيعة المشاريع الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، من المنطقي أن يتم التعرف و لو بإيجاز إلى أهم تطورات السياسة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية مع التركيز أكثر على المسائل الأمنية، حتى يمكن ربطها بمنطقة الساحل الإفريقي .

## المطلب الأول: اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا:

تعتبر القارة الإفريقية من أكبر القارات التي تعرضت للاستغلال والنهب بأبشع الطرق، فهي القارة التي كانت مستهدفة من قبل القوى العظمى عبر التاريخ، ويعود ذلك بدرجة الأولى لأهميتها الإستراتيجية: حيث تتمتع القارة الإفريقية بمساحة قدرها 30.330.800 مليون كلم مربع وهي ثاني أكبر القارات مساحة بعد آسيا، يبلغ عدد سكان إفريقيا ما يقرب 45 784.4 مليون نسمة حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام 2000.

كذلك تطل القارة الإفريقية على كل ركن من أركان العالم الأربعة بنافدة، فهي تطل على أوروبا عبر نافدة البحر المتوسط شمالا، وتطل على العالم الجديد دول أمريكا اللاتينية عبر نافدة المحيط الأطلسي وفي نافدة المحيط الهادي تطل على قارة آسيا، فيما تطل جنوبا على القارة القطبية الجنوبية عبر المحيط الجنوبي. إضافة إلى هذا الموقع الإستراتيجي المميز، تزخر القارة الإفريقية بموارد طبيعية هائلة، فإفريقيا تحتفظ بنحو 3% من إجمالي احتياطي البترول في العالم، وبها 5% من احتياطي الغاز، ونحو ثلث احتياطي اليورانيوم، ونحو ( 70%) من الفسفور، و( 55 % ) من الذهب، و(87%) من الكروم، و(57%) من المنجنيز، و(42%) من الكوبالت... الخ[1].

ولقد ظلت الولايات المتحدة بمعزل عن القارة لفترة طويلة من الزمن معتبرة إياها منطقة نفوذ أوربية، لكن هذا التوجه بدأ يتلاشى شيئا فشيئا بعد نهاية الحرب الباردة، ليعرف تطورا ملحوظا بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001. وعليه يمكن تقسيم الاهتمام الأمريكي بإفريقيا بمراحل تاريخية متباينة:

### 1.السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا قبل الحرب الباردة:

يرى العديد من المختصين بشأن الإفريقي أنّ الاهتمام الجيوالإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بالقارة السمراء كان جد حديث، تعود بداياته الأولى مع تمثيل نائب الرئيس نيكسون للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1957 في احتفالات الاستقلال لدولة **غانا**، ليقوم بعد هذه الزيارة مباشرة بإنشاء مكتب الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما مهد الطريق لتعين أول نائب كاتب لدولة المكلف بشؤون الإفريقية **جون ساتيرثويت John Satterhwaite** في أوت 1958 إلى غاية 1990،

[1] مصعب جميل، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا**، عمان: دار المجدلاوي، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

لكن بقي مركز القرار لكل ماله علاقة بشؤون الإفريقية من صلاحية وزارة الخارجية le.[1]

لكن برغم من ذلك فقد ظلت إفريقيا بعيدة عن الاهتمامات الإستراتيجية للولايات المتحدة لفترة طويلة من الزمن ما جعل أحد المهتمين بشؤون الإفريقية يصنف إفريقيا ضمن **"الزاوية الميتة"** " **l'angle mort**"[2] لسياسة الخارجية الأمريكية، فسواء بالنسبة للجمهوريين أو الديمقراطيين لم تكن إفريقيا من بين اهتمامات الإدارة الأمريكية، مفضلة ترك تسير شؤون القارة لحلفائها الأوروبيين، فهي لا تريد من جهة التورط في منافسة مع حلفائها من أجل منطقة لا تعرف عنها إلا القليل، ومن جهة أخرى إن هذا الاختيار سيكون في صالحها مادام سيخفض العبء عنها، ويترك لها المجال للمنافسة والصراع مع إتحاد السوفيتي حول قضايا الحرب الباردة .

وقد ساعد استغلال الحرب الباردة بين قطبي النظام آنذاك القوى الأوروبية الغربية على دعم مركز نفوذها التقليدي في القارات مستغلة أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وسياسة الاحتواء المد الشيوعي في القارة الأوروبية. وقد ساهم في تعزيز هذا الاتجاه أيضا الوفاق الأمريكي الأوروبي الذي ارتكز على **مبدأ مونرو** وتقسيم العمل بين الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية، والدور الأوروبي في إفريقيا ومناطق أخرى . وعلى حد قول **جورج بول** أحد مسؤولي إدارة كنيدي:

**"اعتبرت الولايات المتحدة أن القارة الإفريقية من مسؤولية الأوروبيين**

**نظرا لاعتراف الأخيرة بالدور الأمريكي في أمريكا اللاتينية."**[3]

## 2.السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة:

يعتقد العديد من الباحثين أنّ نهاية الحرب الباردة لم تغير الشيء الكثير في التوجهات الأمريكية نحو القارة الإفريقية، رغم وجود بعض القرائن التي تخالف هذا الطرح إلى حد ما، مرتبطة بزيادة نشاط الدبلوماسية الأمريكية في القارة في فترة ولاية الرئيس بن كلينتون، كتدخله في الصومال سنة 1990، والتي رافقت زياراته وزيارة مدلين ألبرايت إلى عدد لا بأس به من الدول الإفريقية .

إلى جانب تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين التي توحي برغبة الولايات المتحدة في التوجه نحو القارة كتصريح كاتب الدولة "وارن كريستفار" سنة 1990 أمام معهد الشؤون الخارجية لجنوب أفريقيا قائلا:

---

[1] Yves Boyer," le regain d'interet américain pour l'afrique: quelles conséquences militaires et stratégiques ? ", Fondation pour la recherche stratégique(FRS), Decembre 2006, p01, in: www.frstrategie.org/barreFRS/publications/.../20061208.pdf

[2] Chérif Dris, **" Etat unis et Afrique sahelo-saharienne: agenda energetique et sécuritaire,** dans: **" les états unis et le maghreb regain d'interet"**, Abdenour Benantar, , Alger: C.R.A.D, 2008 , p52 .

[3] سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين**، القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الأولى، 2000، ص66.

**" لقد انتهى الوقت الذي كانت فيه إفريقيا مقسمة الى مراكز نفود....فاليوم**

**إفريقيا هي بحاجة إلى دعم كل أصدقائها وليس فقط إلى دعم بعض الجهات".**[1]

إنّ هذا التصريح يوحي برغبة الولايات المتحدة في التدخل في مناطق نفوذ لطالما كانت حكرا على بعض القوى الأوروبية التقليدية، وهي التصريحات التي فُسرت بالأسباب التالية:

- وجود نسبة كبيرة من الزنوج الأمريكيين في أمريكا، بلغ عددهم 30 مليون فرد، ما دفعهم إلى تكوين جماعة ضغط لا يستهان بها داخل الكونغرس الأمريكي تعرف بـــ **تجمع الزنوج في الكونغرس**" **Congressional black Caucus** "، كان لهذا التجمع دور مهم في إنشاء صندوق التنمية لدعم أفريقيا سنة 1987**DFA: Development fund for Africa »** « .
- أهمية أصوات الدول الإفريقية داخل هيئة الأمم المتحدة، ومؤسساتها المتعددة الأطراف مجموعة 77، البنك الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNCTAD**"...الخ
- حماية خطوط التجارة البحرية.[2]
- فتح الأسواق أمام حركة التجارة، والاستثمارات الأمريكية. وهو ما جعلها فيما بعد تستغل دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق القارة، من خلال التأكيد على مبدأ التجارة بدلاً من المساعدات، لذا عملت واشنطن على دعم قادة أفارقة جدد، وقد اتضحت ملامح هذه السياسة في عام 1998، حيث سعت إدارة الرئيس السابق كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة .

- تدعيم القيم الليبرالية، ولاسيما تلك المتعلقة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول الإفريقية، فرغم تباين الإتجاهات الأمريكية المطروحة في هذا الشأن، إلا أن دوائر صنع القرار الأمريكي رأت أنها ملزمة بنشر (القيم والمبادىء الأمريكية)، سعيا منها الى تقديم رؤية أمريكية جديدة اتجاه القارة الإفريقية، ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي، وتحويل قناعاتها الإيديولوجية صوب مبادئ الفلسفة الليبرالية[3].

في هذا المعنى يعتقد الباحث **أنتوني لايك Anthony Lake** أنّ المبادئ التي رفعتها السياسة الأمريكية "توسيع العالم الحر" اتجاه القارة الإفريقية، هي في حقيقة توجه برغماتي يهدف بالدرجة الأولى إلى مساندة وتدعيم الأنظمة في المناطق التي يمكن أن تستفيد منها

---

[1]Yves Boyer," le regain d'interet américain pour l'afrique: quelles conséquences militaires et stratégiques ? ", Op.Cit., p1.

[2] Ibid,p02.

[3] لهيب عبد الخالق، **بين انهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**، المرجع السابق الذكر، ص 342 .

الولايات المتحدة أي تلك المناطق المرتبطة بالمصالح العليا الأمريكية في القارة الإفريقية .[1]

- أهمية الموارد الأولية الإفريقية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ما جعلها تسعى للوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام بالقارة .[2]

بعد فشل التدخل الأمريكي في الصومال، في الفترة الممتدة ما بين 9 ديسمبر 1992 إلى غاية 31 مارس 1994، أعاد الرئيس الأميركي بيل كلينتون رسم سياسة جديدة في أفريقيا، حيث احتضنت واشنطن في 15-18 مارس 1999 اجتماعا مهما ضم لأول مرة ثماني رؤساء لمنظمات إقليمية إفريقية، وثمانية وثلاثون وزراء لدول افريقية بنظرائهم في الولايات المتحدة، تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع فيما ما يلي:

- تعزيز الشراكة بين الولايات المتحدة و إفريقيا.
- تشجيع التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار.
- تشجيع الإصلاح السياسي والنمو الاقتصادي بحلول القرن الحادي والعشرين .

هذا التوجه الأمريكي نحو إفريقيا تعزز أكثر بعد العمليات الهجومية التي استهدفت السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام ( 1998)، والتي نسبت إلى تنظيم القاعدة، وهو ما دفع الولايات المتحدة بعد هذا اللقاء التاريخي إلى اعتماد القانون الأمريكي لـــ " **النمو والفرص الاقتصادية بإفريقيا**" **(African Growth and Opportunity Act, AGOA)**، الهدف الأساسي للقانون هو تسهيل دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية.

كما شهدت منتصف التسعينات بوادر نوايا أمريكية لإنشاء نظام متماسك من المساعدات العسكرية، حيث أعلن الرئيس بيل كلينتون في أكتوبر 1996 عملية سميت بـــ "**مبادرة مسؤولية الاستجابة للأزمات الإفريقية**" . **(African Crisis Response Initiative, ACRI)**، حُددت مهمتها الرسمية في التدريب من أجل "المحافظة على السلام" و"المساعدة الإنسانية" على أن تكون المعدات المستخدمة غير قاتلة. وفي الواقع ترمي المبادرة الإفريقية إلى تطوير عمل القوات المسلحة في الدول الإفريقية من أجل مطابقتها للمعايير الأميركية حتى تستطيع مواجهة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا، كما تهدف المبادرة أيضا إلى تفادي تكرار كارثة ما حدث للأميركيين في الصومال[3].

وبرغم من أنّ المبادرة الإفريقية كانت من اقتراح وزارة الخارجية الأميركية إلا أن القيادة

---

[1] Bruco Colson , **Le Tiers Monde dans la pensée stratégique Américaine**, Paris:Economica et institut de stratégie comparée,1994, p12.

[2] Yves Boyer," le regain d'interet américain pour l'afrique: quelles conséquences militaires et stratégiques ? ", Op.Cit., p02

[3] Pierre Abramovicit, "Activisme militaire de Washington en Afrique", **Le monde Diplomatique**, Juillet 2004, N° 11376, p 14.

الأوروبية للجيش الأميركي **US-Eucom** هي التي كانت تتولى مهمة التنسيق والمتابعة، لاسيما اللجوء إلى الوحدات الخاصة . هذا إلى جانب ما تقدمه بعض الشركات الأمنية الأمريكية الخاصة كالمؤسسة العسكرية المحترفة ( **Military Professionnal Resources Inc. MPRI** )، حيت تعمل على تقديم استشارات أمنية لعدد من الدول الإفريقية .

يهدف برنامج **أكري ACRI** إلى تطوير القدرات العسكرية الأساسية، وتدعيم الوحدات المقاتلة وزيادة إمكانات قيادات الأركان ما عُبر عنه بـــ "تجهيزات مُصغرة وتدريبات قصوى" .

« **Mini-équipement, maxi-entraînement** » ، تمحور المشروع حول ستة "مفاتيح" هي: التنميط، العمليات المشتركة، تكوين المدربين، الشفافية، الدعم والعمل الجماعي، كما تم توسيع معايير التدريب لتشمل برامج تدريب بقيادة دول أخرى كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا.

كذلك قامت المبادرة في الفترة الممتدة ما بين جويلية 1997 إلى غاية ماي 2000، إلى تكوين وحدات (بين 800 إلى و 000 1 رجل) في كل من السنغال وأوغندا ومالاوي ومالي وغانا وبينين وساحل العاج. كما قدمت وزارة الخارجية الأميركية التجهيزات الخفيفة اللازمة لأكثر من 8000 عنصر (مولدات كهربائية، ناقلات، كاسحات ألغام، أجهزة الرؤية الليلية وخصوصا أجهزة الاتصال)، بلغت تكاليف البرنامج حوالي30 مليون دولار موزعة على عامي 2001 و2002.[1]

واصلت المبادرة تأمين برامج المساعدة العسكرية والمدنية منذ مطلع التسعينات بإشراف وزارة الدفاع الأمريكية، حيث تابع 400 جندي سنغالي في جويلية 2001 تدريبات على الحرب النفسية .

و يقول الكولونيل **نستور بينو مارينا** "**Nestor Pino-Marina**" متحدثا عن طبيعة عمل المبادرة:

> **"تم استيعاب مختلف العقائد العسكرية المعمول بها داخل حلف شمال الأطلسي. كما تم تنظيم ندوات سياسية عسكرية شارك فيها 65 ضابطا من أجل "إعدادهم لعمليات حفظ السلام".[2]**

ولكن مع كل هذه التطورات لسياسة الأمريكية بالقارة الأفريقية إلا أنّها لم تكون بمستوى ذلك الاهتمام والترقب الذي أبدته الإدارة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وربما يعود ذلك بدرجة الأولى إلى انشغالها بكل المستجدات في منطقة الشرق الأوسط ( مسار عملية السلام في فلسطين، إحتواء العراق وإيران )، إلى جانب إهتمامها بتوسيع الحلف الأطلسي نحو أروبا الشرقية والأهم من ذلك هو غياب تهديدات جادة يمكن أن تؤثر في الأمن القومي الأمريكي .

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

لكن جاءت احدات الحادي عشر سبتمبر لتغير صورة تلك المدركات لصانع القرار الأمريكي اتجاه العديد من المناطق ومنها القارة الإفريقية .[1]

## 3. السياسة الأمريكية بعد أحدات 11 سبتمبر2001:

لقد أحدثت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في الإستراتجية الأمريكية اتجاه العديد من المناطق لاسيما منها القارة الإفريقية في إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب، وفي الحقيقة إنّ تخوف الولايات المتحدة من ظاهرة الإرهاب في إفريقيا لم يكن وليد تلك الأحدات، وإنما يعود قبل ذلك إلى الهجمات التي تعرضت إليها السفارتين الأمريكيتين في كل من تنزانيا وكينيا سنة 1998، ولكن جاءت أحدات 11 سبتمبر لتؤكد هذه المخاوف وليدرك صناع القرار في أمريكا أنّ عدم استقرار في بعض المناطق من القارة من شأنه أن يؤدي إلى ظهور فواعل غير دولاتية يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية والأمن القومي الأمريكي بصفة أشمل، ذلك تحديدا ما عبرت عنه وثيقة الأمن الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 و2006 [2] .

وهذا بنظر الى عدة مؤشرات خطيرة:

1 – تنامي المشاعر المعادية للولايات المتحدة في كثير من المناطق الأفريقية، ولا سيما منطقة القرن الإفريقي، وطبقا لبعض المعلومات الإستخباراتية الغربية فإنّ الصومال بعد انهيارها في أعقاب الإطاحة بالرئيس **سياد بري** أضحت ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات التي تضعها الولايات المتحدة على لائحة الإرهاب، وعليه فإنّه لا يمكن التغاضي عن أهمية الصومال ومنطقة القرن الأفريقي في إطار الحملة الأمريكية على الإرهاب.

2 – أهمية بعض الدول، مثل: السودان في إطار بناء التحالف الدولي الموالي للولايات المتحدة بهدف محاربة الإرهاب خاصة أن **أسامة بن لادن** قد أقام في السودان، كما أن هناك ارتباطات ثقافية بالتجمعات الإسلامية في دول الجوار الجغرافي للسودان.

3 – تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القارة الأفريقية يجعلها بيئة خصبة لنمو المشاعر المعادية للغرب، وطبقاً لبعض الباحثين:

> **" تعد أفريقيا الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي فالحدود يسهل اختراقها ومؤسسات فرض النظام والقانون ضعيفة، والموارد الطبيعية وفيرة، ومناطق الصراع متعددة، والدولة الوطنية إما هشّة أو ضعيفة أو تحتضر.. كل ذلك يجعل من بعض**

[1] Chérif Dris," Etat unis et Afrique sahelo-saharienne: agenda energetique et sécuritaire, les etats unis et le maghreb regain d'interet",Op.Cit.,p 53.

[2] Ibid.p57.

**الدول الأفريقية ملاذاً آمناً لبعض الجماعات والتنظيمات الإرهابية ."** [1]

وانطلاقا من هذه المعطيات الجديدة، سعت الإدارة الأمريكية إلى تدعيم العلاقات الأمنية والعسكرية مع الدول الإفريقية في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب. حيث ضاعفت الولايات المتحدة من استثمارها العسكري في إفريقيا بعد أن قدمت لها " الحرب على الإرهاب" الحجج الضرورية لذلك. تأكدت تلك التوجهات أكثر مع جولة الرئيس **جورج بوش** لإفريقيا في جويلية 2003، حيث صرح قائلاً:

"**لن ندع الإرهابيين يهددون الشعوب الإفريقية أو استخدام إفريقيا كقاعدة لتهديد العالم** " .[2]

بدأت ملامح هذا التوجه الجديد مع قيام إدارة جورج بوش في ربيع 2002، بإعادة تنظيم المبادرة الإفريقية "**ACRI**" لتصبح " **البرنامج المساعد على مواجهة العمليات الطارئة في إفريقيا**"« **African Contingency Operations Training Assistance (Acota)**، أما الشيء المستحدث في مبادرة "**أكوتا**" أنّها لم تعد تقتصر فقط على " الحفاظ على السلام والمعونة الإنسانية "، وإنما القيام بتدريبات هجومية مخصصة لوحدات المشاة النظامية والوحدات الصغيرة وفق نموذج الوحدات الخاصة، إلى جانب الإعداد للتكيف مع أي بيئة معادية في المستقبل، كما أصبحت القوات الإفريقية مزودة بتجهيزات هجومية موحّدة، وبتالي لم تعد واشنطن تتحدث عن أسلحة "**غير قاتلة**" **non létales**" كما هو الحال مع مبادرة **أكري**، بل صار التركيز يدور على التعاون الهجومي، فإذا كانت القوات التي انتشرت ضمن برنامج "**ACRI**" لم تصادف أي وضع يمكن يُهدد سلامتها، فإنّ تلك التي ستعمل ضمن إطار "**أكوتا**" عليها مواجهة الأخطار، لاسيما وأنّها مكلفة بحفظ الأمن.[3]

يرتبط برنامج **أكوتا** بمراكز عسكرية مختصة، يطلق عليها اسم "**نظام التدريب للأسلحة المشتركة**"، **Joint Combined Arms Training System(Jcats)**، التي تسمح بالمحافظة على مستوى التأهيل والاستعداد العسكري، افتتح أول المركز من هذا النوع في 25 نوفمبر 2003 بأبوجا النيجيرية، أهم ما يقوم به هذا المركز هو التدريب على استخدام البرامج الإلكترونية المعقدة كخوض حروب افتراضية المستوحاة من ظروف المعارك الحقيقية .

إضافة إلى برنامج "**أكوتا**" شاركت 44 دولة إفريقية في برنامج خاص بتكوين الضباط، عُرف باسم "**برنامج التدريب والإعداد العسكري الدولي**" **International Military Education (IMET) and Training program**، حيث ساهم البرنامج إلى غاية 2002 في تدريب 1500 ضابط، كما بلغت تكلفته في سبع دول هي: بوتسوانا، الحبشة، غانا، كينيا، نيجيريا، السنغال وجنوب إفريقيا، نحو 8

[1] حسن حمدي عبد الرحمان، "سياسات التنافس الدولي في إفريقيا "، **مجلة البيان**، العدد الثاني، سبتمبر 2005، ص 06

[2] Pierre Abramovicit, "Activisme militaire de Washington en Afrique",Op.Cit, p14.

[3] Ibid. p14.

ملايين دولار سنة 2001 إلى 11 مليون دولار سنة 2003 .

أخيرا يتضمن برنامج **ARP (حفظ السلام الإقليمي في إفريقيا ) UPEACE Africa Programme »** « **Regional** تدريبات على التكتيكات الهجومية ونقل التكنولوجيا العسكرية وقد بلغت ميزانيته ما بين 2001 و2003 ما يقارب الـــ 100 مليون دولار. [1]

كما أبدت الولايات المتحدة اهتماما واضحا بمنطقة القرن الإفريقي في إطار حملتها على الإرهاب، وهي المنطقة التي تضم كل من إثيوبيا واريتريا وجيبوتي والصومال.

حيث قامت بإنشاء في أكتوبر 2002 قاعدة عسكرية في جيبوتي تضم 900 جنديا، الهدف من هذا الإجراء هو مراقبة الممرات البحرية وتسهيل مكافحة الإرهاب، كما قامت في أكتوبر من نفس السنة بتكوين قوات المهام المشتركة في القرن الأفريقي **(CJTF-HOA) Combined Joint Task Force-Horn of Africa**، ضمت 1500 جندي، تهتم القوات بمحاربة الارهاب وتثبيت الأمن والإستقرار في كل من اثيوبيا، اريتريا، السودان، كينيا، الصومال ،اليمن، منطقة البحر الأحمر، خليج عدن والمحيط الهندي. [2]

إنّ سياسة التدخل الأميركية في إفريقيا بعد الحادي عشر سبتمبر تستهدف إلى السيطرة على مناطق النفوذ التقليدية للدول الاستعمارية السابقة لاسيما منها فرنسا. يتجلى هذا التنافس خاصة في جيبوتي أحد أفقر دول عالم، تكمن الأهمية الإستراتيجية الوحيدة لجيبوتي أنها تحتل موقعا متقدما في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، إضافة إلى قربها من أنبوب النفط السوداني الموجود على الشريط الإستراتيجي بين الساحل والقرن الإفريقي، الذي تسعى الولايات المتحدة أيضا إلى فرض الأمن فيه. وبالرغم من احتفاظ فرنسا بقاعدة عسكرية هناك في **كامب لوموان**، فإن الولايات المتحدة تمكنت هي أيضا من إنشاء قاعدة عسكرية ثابتة بنفس المنطقة [3].

هكذا كانت المصالح الإقتصادية والبحث عن السياسات اللازمة والممكنة لتأمينها أحد أهم الدوافع الرئيسية التي جعلت الولايات المتحدة تعيد صياغة توجهاتها الرئيسية في القارة الإفريقية بعد الحادي عشر من سبتمبر، وسيكون التركيز على منطقة الساحل الإفريقي فرصة أكثر لإختبار أبعاد الحضور الأمريكي في القارة الإفريقية، خاصة في ظل وجود العديد من المؤشرات التي توحي بإمكانية تحول المنطقة إلى قاعدة خلفية للإرهاب الدولي كما تمّ التطرق اليه في الفصول السابقة، وهو الأمر

[1] Ibid, p14
[2] Carmen Mboumba Nzaamba," le 11 septembre et la lutte antitérroriste en afrique de G. W. Bush à Obama", Chaire Raoul-Dandurand en études stratégiques et diplomatique, Mars, 2010, P 04, in: http://www.dandurand.uqam.ca/uploads/files/publications/rflexions/Chronique_USA_autres/100420_chronique_c_mboumba.pdf
[3] Chérif Dris," Etat unis et Afrique sahelo-saharienne: agenda energetique et sécuritaire, les etats unis et le Maghreb regain d'interet",Op.Cit.,p 55.

الذي يمكن أن يهدد المصالح الحيوية الأمريكية في القارة السمراء.

## المطلب الثاني: دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي

في الحقيقة لا يمكن فهم الدوافع الكامنة وراء اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي دون الحديث عن أهمية "**أمن الطاقة**" بالنسبة للولايات المتحدة، والذي سيكون له دورا محوريا في توجيه السياسة الأمنية الأمريكية في الساحل الإفريقي، لذلك سنحاول إبراز مركزية هذا المتغير في التصور الأمني الأمريكي، لإعتقادنا أنّه الحلقة الأهم ضمن سلسلة الترتيبات الأمنية الأمريكية في الساحل.

### 1. متغير الطاقة: في المعادلة الأمنية الأمريكية:

أصبح الأمن الطاقوي من أهم الإنشغالات الكبرى التي أصبحت تؤرق القوى الكبرى المستهلكة للطاقة عبر العالم، فقضايا الطاقة ترتبط ارتباطا وثيقا بمسائل الأمن القومي، بل أكثر من ذلك فإنّ الروابط التي تربط بين الطاقة والأمن العسكري لم تكن في السابق بهذا القدر من الوضوح والأهمية كما هي عليه اليوم، فهي لا تقتصر فقط على الوجود العسكري للدول الرئيسية المستهلكة للطاقة في المناطق الغنية بالنفط والغاز فحسب، بل في الهجمات الإرهابية أيضا على قطاع الطاقة، وهي العوامل التي ضاعفت من لجوء الدول الكبرى في توفير حماية العسكرية للبنية التحتية للطاقة في مختلف المناطق الإستراتيجية المنتجة للطاقة بأنواعها .[1]

إنّ إمكانية توفير الطاقة بكميات كافية وبأسعار مقبولة في جميع الأوقات قضية معقدة، لأنّها تجمع بين عوامل إقتصادية، جيولوجية، جيوسياسية وبيئية مترابطة .

في هذا المعنى ميّز الباحث **ريتشارد أولمان** "**Richard Ulman**" بين نوعين من القيود المفروضة على الطاقة:

**النوع الأول:** هو عندما تصبح الطاقة مصدرا غير متجددا أي نادرا من خلال النضوب الطبيعي.

**النوع الثاني:** هو عندما تفرض قيود على الإمدادات من خلال جهود حكومية مصطنعة للحد من العرض عن طريق فرض الحظر أو مقاطعة، أو اتفاق بين منتجين.

إنّ تهديدات الأمن الطاقوي مرتبطة في حقيقة الأمر بمجموعة من العوامل والتحولات التي ميزت النظام الدولي بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت أكثر تعقيدا مما كانت عليه في عقد السبعينات.

---

[1] إيان أنطوني وآخرون، الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية، في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006، ص323.

يمكن حصر هذه العوامل في العناصر الرئيسية التالية:[1]

-الزيادة الحادة في الطلب العالمي على النفط .

-سوق النفط المحكمة وأسعار النفط المرتفعة.

-زيادة في مستوى المتوسط للاعتماد الوطني والإقليمي على الواردات.

-مشكلات تقنية في عرض الطاقة الكهربائية، ناجمة عن حالات عديدة للانقطاع المؤقت.

-ضعف البنية التحتية الخاصة بسلسلة العرض ككل.

-تحرر أسواق الطاقة الداخلية و رفع القيود عنها.[2]

غير أنّ القلق من احتمال حدوث هجمات الإرهابية على مناطق إنتاج الطاقة، أصبح يأخذ حيزا خاصا ضمن هذه العوامل، بوصفه عنصرا إضافيا في الروابط التقليدية بين الطاقة والأمن التقليدي، فقد بينت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر أولا وقبل كل شيء أن العالم المتقدم يوفر العديد من الأهداف المغرية للإرهابيين وربما تكون البنية التحتية للطاقة من جملة هذه الأهداف، ففي الفترة التي أعقبت تلك الهجمات، وضعت غالبية الدول منشآت الطاقة لديها في درجة عالية من التأهب، فالعالم يشهد منذ غزو العراق عام 2003 عددا متزايدا من الهجمات الإرهابية المباشرة على قطاع الطاقة في منطقة الإنتاج الرئيسية في العالم ــ منطقة الشرق الأوسط ــ بحيث لم تعد الطاقة الآن أداة حربية وحسب ــ على غرار حظر النفط سنة 1973 ــ بل أصبحت هدفها المباشر، إذ يمكن توجيه الهجمات نحو عناصر البنية التحتية كمحطات التسليم، أو الصهاريج أو خطوط الأنابيب التي تمتد إلى مسافات طويلة، وكذلك نحو المنشآت المستهلكة مثل محطات توليد الطاقة، ومعامل التكرير، ويمكن وصف الضعف الذي يميز قطاع الطاقة بنقطة ضعف الدول المتطورة. وتزداد حساسية هذا القطاع لصعوبة توفير حماية من نوع عسكري أو حتى مراقبة جميع هذه الأهداف.

انطلاقا مما تقدم يمكن فهم بوضوح أهمية هذا المتغير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي المحرك الحيوي للاقتصاد الأمريكي، لذلك تعتبر قضية استهلاك الطاقة نقطة مركزية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، فحسب التصور الأمريكي إنّ أي احتمال لإنقطاع الموارد الطاقوية يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي، هذا تحديدا ما عبر عنه الرئيس السابق جورج دابليو بوش:

"**إنّ الأمن الطاقوي يعكس الأمن القومي ويجب علينا أن نتصرف على هذا الأساس** ". [3]

تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ( **Energy Information Administration . EIA**)أن ينمو الطلب على الطاقة في الفترة الواقعة بين عامي 2003 و2030 بنسبة71%، حيث سيرتفع الطلب

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع، ص 331.

[3]Chérif Dris ," Etat unis et Afrique sahelo-saharienne: agenda energetique et sécuritaire, les etats unis et le maghreb regain d'interet",Op.Cit,p 58

العالمي على النفط بنسبة 48% خلال الفترة ذاتها، وسيكون الغاز والنفط أسرع مصادر الطاقة نموا.[1]

تفسر هذه التوقعات إلى حد كبير اتجاه الولايات المتحدة نحو الاهتمام بمناطق إنتاج الطاقة في القارة الإفريقية لاسيما منها النفط والغاز، كبديل استراتيجي للحد من تبعيتها المفرطة لمنطقة الشرق الأوسط حيت يتوقع أن تبلغ الواردات الأمريكية من النفط في إفريقيا بحلول 2015 بنسبة 25% .

هذا الخيار الاستراتجي هو نفس ما عبرت عنه بوضوح الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومي الأمريكي لسنة 2006:

> **" تُعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر منتج لنفط في العالم، لكن رغم هذا فهي تعاني تبعية خارجية في مجال الطاقة بنسبة 50 %، لذلك تبقى الوسيلة الوحيدة لتحقيق أمنها الطاقوي وتغطية كل احتياجاتها الضرورية من الطاقة، هو أن تقوم بتنويع مصادر حصولها على الطاقة عبر مناطق مختلفة من العالم "** [2].

## 2 .الإرهاب في الساحل الإفريقي: تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تعرف نشاطا متزايدا للنشاطات الإجرامية العابرة للحدود، جعلت الولايات المتحدة تتخوف من أن يتحول هذا الفضاء الجيوسياسي الرابط بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء إلى منطقة **"حاضنة للإرهاب" incubateur de terrorism**، أي مكانا مناسبا لاستقطاب عناصر القاعدة الفارين من العراق وأفغانستان بسبب الضغط الأمريكي في تلك المناطق [3] .

لكن رغم هذه المبررات الأمريكية، فإنّه لا يمكن إدراك الأهمية الحقيقية والدوافع الرئيسية لهذا الاهتمام الأمريكي المفاجئ بالمنطقة، دون ربطها بالفضاء الجيوإستراتيجي لبعض المناطق المتاخمة للساحل، والتي تمثل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، تتداخل وتتشابك فيها قضايا الأمن مع قضايا الطاقة، وتبعا لذلك سيتم معالجة هذه الأهمية من خلال مستويين اثنين:

### أ.المستوى الأول: منطقة شمال إفريقيا

تعتبر منطقة شمال إفريقيا من الأهم المناطق التي أصبحت تستقطب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة، هذا الإهتمام يمكن تفسيره بمتغيرات أمنية وأخرى اقتصادية:

**على الصعيد الأمني السياسي:** إنّ تركيز الإدارة أمريكية على منطقة شمال إفريقيا يعتبر توجه

---

[1] إيان أنطوني وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص334

[2] National Security Strategy 2006, in: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf

[3] Chérif Dris ," Etat unis et Afrique Sahelo-Saharienne: agenda energetique et sécuritaire,dans: les Etats unis et le Maghreb regain d'interet",Op.Cit,p 54.

جديد للسياسة الأمريكية في منطقة لم تكن في السابق من بين اهتماماتها، هذا الإهتمام يمكن تفسيره بتخوف أمريكي أن تتحول منطقة شمال إفريقيا إلى قاعدة خلفية لانطلاق عمليات إرهابية ضد المصالح الأمريكية.[1]

حيث تعلق كاتبة الدولة للشؤون الإفريقية سابقا **سوزان رايس Susan Raice** على هذا التخوف:

**"انطلاقا من أنّ الحركات الإسلامية الأكثر تطرفا وعدوانية للولايات المتحدة الأمريكية بدأت تنمو تدريجيا في جنوب القارة الإفريقية أي في السودان، نيجريا والجزائر فهذا يمثل مصدر انشغال للولايات المتحدة الأمريكية «.**[2]

و هو نفس ما عبر عنه القائد السابق لقوات التحالف في الحلف الأطلسي الجنرال **تشارلز ولد Charles Wald:**

" تسعى عناصر القاعدة استخدام منطقة شمال إفريقيا والساحل والمغرب العربي كقاعدة خلفية لإعداد وتحضير هجمات إرهابية ضد الغرب في المستقبل." [3]

حيت يعتقد الجنرال أنّ الضغط الذي تعرضت له القاعدة من قبل القوات الأمريكية في كل من العراق، أفغانستان وباكستان قد يضطرها للبحث عن مناطق أخرى لبعث منشطاتها من جديد، ومن المحتمل أن تكون منطقة الساحل الإفريقي والمغرب العربي إحدى هذه المناطق ".

تتخوف الإدارة الأمريكية من أن تنتقل التنظيمات الإرهابية التي تنشط على الحدود المغاربية، إلى الضفة الشمالية للحوض المتوسط أي إلى دول القارة الأوروبية الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة، وبتالي فحالة اللاأمن في منطقة شمال إفريقيا يمكن أن تُنتج عوامل اللاإستقرار في الدول المجاورة خاصة في ظل تعثر مشروع الإتحاد المغاربي بسبب استمرار مشكل الصحراء الغربية .

**أما على الصعيد الاقتصادي:** تنظر الولايات المتحدة بعين الاهتمام إلى الإمكانيات الطاقوية الهائلة التي تتميز بها دول شمال الإفريقية خاصة في ظل الازدياد المطرّد للاستثمارات الأمريكية في المنطقة*، وبحكم أنّ منطقة الساحل الإفريقي تمثل العمق الإستراتيجي لدول شمال القارة الإفريقية، خاصة منها الجزائر، فإنّ إمكانية تعاظم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانتقالها إلى شمال إفريقيا من شأنه أن يضع المصالح الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا على المحك .[4]

---

[1] Ibid, p 58.
[2] Ibid, p 54
[3] Ibid, p 55.
* ارتفعت الإستثمارات النفطية الأمريكية في الجزائر من 4.5 مليار دولار سنة 2003 الى 11 مليار دلار سنة 2005
[4] Ibid, p 55.

**ب. المستوى الثاني: منطقة غرب إفريقيا:**

تزداد القيمة الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي لارتباطها بمنطقة غرب إفريقيا أحد أهم المناطق حيوية بالنسبة للاقتصاد الأمريكي في القارة الإفريقية، ويُمكن فهم تلك العلاقة بوضوح من خلال ثلاثة محاور جيواستراتيجية:

**المحور الأول: نيجريا :** تعد نيجريا أهم دول إفريقيا الغربية التي تولي إليها الولايات المتحدة عناية خاصة، فنيجريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيت عدد السكان 154 مليون نسمة، منهم 50.5% مسلمون ( 95 % سُنّة، 5 % شيعة )، 48.2 % مسيحيين ( 15 % بروتستانت، 13.7 % كاثوليك، 19.6 % طوائف مسيحية أخرى )، لكن الخطر يكمن في التوتر الطائفي الذي أصبح يعرف نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة داخل بعض الولايات الفدرالية، خاصة بعض قرار اثني عشرة ولاية في الشمال تطبيق الشريعة الإسلامية، مما يدل على تأثير الحركات الإسلامية في هذ ا البلد، ولا يمكن إنكار أن مثل هذا الوضع قد يؤثر على بقية الدول المجاورة .[1]

يتخوف المسئولون الأمريكيون من انتقال نشاط تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل إلى نيجريا لتقاسمها حدود مشتركة مع دولتين في الساحل الإفريقي هما تشاد والنيجر، وفي الواقع هذه المخاوف مبنية على فرضيتين أساسيتين:

- إنّ وجود نشاط لجماعات إسلامية متشددة في 12 مقاطعة في نيجريا ــ كما تم الإشارة إليه من قبل ــ يجعل إمكانية تواصل واحتكاكها مع عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أمر ممكنا، هذا برغم الاختلاف في الاتجاهات الإيديولوجية لكلا طرفين، إلا أنّ إمكانية تأثير تنظيم القاعدة في أفكار وتوجهات هذه الجماعات يبقى أمرا غير مستبعدا .[2]
- يعتقد العديد من المختصين أنّ فشل تنظيم القاعدة في منطقة الساحل في استقطاب مجندين جدد سواء من دول شمال إفريقيا أو دول الساحل، قد يجعلها تفكر في تغطية هذا العجز عن طريق توسيع نطاق نشاطها باتجاه منطقة غرب إفريقيا لاسيما منها تشاد، السنغال وبالخصوص نيجريا نظرا للثقل الديمغرافي والاقتصادي الذي يمثله هذا البلد في المنطقة، هذه المزايا تجعلها توفر خزانا بشريا لتنظيم القاعدة في المنطقة . [3]

---

[1] Ibid. p.56.
[2] Ibid. p.56.
[3] Géopolitique, le débat: le sahel , Marie-France Chatin , les invités: Dominique Thomas et Mathieu Guidere, rfi deusieme partie
http://telechargement.rfi.fr.edgesuite.net/rfi/francais/audio/magazines/r133/geopolitique_le_debat_1_20110206_1240.mp3

إنّ اهتمام الولايات المتحدة بنيجريا يفسر أساسا بالإمكانيات النفطية الضخمة التي يتمتع بها هذا البلد والتي للولايات المتحدة حصة الأسد فيها، فنيجريا هي خامس دولة مصدرة لنفط للولايات المتحدة، لكن المشكلة تكمن في أنّ جميع مناطق إنتاج نفط في نيجريا تتركز في الشمال أي في منطقة دالتا النيجر وهي إحدى المناطق التي تعرف توترا ملحوظا ــ بسبب مطالب التوارق ــ ولا شك أنّ هذا اللاإستقرار سيتعمق أكثر في حال صعود التهديدات الأمنية الآتية من الساحل باتجاه المنطقة المذكورة. وبتالي التخوف الأمريكي يكمن في أن تأ ثر استثماراتها في المنطقة، بل هناك احتمال كبير لانقطاع الموارد النفطية بسبب هجمات إرهابية متوقعة على مناطق إنتاج النفط في منطقة دالتا النيجر تهدف إلى ضرب المصالح الأمريكية بالمنطقة .

من ناحية أخرى هذا التخوف الأمريكي يرتبط أيضا بمشروع إنشاء خط أنابيب الغاز Trans-Sahara Gaz Pipeline Project ،الذي سيربط بين نيجريا ( أبوجا) بميناء بني صاف في الجزائر من أجل نقل الغاز من خليج غينيا نحو أوروبا، فمن المتوقع أن يبلغ الطلب على الغاز الطبيعي سنة 2015 إلى 500 مليار دولار، غير أنّ مرور خط الأنابيب عبر النيجر هو الذي يطرح إشكال لدى الإدارة الأمريكية، بنظر إلى النشاط المتنامي للتنظيمات الإرهابية الموجودة في المنطقة من جهة والتوترات التي تثيرها حركات التمرد في دالتا النيجر من جهة أخرى، خاصة بعد تهديد متمردي التوارق بضرب المصالح الأجنبية في حال لم تستجيب الحكومة المركزية لمطالبهم، المتعلقة بتقاسم مدا خيل النفط والأورانيوم في المنطقة .

**الخريطة رقم 04: مشروع خط أنابيب الغاز الذي سيربط إفريقيا بأوروبا (TSGP)**

http://www.realpolitik.tv/new/wp-content/uploads/2010/07/Algerie-206x300.jpg

**المحور الثاني: موريتانيا** هناك تصور أمريكي يعتقد أنّ قرب موريتانيا من الجزائر، المغرب والنيجر يجعلها منكشفة أمام الأخطار الأمنية المنتشرة عبر حدودها، التي قد تسمح لعبور عناصر تنظيم القاعدة إلى الأراضي الموريتانية *، وهو ما عكسته الأحداث الأخيرة فعلا. لكن الهاجس الأمريكي ينطلق من احتمال تضاعف نشاط تنظيم القاعدة وتوغله أكثر داخل العمق الموريتاني الذي قد يؤثر على العلاقات الموريتانية الإسرائيلية، تلك العلاقات التي أصبحت تعرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بفضل الدعم الأمريكي .

**المحور الثالث السنغال:** تعتبر السنغال الحليف الأول للولايات المتحدة ضمن المنطقة الفركفونية في إفريقيا، لذلك فان إمكانية زحف التهديدات الأمنية ــ لاسيما منها تنظيم القاعدة ــ من دول الساحل المجاورة إلى سنغال قد يؤثر على هذا المكسب .

كما يربط الأمريكيون خطورة احتمال انتقال الجماعات الإرهابية إلى هذا البلد بطبيعة تكوين المجتمع السنغالي، أين تلعب الحركات الإسلامية الصوفية دورا محوريا في الحياة الاجتماعية والسياسية، يتجلى ذلك من خلال تعايشها السلمي مع النظام السياسي الحاكم. لكن الولايات المتحدة تعتقد أنّ هذا التوافق بين الحكومة والحركات الصوفية قد يتغير نتيجة احتكاكها بعناصر تنظيم القاعدة والتي من الممكن أن تؤثر في توجهات بعض الحركات وتدفعها إلى تبني إيديولوجية أكثر تطرفا وعدوانية. مثل هذه الحالة قد تؤدي إلى ما يمكن تسميه بـــ " **فك الارتباط**" بين الحركات الإسلامية الصوفية والأنظمة القائمة، الأمر الذي قد يُدخل المنطقة في دوامة عنف ومرحلة من اللاأمن واللاإستقرار قد تمتد لتطول بقية دول غرب إفريقيا، انطلاقا من فرضية سرعة انتشار التهديدات .[1]

بناء على ما تقدم يُمكن اختصار عناصر الإستراتيجية الأميركية في الساحل الإفريقي بمحورين أساسيين: من جهة الوصول غير المحدود إلى الأسواق الأساسية ومصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجية ومن جهة أخرى التأمين العسكري لسلامة طرق المواصلات، خصوصا السماح بإيصال المواد الأولية إلى الولايات المتحدة.

وبتالي يمكن الوصول إلى ملاحظة مهمة: إنّ السياسة الأمريكية في الساحل تتحدد من خلال الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الأمنية بل يمكن الجزم أن البعد الاقتصادي هو الذي يُحدد البعد الأمني والسياسي، إذ في كثيرا من الأحيان يكون البعد الاقتصادي هو المتغير المستقل أم البعد السياسي الأمني هو المتغير التابع، وبالنتيجة فإنّ فهم هذه العلاقة بوضوح، يُفسر إلى حد كبير حقيقة النوايا الأمريكية

---

*في هذ السياق فإن الهجمات الإرهابية والتي تعرضت لها ثكنة عسكرية بموريتانية سنة 2004 كان ضحيتها 15 جندي قد أكدت الهواجس الأمريكية.

[1] Chérif Dris ," Etat unis et Afrique sahelo-saharienne: agenda energetique et sécuritaire**, les etats unis et le maghreb regain d'interet"**,Op.Cit,p 57.

من وراء صياغة جملة من المشاريع الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي.[1]

## المطلب الثالث:المشاريع الأمريكية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة سلسلة من المبادرات الأمنية من أجل تأمين مصالحها الاقتصادية في منطقة الساحل، هذه المبادرات ركزت على العلاقات التعددية من خلال التنسيق الأمني و العسكري بين دول الساحل الإفريقي المتضررة من أخطار الإرهاب الدولي و النشطات الجريمة المنظمة.

**مبادرة بان الساحل: ( The Pan-Sahel initiative):**

تمثل "مبادرة بان الساحل" أولى الخطوات الأمريكية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، فقد جاءت المبادرة موجّهة بصفة مباشرة ومحّددة للعدد من دول الساحل الإفريقي وهي: تشاد، مالي موريتانيا والنيجر.

دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ بداية من نوفمبر 2003، كما بلغت ميزانيتها بـــ 6.5 مليون دولار سنة 2004، يهدف برنامج مبادرة بان الساحل إلى تقديم المساعدة العسكرية لكل من مالي وتشاد والنيجر وموريتانيا من أجل مواجهة: "عمليات التهريب، والحركات الإرهابية ." يعلق الكولونيل **فكتور نيلسو Victor Nelson**، المسئول عن مبادرة الساحل في وزارة الدفاع وشؤون الأمن الدولي عن طبيعة المبادرة بقوله:

> **" إنّ مبادرة بان الساحل أداة مهمة في الحرب على الإرهاب، كما أنها تمثل فرصة كبيرة لتوثيق وتعزيز العلاقات في منطقة لا طالما تجاهلناها في الماضي، لاسيما منها الجزائر، مالي والنيجر، تشاد...فقد قلنا من قبل أنّه إذا اشتدت الضغوط على الإرهابيين في كل من أفغانستان وباكستان فإنهم حتما سيبحثون عن أماكن جديدة، كمنطقة الساحل الإفريقي والمغرب ." [2]**

من بين أهم العمليات التي نفدت في إطار هذه المبادرة هي المعركة التي تم فيها القبض على أحد أهم عناصر التنظيم الجزائري السابق: (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) المدعو "أحمد بار"، فكانت هذه الخطوة أحد أهم الأسباب التي شجعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع المبادرة لتشمل دول أخرى متاخمة لمنطقة للساحل الإفريقي عرفت بـــ "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء "

[1] Ibid,p 58

[2] Pierre Abramovicit, "Activisme militaire de Washington en Afrique",Op.Cit, p14.

**الخريطة رقم 04: توضح أماكن التركيز العملياتي لمبادرة بان الساحل**

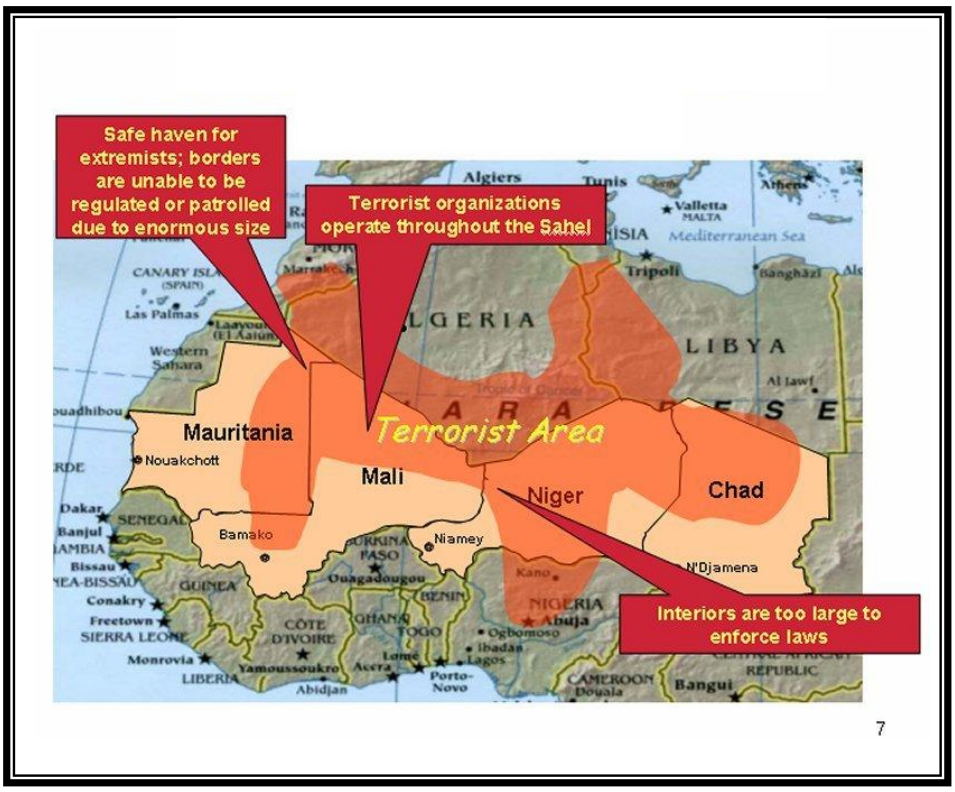


المصدر : http://www.globalsecurity.org/military/ops/images/psi-map.jpg

**مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI:**

جاءت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **Trans-Sahara Counterterrorism Initiative** التي تأسست في مارس 2004 كامتداد واستمرار لمبادرة **بان الساحل**، اقترحتها الحكومة الأمريكية بعد التقدم الإيجابي التي أحرزته مبادرة بان الساحل، لذلك فهي تخضع للإشراف المباشر للحكومة الأمريكية وتقوم قيادتها الجهوية بأوروبا بتنفيذها .

والمبادرة هي مشروع متعدد الأبعاد يهدف بدرجة الأولى إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية عن طريق جملة من الإجراءات: [1]

- منع من يوصفون بـــ "الإرهابيين" من إتحاد منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ملجأ لهم أو قاعدة انطلاق لتنفيذ عملياتهم .
- تعزيز الإمكانيات الإقليمية اللازمة لمكافحة الإرهاب .

[1] U.S Africa Command,"The Trans-Sahara Counterterrorism Partnership", in: www.africom.mil/tsctp.asp

- تحسين وترسيخ التعاون بين قوات الأمن الإقليمية بالمنطقة .
- تدعيم الحكم الديمقراطي.
- القضاء على إيديولوجية الإرهاب.
- تعزيز العلاقات العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة

وفي إطار أوسع فإنّ البرنامج يهدف إلى تحسين قدرات الحكومات المحلية في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا،مالي، تشاد، النيجر، نيجيريا والسنغال)، حتى تستطيع مواجهة التحدي الذي تمثله المنظمات الإرهابية. كما يعمل البرنامج من ناحية أخرى على تسهيل التعاون بين دول الساحل ودول المغرب العربي الأخرى ــ الشريكة في مبادرة ــ ( المغرب والجزائر وتونس ) في مجال مكافحة الإرهاب. [1]

بدأت المبادرة العمل رسميا سنة 2005 مع بداية تطبيق فلينلوك وهي قوات أمريكية متخصصة تقوم بتكوين الدولة المعنية في مجال التحكم في تقنيات الحرب عن طريق إجراء مناورات عسكرية مشتركة في منطقة الساحل والصحراء الكبرى . [2]

**أهم أسباب إنشاء المبادرة:**

- خطف واحتجاز السواح الأجانب الألمان في صحراء الجزائرية في فيفري 2003
- الهجوم على ثكنة لمغيطي العسكرية في موريتانيا في جوان 2005 .
- اغتيال ستة سواح فرنسيين بموريتانيا مطلع عام 2008
- الهجوم على طائرة عسكرية بمطار جانت جنوب شرق الجزائر في نوفمبر 2007 .
- الاشتباك المسلح بين عناصر الجماعة السلفية لدعوة والقتال GSPC وقوات الجيش الجزائري على الحدود الجزائرية النيجرية .

أقرت الحكومة الأمريكية تخصيص نسبة محددة من ميزانياتها من أجل تمويل برامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، ارتفعت ميزانيتها من 6.25 مليون دولار سنة 2003 إلى 100 مليون دولار سنة 2004 ولمدة 5 سنوات. كما تم إرسال تجهيزات عسكرية وتجنيد فرقة من الخبراء العسكريين الأمريكان وإرسالهم إلى المنطقة عبر جسر جوي انطلاقا من القاعدة الجوية العسكرية الأمريكية " **روتا**" الموجودة باسبانيا، إلى جانب عناصر من" المجموعة 32 " للعمليات الخاصة التابعة للمخابرات المركزية الأمريكية وكذا قوات أخرى خاصة تابعة للمجموعة 10 " المتمركزة بالقاعدة العسكرية بمدينة "شتوتغارت" الألمانية لمتابعة تدريبات الفرق الإفريقية في إطار مبادرتي بان الساحل

[1] Ibid.

[2] Ibid.

والمبادرة عابرة الصحراء لمكافحة الإرهاب .

أما عن آليات تنفيذ هذه المبادرة، فإنّ الحكومة الأمريكية قامت بتخصيص برامج تدريب وتكوين مجموعة من العمليات و المناورات العسكرية في الصحراء الإفريقية مع الدول المعنية أهمها مناورات **فلينتلوك Flintlok** (2005)، شاركت فيها كل من الجزائر، موريتانيا، النيجر، مالي.

تهدف المناورات إلى اختبار قدرات الدول المعنية على مواجهة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي والتصدي لمحاولات تغلغل عناصر تنظيم القاعدة في المنطقة .[1]

كما تهدف مناورات فلينتلوك في المقام الأول إلى تعزيز قدرات دول المنطقة على مكافحة الإرهاب، أي أنّ هذه البرامج هي بمثابة إجراء وقائي، يسعى إلى إعداد والتحضير المسبق لقوات الدول المعنية حتى تصبح في مستوى القدرة على مواجهة العمليات الإرهابية على أراضيها، بشكل يقوض قدرة التنظيمات الإرهابية، ويشل جميع تحركاتها داخل منطقة الساحل قبل استفحالها وتطورها.

وهو ما عبرت عنه بوضوح نائبة مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية **تيريزا ويلن Thérésa Whelan**:

> **"تهدف مناورات فلينتلوك إلى تعزيز القدرات العسكرية للدول المعنية بها وكذا التنسيق معها لمواجهة ظاهرة الإرهاب، وتمكينها من تقنيات حديثة حتى تصل إلى تكوين ما يشبه بالقوة المتنقلة لملاحقة من تصفهم الولايات المتحدة بـــ: عناصر القاعدة والجماعات الإرهابية."** [2]

[1] Chérif Dris ," Etat unis et Afrique Sahelo-Saharienne: Agenda energetique et sécuritaire,dans: les Etats unis et le Maghreb regain d'interet",Op.Cit,p 55.

[2] Ibid.

**الخريطة رقم 05 توضح: الدول المشاركة في مبادرة بان الساحل ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**

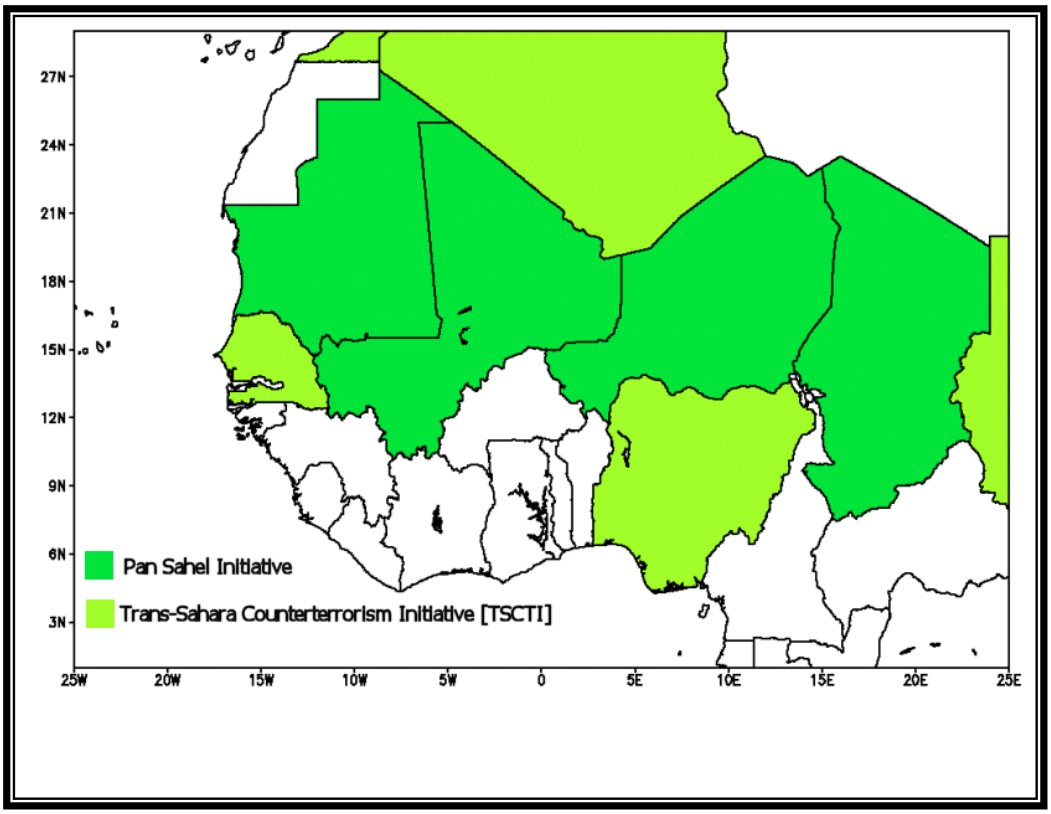


المصدر: http://www.globalsecurity.org/military/ops/images/africa_sahel_map2.gif

**القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (AFRICOM ):**

جاء قرار إنشاء الأفريكوم بعد إعلان وزارة الدفاع الأمريكية في 6 فيفري سنة 2007 عن إنشاء قيادة عسكرية أميركية جديدة تغطي كل دول القارة الإفريقية باستثناء مصر التي ستبقى تحت إشراف القيادة الأميركية الوسطى، وقد تم تدشين القيادة رسميا سنة 2008 تحت قيادة الجنرال **General William E. (Kip) Ward.**

حيث أعلن الرئيس **بوش** في خطاب له في 08 فيفري 2007 المهام الرسمية لإنشاء الأفريكوم في ثمانية نقاط [1]:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية .
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في القارة الإفريقية .
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب .

[1] خيري عبد الرازق جاسم، ديفيد اغناتيوس، "أفريكوم...مهمة غير مفهومة " **الشرق الأوسط**، العدد10633، جانفي ،2008، ص93.

- دعم المساعدات الإنسانية، والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في القارة الإفريقية .

وفي حقيقة إنّ قرار إنشاء أفريكوم لم يكون وليد هذه اللحظة بل ترجع خلفياته إلى فترة ولاية بن كلينتون، لكن الفكرة لم تتجسد على أرض الواقع إلا بمجيء المحافظين الجدد على رأس الإدارة الأمريكية، فكانت الخطوة الفعلية سنة 2006 بقرار تشكيل قيادة عسكرية أمريكية كنتيجة لدراسة تمت بإيعاز من أحد صقور الإدارة الأمريكية **رامسفيلد**، كما مهدت للفكرة أيضا قرار إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي سنة 2002 لمراقبة الأوضاع في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا (تضم ما لا يقل عن 1500 جندي أمريكي ).

وقد كانت القيادات الأمريكية الخمسة قبل هذا التاريخ موزعة على خمسة مناطق جغرافية عبر العالم وهي: [1]

- القيادة الأمريكية في أوروبا ( **United State Central Command**) .
- القيادة الأمريكية في المحيط الهادي ( **United States Europea Command**).
  القيادة الأمريكية الجنوبية (**United States Southern Command**).
- القيادة الأمريكية الشمالية (**United States Northern Command**) .
- القيادة الأمريكية الوسطى (**United States Central Command**).

أما القارة الإفريقية فقد كانت موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية:

**القيادة الأمريكية في أوروبا U.S European Command**: مقرها ألمانيا يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الأطلسي مرورا بالجزيرة البريطانية شرق أوروبا (الحدود الروسية) وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي مدعومة بالأسطول السادس. تشرف على 90 دولة منها 42 دولة إفريقية.

**القيادة الوسطى الأمريكية U.S. Central Command:** ومقرها مدينة "**ماكيدال**" بولاية **فلوريدا** وتشمل ثماني دول في شرق إفريقيا بما في ذلك دول القرن الإفريقي.

**القيادة الأمريكية للمحيط الهادي U.S. Pacific Command:** المتمركزة في **هواي** وهي أكبر القيادات وتشرف على جزر القمر، موريس، مدغشقر. [2]

---

[1] Lauren Ploch , "CRS report for Congress: Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa", p 07, in: www.voltairenet.org/IMG/pdf/RL34003_20080822.pdf

[2] Ibid,p 07 .

**الخريطة رقم 06: توضح المناطق الجديدة التي أصبحت تشرف عليها قيادة الأفريكوم في إفريقيا**

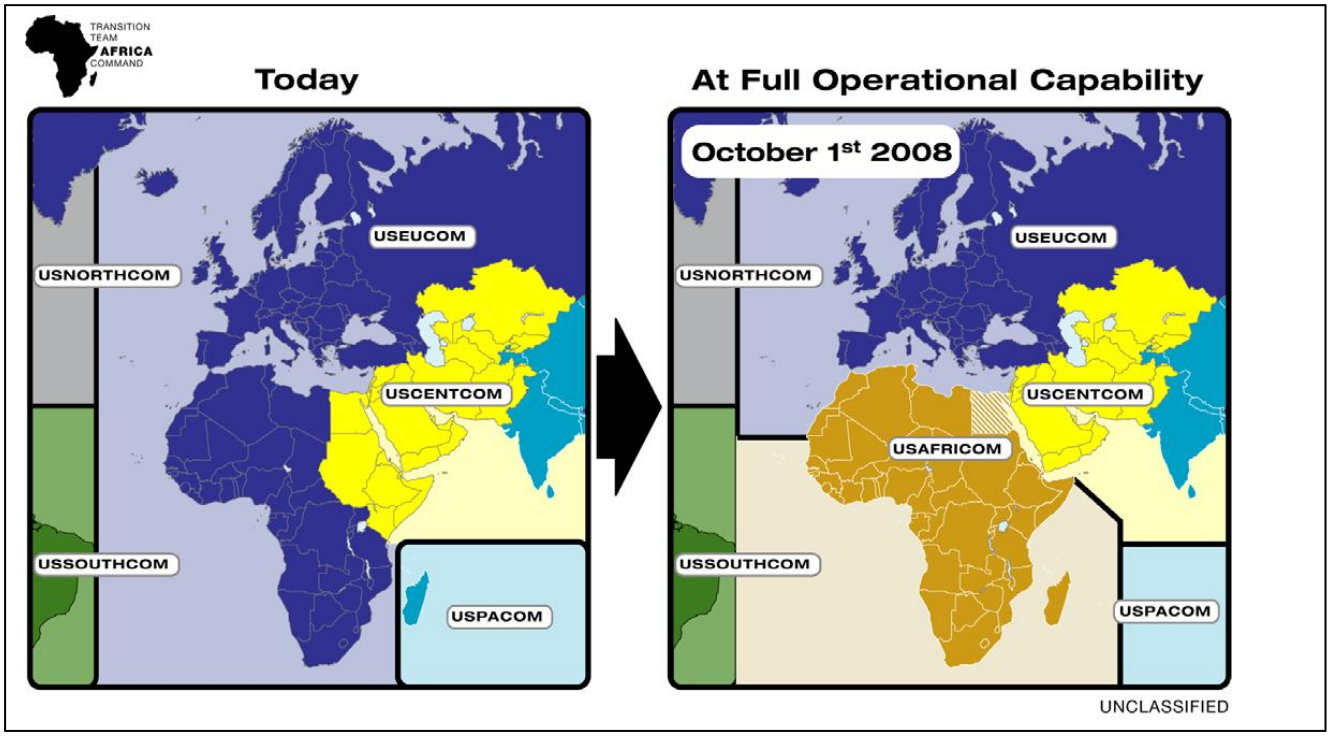


المصدر: www.voltairenet.org/IMG/pdf/RL34003_20080822.pdf

حسب تصريح الإدارة الأمريكية فإنّ الهدف الأساسي من وراء إنشاء القيادة الجديدة هو التنسيق بين المصالح الأمنية والعسكرية الأمريكية في جميع مناطق القارة، حيث ستسمح القيادة الجديدة الاقتراب أكثر من عمق إفريقيا، كما أنّها ستكون فرصة لتقوية العلاقات العسكرية الأمريكية مع معظم دول القارة .و هذا ما عبر عنه الرئيس **جورج بوش** في بيان أصدره البيت الأبيض:

**" تسعى القيادة الجديدة إلى تقوية تعاوننا الأمني مع إفريقيا، وتوفير فرص جديدة لدعم قدرات شركائنا في إفريقيا، إنّ قيادتنا العسكرية الجديدة في إفريقيا ستعزز جهودنا من أجل إحلال السلام والأمن لشعوب إفريقيا وتشجع أهدافنا المشتركة الرامية إلى تحقيق التنمية، الرعاية الصحية، التعليم الديمقراطية والنمو الاقتصادي في إفريقيا" .**[1]

أما **كلوديا أنياسو** مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية فصرحت بما يلي:

**« بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكّرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية ولن يكون لزاما عليها أن تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية**

[1] Ibid.

**والقيادة الوسطى (EUCOM ) أو المركزية(CENTCOM ) وقيادة المحيط الهادئ (PACOM ) ».**[1]

وهو نفس ما ذهب إليه **روبرت غيتس** وزير الدفاع سنة 2007، متحدثا أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي:

**" إنّ إنشاء أفريكم سيمكننا من انتهاج أسلوب أكثر فاعلية و أكثر تكاملا عما يحدث الآن تبعا للنظام الحالي الذي يقسم إفريقيا بين عدة قيادات عسكرية إقليمية مختلفة."**

لذلك فإن القيادة العسكرية الأميركية الإقليمية الجديدة لإفريقيا حسب الطرح الأمريكي، هي عبارة عن منظمة دفاعية تمزج بين الدبلوماسية والاقتصاد، تقوم بتعزيز جهود الولايات المتحدة المبذولة لتقدم الأمن والرخاء الاقتصادي في إفريقيا. في هذا السياق صرحت ليندا توماس–غرينفيلد، كبيرة نواب مساعدي وزير الدفاع لشؤون إفريقيا:

**"بأنّ الولايات المتحدة تأمل بأنّ لا يساعد دعم الولايات المتحدة للإصلاح الدفاعي وبناء الإمكانيات العسكرية للدول الإفريقية في معالجة الصراعات وتخفيف العنف والتطرف فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى خلق الظروف المؤدية إلى مزيد من النمو الاقتصادي."**

كما أوضحت مساعدة نائب وزير الدفاع لشؤون إفريقيا **تريزا ويلان:**

**"إن من أولويات القيادة الجديدة ستكون مساعدة الأفارقة في تشكيل قوة احتياطية يصل حجمها إلى 25,000 جندي تكون مرتبطة بالاتحاد الإفريقي".**[2]

و أضافت أن تلك الوحدة ستكون بإمكانها المساهمة الميدانية في تسوية النزاعات في القارة الإفريقية دون الحاجة إلى انتظار إجراءات من الأمم المتحدة.

حاولت الولايات المتحدة منذ قرارها تأسيس "الأفريكوم" البحث عن مقر لها داخل الدول الإفريقية، خاصة داخل دول المغرب العربي أو الدول المتاخمة لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى. لكن هذه الرغبة لم تلق صدى عند معظم دول القارة فقد عبرت عن ذلك بوضوح كل الجزائر، موريتانيا، ليبيا والسنغال عن رفض النوايا الأمريكية مبريرينا ذلك أن مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار داخل الدول المعنية بسب الرفض الداخلي الذي قد يواجهه مثل هذا القرار، لذلك بقي مقر القيادة العسكرية لأفريكوم في شتوتغارت الألمانية، وهذا رغم قبول كل من ليبيريا والمغرب

[1] خيردين الرزاق حاسم، "قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية"، **مجلة العلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، 2009 , ص 3.

[2] نفس المرجع.

باحتضان القيادة الجديدة إلا أنّ ذلك لم يتحقق بفعل عاملين اثنين:

- بالنسبة لليبريا فإنّ الولايات المتحدة نفسها التي لم تتحفز للفكرة، بسبب بُعد ليبريا عن مركز التهديدات المحتملة والمناطق الإستراتيجية للولايات المتحدة داخل القارة، أي شمال إفريقيا، الساحل ومنطقة خليج غينيا.
- أما بالنسبة إلى المغرب الذي عرض إقامة القاعدة في مدينة طانطان بالصحراء الغربية بحكم أنّه مرتبط مع الولايات المتحدة باتفاقيتين عسكريتين قديمتين هما: اتفاقية 1959 واتفاقية 1982، إلا أنّه لم يتسن له ذلك بسبب تبني الإتحاد الإفريقي لقرار يمنع فيه الدول الإفريقية القبول بإقامة قواعد أجنبية على أراضيها، دون أن ننسى بطبيعة الحال المعارضة الداخلية التي يمكن أن يواجهها مثل هذا القرار.

إنّ كل هذه المعطيات جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تغير إستراتيجية الأفريكوم من استراتيجية قائمة على التدخل الفعلي في المنطقة إلى تبني استراتيجية أكثر مرونة، تعتمد على الشراكة والتنسيق الأمني من خلال شبكة من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الإفريقية المعنية بالتهديدات الأمنية.

**الخريطة رقم: مناطق اهتمام قيادة الأفريكوم في الساحل:**

http://www.realpolitik.tv/new/wp-content/uploads/2010/12/1_west-Africa_Stratfor-300x204.jpg

من خلال التعرض لأهم المشاريع الأمنية الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي يلاحظ أنّ الإدارة الأمريكية قد حاولت الاعتماد على البرامج التعددية أي بناء علاقات متعددة الأطراف مع دول المنطقة،

لكن بالموازاة هناك توجه أمريكي آخر يسعى إلى بناء علاقات ثنائية متميزة من خلال البحث عن دولة محورية في المنطقة تساعدها على تنفيذ ترتيباتها الأمنية بالساحل الإفريقي، هناك اعتقاد أن تكون الجزائر أحد هذه الدول المفتاحية التي تعول عليها الإدارة الأمريكية في المنطقة.

# الفصل الثالث:

# المعادلة الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي الساحل:

# بين المنظور الأمريكي والمقاربة الجزائرية

تمثل منطقة الساحل الإفريقي امتدادا طبيعيا وعمقا استراتيجيا للجزائر، هذه الأهمية الإستراتيجية للمنطقة جعلت الجزائر تولي اهتماما واضحا لكل ما يحدث في المنطقة، لأنّها أدركت منذ سنوات الاستقلال أنّ مشاكل عدم الاستقرار في الساحل يمكن أن تنتقل إليها وتهدد ضفتها الجنوبية.

وبالمقابل فإنّ قرب الجزائر من منطقة الساحل الإفريقي، جعل بناء أي سياسات أمنية في منطقة الساحل الإفريقي لا يمكن أن يتحقق دون دور الجزائر، لذلك فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية القيمة الإستراتيجية للجزائر في المنطقة، وسعت إلى تفعيل علاقتها مع الجزائر.

ضمن هذه المعطيات سوف يحاول هذا الفصل مناقشة تحديان مترابطان تواجههما الجزائر في منطقة الساحل:

**التحدي الأولى:** كيف يمكن للجزائر تأمين جناحها الجنوبي في ظل التهديدات الأمنية التي أصبحت تشهدها منطقة الساحل الإفريقي.

**التحدي الثاني:** كيف يمكن للجزائر أن تبني علاقة منفعية مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل دون المساس بالمصلحة الوطنية والأمن القومي من جهة وفقدان الدعم الأمريكي من جهة أخرى.

## المبحث الأول: المعضلة الأمنية للجزائر في ظل التواجد الأمريكي في الساحل

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تأمين نفسها من كل الأخطار والتحديات الأمنية التي تواجهها، من أجل تدعيم استقلالها السياسي و فرض نفسها أمام المجتمع الدول كدولة كاملة السيادة، قادرة على تأمين ترابها الوطني و فرض سلطتها القهرية على جميع حدودها الإقليمية.

### المطلب الأول: عقيدة الأمن القومي الجزائري:

تعرف العقيدة الأمنية لأية دولة على أنها مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات و قضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني.

وبتالي فإن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات و المخاطر والتحديات التي تواجهها. و عليه فإنّ الاختلاف في العقائد الأمنية هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.[1]

[1] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلة المفكر**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 05، ص 290 .

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.[1]

ورغم أنّ العديد من الباحثين يعتبرون الحديث عن العقيدة الأمنية للدول ترتبط فقط بدول الكبرى أو العظمى التي لها تصور مستقبلي بعيد المدى لسياستها الأمنية *، عكس الدول النامية التي تفتقد إلى تصور ناضج أو إستراتجية مخططة لها بعناية لسياستها الأمنية، حيث يرى البعض أنّ الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مازالت تفتقر إلى عقيدة أمنية واضحة وإنّما ما تقوم به مجرد ردود أفعال آنية قصد مواجهة التهديدات الأمنية المفاجئة، ورغم هذا فلا يمكن أن ننفي وجود تصور معين بدأ يتشكل بعد الاستقلال للمفهوم الأمن القومي للجزائر ارتبط جزء كبير منه بالفترة الاستعمارية والكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني. لذلك فمفهوم العقيدة الأمنية التي نحاول استعماله هنا يميل إلى تصور وإدراك الجزائر لأمنها القومي أكثر من اعتباره إستراتجية متعددة الأبعاد، تسعى لبناء سياسةٍ أمنية شبيهة بتلك التي تتبناها الدول المتقدمة.

يمكن تحديد مصدرين ساهما بقوة في تشكيل عقيدة الأمن القومي الجزائري:

**الجانب التاريخي:** يتجلى ذلك في الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية، ليتعمق أكثر بعد الاستقلال خاصة داخل المؤسسة العسكرية التي أصبحت القلب النابض لكل ما يرتبط بمسائل الدفاع والأمن.

**الجانب الإيديولوجي:** يتداخل هذا الجانب إلى حد كبير مع الجانب التاريخي، حيث كان خيار النهج الاشتراكي الذي تبنته الجزائر مباشرة بعد الاستقلال مناسبا لأهداف جبهة التحرير الوطني، فقد دعمت الاشتراكية مركزية الدولة بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني في جميع الميادين لاسيما منها الجوانب الأمنية، كما عززت من مكانة المؤسسة العسكرية داخل الدولة.

**الجانب الجيوسياسي:** ويقصد به دور الموقع الجغرافي في تحديد التوجهات الأمنية للجزائر ضمن محيطها الجغرافي، فهذا الأخير هو الذي يوضح مناطق الانكشاف الأمني ومصادر القوة في نفس الوقت، وإذا تأملنا المحيط الجغرافي للجزائر يمكن أن نُحدد أربعة مناطق جيوسياسية تمثل امتدادا

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، المرجع السابق الذكر، ص 41.

*يتجلى ذلك خاصة في الو ثيقة الأمنية الإستراتيجية الأمريكية التي يصدرها البانتغون بصفة دورية أو الكتاب الأبيض بالنسبة لفرنسا.

للأمن القومي الجزائري:

- **المنطقة المغاربية:** فالجزائر تتوسط قلب منطقة المغربي العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، ومن الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصادي أو سياسي أو أمني في هذه المنطقة دون مشاركتها.
- **المنطقة العربية:** للجزائر دور مهم في العالم العربي لما أبدته من فعالية في العديد من القضايا العربية لاسيما منها موقفها المشرف من قضية الفلسطينية.
- **المنطقة المتوسطية:** فهي تطل على الجهة الجنوبية من حوض المتوسط.
- **المنطقة الإفريقية:** تحتل الجزائر موقعا إستراتيجيا مميزا داخل القارة الإفريقية، فهي تتوسط منطقة شمال إفريقيا، وتمثل بوابة لإفريقيا، كما أنّ امتداد مساحتها في عمق الصحراء الواسعة جعلها تتقاسم الحدود مع دول الساحل الإفريقي، فتمثل بذلك بوابة لإفريقيا السوداء من الناحية الجنوبية.

في هذا المعنى نجد الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة يتحدث عن أهمية الموقع الجيوسياسي للجزائر قائلا:

> **" وما جعل الجزائر تؤكد على هذه الإستراتيجية هو موقعها الجغرافي، بالفعل إنّ الجزائر لا تتميز عن دول العالم الثالث إلا بموقعها الجغرافي، فهي في هذا الصدد تنتمي إلى مجموعة من الوحدات الطبيعية التي تعطي لها مكانة خاصة في البحر الأبيض المتوسط، في العالم العربي وفي إفريقيا ".**[1]

عاملا حاسما ساهم بقوة في تشكيل العقيدة الأمنية للجزائر، وهي التهديدات الأمنية التي تعرضت لها الجزائر مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، ونعني تحديد الاجتياح المغربي للأراضي الجزائرية، فقد كان لهذا الحدث الأثر البارز في تحديد مدركات صناع القرار خاصة داخل المؤسسة العسكرية في الجزائر لطبيعة الأمن القومي الجزائري.

غير أنّ هذه التهديدات الأمنية عرفت تطورا ملحوظا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فكان من طبيعي أن تعرف عقيدة الأمن القومي الجزائري هي الأخرى إعادة تشكيل لطبيعة المخاطر التي أصبحت تهدد الأمن الجزائري خاصة بعد الأزمة السياسية التي تعرضت لها الدولة الجزائرية في بداية التسعينات.

**طبيعة التهديدات الأمنية للجزائر:**

من خلال الخبرات التاريخية التي مرت بها الجزائر، يمكن تقسيم التهديدات الأمنية إلى نمطين

[1] Bouteflika Abdelaziz," l'Algérie et l'Europe perspective de coopération", **RASJPE** .N °2, 1973, P 531.

متباينين: تهديدات أمنية تقليدية وتهديدات أمنية جديدة:

**التهديدات الأمنية التقليدية:**

كما تم الإشارة إليه من قبل كان أول تهديد أمني تعرضت له الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، هو الاجتياح المفاجئ للقوات المغربية الحدود الجزائرية سنة 1963، ما أدى إلى اندلاع الحرب بين الدولتين عرفت بـــ "**حرب الرمال**"، وهو ما طرح مشكل تحديد الحدود .

**مشكل تحديد الحدود:**

يعتبر مشكل تحديد الحدود من أهم المشاكل التي عانت منها القارة الإفريقية بعد الفترة الاستعمارية، ففي كثير من الأحيان كان هذا مشكل أحد أهم العوامل المفسرة لأسباب اندلاع النزاعات بين الدول الإفريقية، وبطبيعة الحال لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الظاهرة حيت تعرضت مباشرة بعد استقلالها إلى تهديد حدودها الإقليمية بسبب مطامع المملكة المغربية، هذا النزاع انتهى بتوقيع الجزائر على الاتفاقية الجزائرية المغربية حول الحدود 1972 و 1977، فكان لهذا الحدث الأثر البارز في تشكيل التصور الأمني داخل المؤسسة العسكرية، حيت أصبح تأمين الحدود لاسيما منها الحدود الجنوبية من أهم محددات الأمن القومي الجزائري .

في هذا المعنى يُرجع المختصون الأسباب الرئيسية التي تعاني منها الحدود الجنوبية للجزائر إلى العوامل التالية: [1]

- شساعة المناطق الصحراوية مما صعب من عملية المراقبة والسيطرة عليها وهو ما جعلها سهلة الاختراق من قبل الفواعل الخارجية .
- قلة التجمعات السكانية مقارنة بالمناطق الشمالية، بالإضافة إلى تباعدها عن السلطة المركزية وهو ما يطرح مشاكل التنقل والمواصلات في ظل الصعوبة و القساوة التي تتميز بها البيئة الصحراوية.

لذلك سعت الجزائر دائما إلى البحث عن الوسائل اللازمة من أجل القضاء على هذا المشكل، فكانت من الأعضاء المرحبين بإدراج مشكل تحديد الحدود داخل منظمة الوحدة الإفريقية، يتجلى ذلك من خلال مبادئ المنظمة نفسها:

- عدم المساس بوحدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.
- حل المنازعات الإفريقية في إطار الإفريقي المحض .
- اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات ( الوساطة، المفاوضات، المصالحة، التحكيم ).

[1] Gherari Habib, bornage des frontières Algérienne", **le moi en Afrique**, N° 225, 1984 juin-juillet, p16.

لذلك ظلت مسألة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار من الثوابت الرئيسية لسياسة الخارجية للجزائر منذ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد عبرت عن ذلك صراحة :

**" لن نوافق على أي تغيير أو تعديل للحدود مع القوة الاستعمارية، فهي غير مسؤولة عن إبرام أي اتفاق باسم الجزائر ".[1]**

وهو ما أكدت عليه أيضا الحكومة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال من خلال التأكيد على مبدأ الوضع القائم:

**" إنّ حدود الدولة الحديثة يجب أن توضع وفق الحدود القديمة للمستعمرات السابقة التي استخلفتها الدول".[2]**

وهو نفس ما أشار إليه الرئيس **أحمد بن بلى: " إن الجزائر لها حدود مثلما تركها الاستعمار"**

كما عبر عن ذلك صراحة سفير الجزائر بتونس سنة 1966 :

**"...إنّ الجزائر كل لا يتجزأ، وإنّ حدودها هي تلك الموروثة عن القوة الاستعمارية عند إعلان استقلالها..." [3] .**

هذا وقد ساندت الجزائر بكل قوة مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، فالرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه حول وضع الأمة بتاريخ 20 ديسمبر1981، أعاد تذكير هذه العقيدة:

**"...الجزائر تعلن التزامها الكامل لصالح قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود البرية، عند تاريخ الاستقلال ".[4]**

وهو نفس ما صرح به السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الأسبق

**" إنّ الجزائر وحدة غير قابلة للقياس من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب وأنّ حدودها هي تلك الحدود الموروثة عن القوة الاستعمارية،**

ثم أمام اللجنة الخاصة لمنظمة الوحدة الإفريقية المكلّفة بتفحص النزاع الجزائري المغربي:

**" معظم دولنا تكونت ونُظمت في إطار وضع حدودي تجسد عن طريق فترة إدارية استعمارية....إنّ إعادة النظر في هذه الحدود سوف يكون في نفس الوقت مساسا بالوحدة الإقليمية للدول المستقلة ".**

---

[1] Slimane Cheikh, l'Algérie et la forme de l'ordre international, prospectives et stratégie, **R.I.E.S.G**, N°01, 2eme semestre, 1991, P 45.
[2] Ykemtchouk Romain," l'Afrique en droit international, le problème des frontières", **L.G.D.J**, Paris, 1970, P 55.
[3] Cherari Habib, "bornage des frontières Algérienne», op. cit., p 20.
[4] Ibid. p 24.

لقد أكدت الجزائر هذه مواقف أيضا من خلال اتفاقية الأخوة والوفاق سنة 1983، التي يمكن استخلاص منها الملاحظات التالية:

- ✓ الثبات والوفاء لمبدأ الحدود الموروثة القائمة .
- ✓ حل إشكالية تحديد الحدود تدخل في إطار فلسفة واسعة لسياسة الجزائر الخارجية القائمة خاصة على حسن الجوار الإيجابي. [1]

لقد أصبح استقرار الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما يفسر إلى حد بعيد الحضور القوي للجزائر في جميع الاتفاقيات التي نصت على مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

## 2 قضية الصحراء الغربية:

تعتبر قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا التي عُنيت بها السياسة الخارجية الجزائرية فإذا اعتبرنا أنّ الهدف الأسمى لأي سياسة خارجية هو تحقيق والحفاظ على الأمن القومي، يمكن فهم مدى ارتباط الأمن الجزائري بالنزاع في الصحراء الغربية.

صحيح إنّ تمسك الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ينبع من مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنه يخفي وراءه أيضا أبعاد جيواستراتيجية ترتبط بالحفاظ على التوازن الإستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا ومنطقة المغرب العربي بين القوى الفاعلة في هذا الفضاء الإقليمي، هذا ما أشار إليه صراحة ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة "محمد بنونة " :

**" إنّ هذا نزاع يخفي وراءه في حقيقة الأمر صراع جيوسياسي محتدم بين المغرب والجزائر حول المنطقة " .** [2]

هذه الأبعاد الأمنية للقضية الصحراوية يمكن طرحها من خلال تصورين:[3]

**التصور الأول :** يرتكز الاقتصاد الجزائري على صادراتها من النفط والغاز، حيت تمثل هذه المداخيل 95% من العملة الصعبة، لكن لتصدير منتجاتها من النفط والغاز لا تملك الجزائر سوى ممّر البحر الأبيض المتوسط، في هذا الاتجاه يعتقد بعض المحللين أنّ الجزائر تسعى من وراء تدعيمها للقضية الصحراوية إلى البحث عن ممر آخر عبر موانئ المحيط الأطلسي لتصدير منتجاتها النفطية،

---

[1] إبراهيم سعادة ،" **الجزائر والأمن الإقليمي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، كلية الحقوق ، 2003 ، ص 30.

[2] Yahia H. Zoubir et Karma Benabdallah-Gambier, "Morocco, Sahara occidental and the Future of the Maghreb", **Journal of North African Studies**, printemps, 2004, pp. 49-77.

[3] Laurence Ammour , "À qui profite le gel du conflit au Sahara Occidental ?", Op. Cit.,PP. 02-03.

من جهة حتى تستطيع الحد من تكاليف نقل النفط عبر البحر الأبيض المتوسط التي تعتبر باهظة بسبب بُعد المسافة بين الشمال والجنوب الجزائري منطقة استخراج النفط، ومن جهة أخرى لضمان تأمين الصادرات النفطية وتجنب مرورها عبر منطقة لا طالما عرفت بحده الأزمات، أي منطقة البحر الأبيض المتوسط .

**التصور الثاني:** يعتقد بعض المحللين أنّ أهداف الجزائر من وراء تدعيم استقلال الصحراء الغربية تتجاوز المصالح الاقتصادية، لتتعداه إلى أهداف أمنية بحته، يمكن حصرها في بعدين أساسيين:

- ✓ إنّ إمكانية تشكيل دولة صحراوية على الحدود الإقليمية للجزائر سيضمن لها دولة حليفة تمكنها من مراقبة والتحكم في منطقة تمثل عمقا استراتجيا لها هي منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يحقق للجزائر تفوق استراتيجي في المنطقة على حساب منافسها المغرب .
- ✓ إن إمكانية ضم الصحراء الغربية إلى المغرب لتشكل دولة تمتد من البحر المتوسط إلى موريتانيا قد يخل بتوازن الإستراتيجي في المنطقة لصالح هذا الأخير، ويجعل الجزائر محاصرة جغرافيا وسياسيا، حيث سيصبح المغرب قوة اقتصادية بفضل كميات الفوسفات الموجودة في الصحراء الغربية إلى جانب الثروة النفطية التي لم تستغل بعد في المنطقة، فتصبح الجزائر بذلك منكشفة أمام الطموحات التوسعية للمملكة المغربية، فبالنظر إلى الخبرات السابقة كانت الجزائر عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الذي شن ضدها حربا، فالمغرب بتوجهاته التوسعية كان في وقت مضى قد طالب بسيادته على كل من موريتانيا وعلى أجزاء من السنغال، ولم يعترف بموريتانيا إلا بعد تسع سنوات من إستقلالها، معتبرا إياها في السابق جزء تاريخيا من ترابه، وهو ما يفسر الى حد بعيد جوهر العقيدة الأمنية للجزائر القائمة على عدم القبول بأي تغيير إقليمي في منطقة أمنها دون اتفاق معها.[1]

لذلك يرى المتتبعون أنّ ملف الصحراء الغربية كان وسيبقى من أهم الرهانات الأمنية للسياسة الداخلية الجزائرية، لأنّ هذا الملف يُمثل عاملا مؤثرا في موقف الجزائر اتجاه هذا النزاع أكثر من اعتباره مجرد عنصرا من عناصر هذا الموقف .[2]

في ظل تعدد أطراف النزاع في الصحراء الغربية يبقى المجتمع الدولي عاجزا عن الوصول إلى تسوية عادلة لهذا النزاع، حيث يقول الباحث **لورنس أمور (Laurence Ammour )** في الشؤون الإستراتيجية حول طبيعة هذا النزاع :

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 43

[2] Crisis Group, "Sahara Occidental : sortir de l'impasse", Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, N°66 , 11 juin 2007, P 11, in :
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Western%20Sahara/66_western_sahara___out_of_the_impasse_french.ashx

**" لقد تأكّد الآن أنّ إدارة هذا النزاع من قبل القانون الدولي غير كافية وغير فعّالة، بالنظر إلى أنّ الأسس القانونية التي بنيت عليها مقترحات التسوية لم تعرف تطورا منذ 30 عاما ".**[1]

هذا الجمود يفسر بفشل الخطط المتعاقبة للأمم المتحدة، فرغم أنها استطاعت سنة 1991 توقيف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة بواسطة قوات حفظ السلام الأممية، واقتراح إقامة استفتاء يُخير فيه الشعب الصحراوي إما الانضمام إلى المغرب أو الاستقلال التام أي تكوين دولة صحراوية مستقلة، إلا أنّها عجزت عن إجراء هذا الاستفتاء، وما زاد الأمر تعقيدا هو اقتراح المغرب لخيار الحكم الذاتي كخيار ثالث الذي يبدو انه لن يكون مرضيا بالنسبة للجزائر ولا لجبهة البوليزاريو، رغم انحياز بعض القوى الدولية للمقترح المغربي ( فرنسا، اسبانيا )، وهذا ما عبر عنه صراحة سنة 2000 الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان :

**" ستكون الأمم المتحدة مستعدة للنظر في سبل أخرى أن غير الاستفتاء، لتحقيق حل مبكر ودائم ومتفق عليه للنزاع فإجراء استفتاء في ظل الظروف الحالية غير ممكن لأنّه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشأن القوائم الانتخابية، كما أنّ الأمم المتحدة لا يوجد لديها الوسيلة لفرض استفتاء في المغرب، إضافة إلى أنّ الانسداد السياسي والإيديولوجي في مخيمات اللاجئين يترك القليل من التفاؤل للوصول لحل هذا النزاع .** [2]

كما يتجلى هذا الموقف في تصريح وزير الخارجية الإسباني **ميغيل انخيل موراتينوس Miguel Angel Moratinos** سنة 2004 :

**" في ظل الظروف الراهنة إنّ إجراء أي استفتاء بدون التوصل إلى حل سياسي قد يؤدي إلى أزمة شاملة في منطقة شمال إفريقيا."** [3]

ومع استمرار النزاع في الصحراء الغربية، تكلف الجزائر تدعيم هذه القضية سنويا أعباء مالية ضخمة، نتيجة المساعدات التي تقدمها للاجئين الصحراوين، خاصة بعد تقلص المساعدات الدولية بعد نتائج تقرير مفوضية اللاجئين للأمم المتحدة سنة 2006 التي أكدّت على انخفاض نسبة سكان في مخيمات اللاجئين الصحراوين. بالإضافة إلى النفقات العسكرية كالحفاظ على عشرات الآلاف من الجنود على الحدود في منطقة تندوف، وهي العملية التي تكلف خزينة الدولة الملايير سنويا . و بطبيعة الحال دون أن ننسى مصاريف الدعم الدبلوماسي للقضية على المستوى الدولي.[4]

---

[1] Laurence Ammour , "À qui profite le gel du conflit au Sahara Occidental ? ", **NATO Research Papers** , N°30, novembre 2006, P. 02.

[2] Rapport du Secrétaire général sur la situation concernant le Sahara occidental, Nations Unies S/2000/461, Conseil de sécurité, 22 mai 2000, p 04, in : http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/430/36/IMG/N0043036.pdf?OpenElement

[3] Institut thomas more, pour une sécurité durable au Maghreb, op.cit, p 17

[4] Ibid. P. 17

كما كانت لهذه القضية آثار وخيمة على العلاقات المغاربية، حيث تعتبر من أهم الأسباب المعرقلة لعملية التكامل بين الدول المغاربية في إطار اتحاد المغرب العربي، ضف إلى ذلك الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذا الجمود خاصة تضائل الاستثمارات الأجنبية بالمنطقة، هذا دون أن ننسى الجزء الأهم فقد ساهمت هذه الوضعية في استمرار حالة الشك وانعدام الثقة بين الأطراف الفاعلة في المنطقة. تزداد هده الوضعية خطورة مع إمكانية تحول المنطقة إلى مصدر للأمن واللااستقرار بسبب انتشار النشاطات الإجرامية، فقد أصبحت عمليات تهريب السجائر،المخدرات، الأسلحة والبنزين تنمو بقوة في أقصى الجنوب الشرقي للصحراء الغربية وشمال موريتانيا والجنوب الغربي للجزائر[1]

في هذا سياق هناك فرضية طرحها الباحث **إيميريك شوبراد ( Aymeric Chauprade)**، وتحاول الدوائر المغربية الترويج لها لأجل تجريم جبهة البوليزاريو وعزلها دوليا ، حيث يطرح هذا الباحث فكرة إمكانية انحراف جبهة البوليزاريو عن مسارها كحركة تحررية بعد التهميش الدولي التي أصبحت تتلقاه مؤخرا فيقول :

> **" إنّ الضغط والإحتقان الذي أصبحت تعيشهما جبهة البوليزاريو، بسبب العجز السياسي والعسكري في السنوات الأخيرة، إضافة إلى وصول جيل جديد متشبع بأفكار جهادية تشكلت من خلال تكوينه الدراسي في الجامعات الجزائرية، هي عوامل قد تدفع جبهة البوليزاريو إلى البحث عن خيار لوجستيكي مغاير وإيديولوجية جديدة ."**

وحسب هذا الخبير هناك احتمال أن تنحرف البوليزاريو نحو تبني أفكار متطرفة وعدوانية، خاصة في ظل التحول الذي أصبحت تشهده منطقة الساحل والصحراء أي إمكانية تحول هذه المنطقة إلى قاعدة خلفية لنشاط خلايا تنظيم القاعدة، إذ تشير التقارير الدولية عن انتقال نحو 500 إلى 600 مجند معظمهم من المحاربين القدامى الذين كانوا يحاربون في أفغانستان ضد القوات الأمريكية باتجاه المناطق الرمادية في الساحل والصحراء الإفريقية. [2]

و رغم أن هذه الفرضية فيها الكثير من المغالطة لأنّه وببساطة ليست من مصلحة البوليزاريو التورط في نشاطات إجرامية أو إرهابية معينة قد تؤدي إلى التضحية بقضية دافعت عنها منذ سنوات طوال، إلا أنّ استمرار التوترات المتعلقة بالصراع، تجعل من فرص التعاون بين الدول المعنية في المجال الأمني أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد. خاصة بعد الحضور الأمريكي في المنطقة والذي يرغب بدون شك في الوصول إلى حل عاجل لهذا النزاع، لأنّ مكافحة الإرهاب في المغرب العربي والساحل تتطلب تعاون جميع الدول في المنطقة، لاسيما منها المغرب والجزائر اللذان يعتبران شريكين رئيسيين في الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وبالتالي فإنّه من الصعب تحقيق

---

[1] Ibid. P. 17.

[2] Laurence Ammour , "À qui profite le gel du conflit au Sahara Occidental ? ", Op.Cit., PP.03- 04.

التوازن في علاقاتها بين شريكين لا يتفقان .[1]

**التهديدات الأمنية الجديدة:**

كما تطرقنا في الفصل النظري من الدراسة فإنّ مفهوم الأمن عرف تحولا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية، حيث ظهرت فواعل جديدة غير الدول أصبحت تهدد أمن الوحدات السياسة المشكلة للنظام الدولي، أو كما يسميها البعض التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب، الجريمة المنظمة...الخ، وكان من الطبيعي أن تؤدي كل هذه التحولات في مضامين الأمن إلى إعادة تشكيل العقيدة الأمنية للدول، أي في طريقة إدراكها للتهديدات الأمنية الجديدة ومن تم اختيار الإستراتجية المناسبة والسياسية الأمنية البديلة لمواجهتها .

ولم تكن الجزائر بمنأى عن تلك التهديدات، فقد كانت هي أولى ضحايا الإرهاب الذي تسبب لها في أزمة داخلية حادة كادت أن تعصف باستقرار البلاد، فكانت هذه المرحلة نقطة تحول في العقيدة الأمنية للجزائر، يمكن صياغة هذا التحول في عنصرين أساسيين :

- إعادة تشكيل صورة التهديد لدى صانع القرار الجزائري، فإذا كانت الدولة في الماضي هي المصدر الوحيد المهدد للأمن القومي ــ يتجلى ذلك مثلا في التهديد الذي مثله المغرب ــ، فإنّ مصدر التهديد اليوم تمثله جماعات، تنظيمات أو أفراد يمكن أن يكون تأثيرها على الأمن يفوق بكثير تأثير الدول العدوة، وبعبارة أخرى لم يعد التهديد خارجي وإنما داخلي ينبع من الدولة في حد ذاتها.
- إنّ تغير صورة التهديد أدى بالضرورة إلى تغير آليات مواجهته، فلم تعد الآلة العسكرية هي الضامن الوحيد للأمن القومي، إذ اقتنعت الجزائر أنّ الوسائل العسكرية وحدها غير كافية للقضاء على الإرهاب، أي إدراك الأبعاد الأخرى غير البعد العسكري للأمن، فالأكيد أنّ القضاء على الإرهاب يستلزم القضاء على أسباب الظاهرة في حد ذاتها، أي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المنتجة لها.

إضافة إلى ظاهرة الإرهاب، انتشرت في السنوات الأخيرة أنماط جديدة من التهديدات الأمنية عبر الحدود الجنوبية الجزائرية المتاخمة لمنطقة الساحل الإفريقي، تمثلت خاصة في النشاطات الإجرامية العابرة للحدود، إضافة إلى مشكل الهجرة السرية، الذي أصبح أكثر تعقيدا بعد استغلال التنظيمات الإجرامية للفراغ الأمني لدول الساحل الإفريقي، لذلك سيخصص هذا الجزء من الدراسة عند الحديث عن التهديدات الأمنية الوافدة من منطقة الساحل نحو الجنوب الجزائري .

[1] Zoubir Yahia, " The United States and Maghreb-Sahel Security ", **International Affairs**, 85, 5, automne 2009, pp. 977-995.

## المطلب الثاني: الساحل الإفريقي كجبهة انكشاف للأمن الجزائري:

لقد أدركت الجزائر منذ الاستقلال أهمية منطقة الساحل الإفريقي، فهي تمثل عمقا استراتجيا لها من الناحية الجنوبية باتجاه عمق إفريقيا، لذلك حاولت منذ استقلالها من خلال سياسة خارجية نشطة تأمين هذه المنطقة، أي محاصرة كل التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تُهدد جناحها الجنوبي نظرا لكون هذه الأخيرة سهلة النفاد والاختراق .

ولقد كان النزاع التوارق في كل من المالي والنيجر أحد أهم التحديات الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي .

### 1 قضية التوارق :*

ينطلق التخوف الأمني للجزائر من قضية التوارق في الساحل الإفريقي من فرضية مفادها :

إنّ وجود أقلية معينة تتقاسمها مجموعة من دول، قد يجعل من عدم استقرار هذه الأقلية في دول معينة ينتقل إلى بقية الأقليات في الدول المجاورة .

انطلاقا من هذه الفرضية يعتقد العديد من الباحثين من تشابه قضية الأكراد في منطقة الشرق الأوسط بقضية التوارق في الساحل الإفريقي، ورغم اختلاف ظروف القضيتين وحتى أهميتها، إلا أن الأكيد أنّ وضعية أقلية التوارق في الجزائر امتازت دائما بالاستقرار والهدوء، نتيجة للعلاقة الجيدة التي ربطت هذه الأقلية بالنظام السياسي الجزائري، وهو ما يختلف كلية عن واقع التوارق في كل من النيجر ومالي نتيجة لظروف التهميش والإقصاء التي عانته في كنف دولها .

ويمكن تفسير أيضا تخوفات الجزائر من تفاقم مشكل التوارق في الساحل الإفريقي بسبب الآثار التي يمكن أن تنتج عن وفود اللاجئين والمهاجرين السرين، فقد كانت الجزائر طوال فترات نزاع التوارق في النيجر ومالي محطة استقبال لأعداد هائلة من التوارق بسبب القمع الذي تعرضت له في بلدانها، إذ يمكن أنّ تؤثر قضية اللاجئين على الأمن القومي الجزائري من خلال الحركيات التالية :

- قد تؤدي ظاهرة اللاجئين إلى إعاقة مجهودات التنمية في الجهة الجنوبية، بسبب عدد اللاجئين المتزايد والذي يستنزف ميزانية كبيرة .
- قد تجد بعض الأطراف الخارجية مبررا للتواجد في التراب الجزائري تحت غطاء إنساني، كتقديم المساعدات الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان.
- إنّ استقرار اللاجئين لمدة طويلة، دون توفر الظروف المعيشية المناسبة، قد يدفعهم للبحث عن

---

*لمعلومات أكثر حول قضية التوارق في الساحل الإفريقي، يمكن الرجوع الى الفصل الثاني من الدراسة، الذي تناول القضية بالتفصيل.

الطرق الغير شرعية لتحسين ظروفهم المعيشية، ويشجع تورطهم في نشاطات الجريمة المنظمة، كالدعارة وتجارة المخدرات، كلها ظواهر يمكن أن تنعكس بالسلب على التماسك الاجتماعي في منطقة الجنوب الجزائري، خاصة وأنّ التقارير الأخيرة قد كشفت عن وجود في مدينة تمنراست لوحدها ما يقارب 40 جنسية إفريقية .[1]

تكمن خطورة قضية التوارق بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري بعد محاولة أطراف خارجية توظيف القضية لتحقيق مصالح معينة بالمنطقة، إذ تحاول هذه الأطراف الضغط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة باستعمال ورقة التوارق، حيث تسعى المملكة المغربية تحريض توارق الجزائر ضد النظام السياسي حتى تتخلى الجزائر عن دعم القضية الصحراوية، أما فرنسا تبحث عن أي فرصة ممكنة لتشويش على الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع التارقي في كل من المالي والنيجر، لأنها ولحسابات جيواستراجية ترفض أن تكون الجزائر قوة إقليمية في المنطقة، أخيرا لا يمكن التغاضي عن التصرفات اللامسؤولة لزعيم الليبي "معمر القذافي الذي يحاول إيهام التوارق بإمكانية إقامة دولة تارقية في الصحراء الإفريقية، بهدف تحقيق طموحات توسعية في المنطقة .

ضف إلى ذلك فإنّ التطورات الأمنية الأخيرة في المنطقة قد زادت الأمر تعقيدا، بعد امتداد نشاطات الإرهاب الدولي في المنطقة، حيث تحاول نفس الأطراف إيهام المجتمع الدولي بوجود اتصال وتعاون بين جماعات التوارق وعناصر من تنظيم القاعدة، ولا شك أنّ استمرار هذه الإدعاءات سيزيد من حالة الاحتقان داخل جماعات التوارق المتمردة في الساحل، وهو ما سيكون له انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري خاصة في ظل عدم الوصول إلى تسوية عادلة لنزاع التوارق في كل من مالي والنيجر .

**الإرهاب والجريمة المنظمة [*] :**

لقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة، تعرف نشاطا متزايدا للتنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، أبرزها تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، ورغم أن العديد من دول الساحل الإفريقي، تُحمل الجزائر مسؤولية امتداد ظاهرة الإرهاب إليها، بسبب أنّ نشأة التنظيم تعود إلى التنظيم الجزائري المعروف بـــ "الجماعة السلفية للدعوة والقتال". حتى وإن كان هذا الطرح فيه جزء من الحقيقة إلا أنّ الأكيد أنّ انتشار الإرهاب في المنطقة الساحل يعود إلى سببين رئيسين :

- إنّ اتحاد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي لمنطقة الساحل كنشاط له، يعود بدرجة الأولى إلى

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق الذكر، ص 55.

[*] لمعلومات أكثر حول أبعاد ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، يرجى الرجوع إلى الفصل الثاني من الدراسة .

العمل الجبّار لمصالح الأمن في الجزائر، أي قدرة النظام الأمني الجزائري على محاصرة ظاهرة الإرهاب، وما تراجع التنظيمات الإرهابية إلى ما وراء الحدود الجزائرية نحو دول الساحل إلا دليل على ضعف هذه التنظيمات وفشلها في الجزائر .[1]

- إنّ انتشار الإرهاب في دول الساحل في مدة قصيرة يؤكد عجز النظام الأمني والدفاعي لدى دول الساحل وعدم قدرتها على مراقبة حدودها، بالإضافة إلى نقص الإرادة السياسية لدى الأنظمة الحاكمة، وهو الأمر الذي يهدد الأمن الجزائري لأنه في ظل هذه المعطيات فانّ التنظيمات الإرهابية ستعرف انتعاشا واسترجاعا لقواها خاصة بعد وجود العديد من مصادر التمويل المشبوهة بفعل الاحتكاك بعناصر الجريمة المنظمة وتجار المخدرات الموجودة في منطقة الساحل، وأيضا بفضل الأموال الطائلة التي أصبحت تتحصل عليها عن طريق عمليات اختطاف الأجانب وطلب الفدية، وبتالي إنّ إمكانية عودة هذه التنظيمات لنشاط في الجزائر للانتقام، بعدما أن تكون قد حصلت على كل إمكانيات اللازمة والدعم اللوجستيكي في الساحل أمرا لا يمكن تجاهله .

إنّ انتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر له أبعاد خطيرة على الأمن القومي الجزائري، ليس فقط لأنّ هذه التهديدات يمكن أن تمتد إلى عمق التراب الجزائري عبر الحدود الجنوبية، ولكن الأخطر من ذلك أن تجد بعض الأطراف الخارجية مبررا للتدخل في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، هذا الطرح بدأ يتأكد بعد الإعلان عن تأسيس القيادة الأمريكية الأفريكوم سنة 2007، التي مازالت تبحث عن الدولة الإفريقية المناسبة لاحتضانها، بعدما فشلت في إقناع الجزائر في تحقيق هذا المطلب.

يتأكد هذا الطرح أيضا مع محاولة فرنسا التدخل في المنطقة من خلال الحضور العسكري في العديد من العمليات لتحرير الرهائن الفرنسيي ن المحتجزين من طرف التنظيمات الإرهابية وهي العمليات التي أثارت استياء الجزائر، حيث أدت إلى توتر العلاقات بينها وبين كل من موريتانيا والمالي. وبتالي إنّ استمرار التهديدات الأمنية وتعقدها قد يعرض الجزائر في المستقبل إلى مزيدا من الضغوطات الخارجية ويمكن أن يجبرها على تقديم تنازلات معينة بدعوى مكافحة الإرهاب في المنطقة .

تزداد خطورة الانكشاف الأمني للجزائر في الضفة الجنوبية بتقاطع التهديدات الأمنية التقليدية مع التهديدات الأمنية الجديدة، من خلال قضية التوارق مما قد يُعقد الوضع الأمني من خلال تصورين:

**التصور الأول:** أصبحت قضية التوارق في منطقة الساحل الإفريقي تأخذ منحنى خطيرا بعد

[1] Rapport spécial de Institut thomas More, "pour une sécurité durable au Maghreb :Une chance pour la région, un engagement pour l'Union européenne", Avril 2010, Op.Cit., p 13, in : http://institut-thomas-more.org/pdf/415_fr_RapportITM-UEMaghreb-Fr.pdf

محاولة بعض الأطراف اتهام عناصر من جماعات التوارق المتمردة في كل من النيجر والمالي بتنسيقها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، من خلال تواطئها في عمليات اختطاف الأجانب هذا من جهة ومن جهة أخرى من خلال تواطئها مع عناصر الجريم ة المنظمة بالمنطقة لاسيما منها تُجار المخدرات والأسلحة وغيرها من الأنشطة المحظورة مقابل تمويل هؤلاء بالأسلحة الضرورية وغيرها.

ويبني هؤلاء تصورهم على سهولة تنقل عناصر التنظيمات الإرهابية في منطقة صحراوية تمتاز بشساعة لا يمكن التحكم في ممراتها ومسالكها إلا بواسطة أشخاص ذوي خبرة كبيرة في المنطقة وهم البدو أو التوارق * الذين يعرفون أسرار وخبايا الصحراء، فسهولة تنقل التنظيمات الإرهابية والتخطيط الجيد لعمليات الخطف رغم الإجراءات الأمنية المشّددة إنما يدل على تلقيهم مساعدة مباشرة من جماعات التوارق مقابل حصول هؤلاء مداخيل مالية وأسلحة لمواجهة الأنظمة المركزية .[1]

ونفس الأمر يقال عن تعاونها مع عناصر الجريمة المنظمة التي تضمن لها التأمين اللازم مقابل تزويد التوارق بكميات من الأسلحة المُهربة .

وما زاد خطورة هذا الطرح هو محاولة الأنظمة استثمار هذا الاعتقاد لضرب المعارضة الترقية ووصف المتمردين بالإرهابيين لكسب دعم الولايات المتحدة في إطار حربها على الإرهاب. إنّ مثل هذا الوضع سيعرض الأمن الجزائري إلى تهديد ذلك إنّ استمرار الضغط على جماعة التوارق قد يضطرها ليس فقط إلى التحالف مع التنظيمات الإرهابية وإنما الانضمام إليها وتبني نفس إيديولوجيته ا خاصة في ظل تعنت الأنظمة وعدم الاستجابة إلى مطالب هذه الأقلية التي ظلت تعاني التهميش والإقصاء وهو الأمر الذي سيزيد من صعوبة الوصول إلى تسوية عادلة لهذا النزاع، قد يؤدي ليس فقط إلى تهديد أمن الدول المعنية بالنزاع وإنما إلى ضرب استقرار منطقة بأكملها. ستكون الجزائر أولى المتضررين فيها .

**التصورالثاني:** وهو يرتبط بالأول ففي ظل استمرار هذا الوضع فإنّ إمكانية تدخل عسكري أمريكي في المنطقة يبقى أمرا واردا، بحجة ضرب التنظيمات الإرهابية بما فيها جماعات التوارق التي تساندها وهو الأمر الذي قد يثير تعاطف أقليات التوارق في مناطق أخرى لاسيما منها الجزائر مما سيزيد من اتساع بؤرة النزاع وانتشاره نحو مناطق أخرى في الساحل الإفريقي .

وإلى جانب الإرهاب هناك خطر آخر أصبح يهدد الجزائر في ضفتها الجنوبية وهي ظاهرة

---

*هناك بعض الإدعاءات التي تذهب إلى أنّ العلاقة بين تنظيم القاعدة و جماعات التوارق تدّعمت بفضل علاقات المصاهرة بين الطرفين.

[1] Tanguy Berthemet, "Comment l'Aqmi a pris place dans le désert malien", **le Figaro**, 22/09/2010, in : http://www.lefigaro.fr/international/2010/09/22/01003-20100922ARTFIG00669-comment-l-aqmi-a-pris-place-dans-le-desert-malien.php

الهجرة السرية التي تزايدت في السنوات الأخير بشكل يدعو للقلق حيت ارتفع حجم تدفق المهاجرين الغير الشرعيين من مختلف الجنسيات الإفريقية سعيا للوصول إلى أوروبا عبر المغرب العربي، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب وجود شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة من المالي والنيجر نحو الجزائر وعبر المغرب إلى أوروبا[1]

## المطلب الثالث: دور الجزائر ضمن الترتيبات الأمنية الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 مرحلة تحول في السياسة الأمريكية اتجاه علاقتها بالجزائر، بعد اقتناعها واقتناع العالم الغربي أنّ الإرهاب التي عانت منه الجزائر لفترة طويلة من الزمن يمكن أن يطال أي دولة في العالم مهما كانت قوتها، فهو لا يعتبر بالحدود ولا بالأوطان. حيث عرفت الفترة الممتدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فترة انتعاش في العلاقات الأمريكية الجزائرية، عكست رغبة حقيقية للإدارة الأمريكية في الاستفادة من خبرة الجزائر العميقة في مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما تجسد فعليا من خلال التعاون والتنسيق الأمني بين الدولتين.

كانت بدايتها مع زيارة الرئيس بوتفليقة للولايات المتحدة مرتين سنة 2001، تبعته ذلك مباشرة زيارات لكبار المسئولين الأمريكيين كزيارة وزيري الخارجية **كولين باول** و**كوندوليزا رايس**، ووزير الدفاع **دونالد رامسفيلد** واثنين من مساعدي وزير الخارجية **بيرنز وولش** وعدد من كبار الشخصيات العسكرية والأمنية ( مكتب التحقيقات الفيدرالي، وكالة الاستخبارات المركزية وأعضاء من الكونغرس الأمريكي ).

وقد شمل التعاون بين البلدين المجالات التالية:

1. موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، لأنّها كانت على قناعة بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بهذا الخطر المُبهم والغامض إلا عبر مشاركة جماعية عابرة للقوميات بتفويض دولي واضح.
2. تبادل المعلومات الإستخبارتية: فقد أسسّت الجزائر معرفة عميقة بالشبكات الإسلامية الإرهابية في جميع أنحاء العالم .
3. التعاون القضائي وخاصة في ما يتعلق بالجزائريين الـــ 26 المعتقلين في سجن غوانتانامو .
4. التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس العسكرية والمعاهد والجامعات الأمريكية. فقد استفادت الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 121.000 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 800.000 دولار أمريكي سنة 2008 .

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق الذكر، ص05.

5. كما قدمت الولايات المتحدة الدعم الفني المخصص لوضع إستراتجية إفريقية عملياتية أفضل لمكافحة الإرهاب، عن طريق مساعدة المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب ( CAERT).

6. مشاركة الجزائر في مبادرة الحلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي" في عملية المسعى النشط " التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة . [1]

فكانت هذه الخطوات مشجعة للولايات المتحدة الأمريكية نحو اختيار الجزائر كقوة إقليمية يمكن أن تساعد في رسم السياسات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.

هذا الدور المخول للجزائر نجد له امتدادات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، فمن بين ما تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية في بناء إستراتجيتها الكونية هو مفهوم "**الدول المحورية** " **Pivotal States**، حيث ورد هذا المصطلح لأول مرة سنة 1996 في مقال لكل من **روبرت تشيس Robert Chase**، **إميلي هيل Emily Hill وبول كنيدي Paul Kennedy**، نُشر في جريدة "**الفورين أفيرز foreign affairs**" [2]

يعتقد هؤلاء الباحثين أنّ النقاش حول مستقبل النظام العالمي لم يخلق الشكل الذي ستأخذه سياسة أمريكا، لذا يقترحون إستراتيجية جديدة تقوم على أساس **الدول المحورية** والتي تعني نقطة إشعاعية النشاط لا تؤثر في مصيرها ( سقوطها ) على منطقتها فحسب، بل تؤثر أيضا على الاستقرار العالمي وعلى المصالح الأمريكية، أي أنّ الدولة المحورية هي التي يكون لدورها الإقليمي ووضعها واستقرارها، والمخاطر المحيطة بها، والمشاكل التي تُهدد وجودها آثار إقليمية ودولية تضر بالمصالح الأمريكية، والدولة المحورية ظاهرة متحركة، بمعنى أنّ الدول المحورية وعددها قد يتغير من فترة إلى أخرى، أما المعايير التي تُحدد وفقها الدولة المحورية هي : أهمية الموقع الجغرافي، حجم السكان، الإمكانيات الاقتصادية الكامنة واحتمال وجود أسواق ناشئة .

إضافة إلى هذه المعايير القديمة، يضيفون معيار خامس يعتبرونه الأهم بين كل المعاير وهو قدرة الدولة المحورية على التأثير في الاستقرار الإقليمي والدولي، بحيث يكون لانهيارها انعكاسات خطيرة على المعدلات السياسية الاقتصادية الأمنية العرقية والثقافية، وحددوا تسعة دول محورية :

المكسيك، البرازيل، الجزائر، مصر، جنوب إفريقيا، تركيا، الهند وأندونيسيا .[3]

---

[1] أمحند برقوق، "التعاون الأمني الجزائري الأمريكي و الحرب على الإرهاب"، بيروت، مؤسسة كارنيغي لسلام الدولي، جويلية 2009 ، في : http://arabic.carnegieendowment.org

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي**، المرجع السابق الذكر، ص 61

[3] نفس المرجع، ص 61– 62.

من هذا المنطلق وفي إطار سياستها الأمنية بمنطقة الساحل سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن دولة محورية في المنطقة، تمتلك صفات مؤثرة تجعلها قادرة على قيادة دول المنطقة حتى تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليها في تجسيد ترتيباتها الأمنية بالساحل، في هذا الإطار هناك من يعتقد أنّ الأنظار الأمريكي ة مُتجهة نحو اختيار الجزائر لتقوم بهذا الدور، وهذا لتوفر مجموعة من القرائن: [1]

- تتمتع الجزائر بخبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب ما جعل الولايات المتحدة تحاول منذ هجمات 11 سبتمبر استغلال هذه التجربة في إطار حربها على الإرهاب، خاصة وأنها تدرك أهمية المعلومات التي تمتلكها الجزائر حول العديد من التنظيمات الإرهابية.
- تحتل الجزائر موقع إستراتيجي جد هام، فهي بوابة للقارة الإفريقية بامتياز، كما أن قُربها الجغرافي من بعض دول الساحل يسمح لها بالتأثير المباشر في المنطقة الساحلية.
- تمتلك الجزائر إمكانيات عسكرية لا بأس بها مقارنة بدول الساحل، ما يجعلها تخفف العبىء عن الولايات المتحدة.
- عدم قدرة دول الساحل على الإدارة الإقليمية أمنها، باعتراف أمريكي صريح حيث أعلن نائب وزير الخارجية الأمريكي المكلف بالشؤون الإفريقية أمام مجلس الشيوخ أنّ الأمن الإقليم ي لدول الساحل يؤكد الدور الريادي للجزائر.
- أخيرا فإن اختيار الولايات المتحدة للجزائر يُفسر بالإمكانيات الطاقوية الضخمة التي يتمتع بها هذا البلد المغاربي .

انطلاقا من كل هذه الأسباب يدرك صناع القرار في البيت الأبيض أنّه لا يمكن مكافحة الإرهاب بالمنطقة في غياب دولة محورية كالجزائر، وربما هذه العوامل هي التي دفعت الحلف الأطلسي لكي يُشرك الجزائر ضمن الحوار الأطلسي المتوسطي مع الدول 06 في الضفة الجنوبية للمتوسط .

ولقد عبرت عن ذلك صراح ة الإدارة الأمريكية من خلال إقرار نائب الوزير المكلف بإفريقيا **كارسن** يوم 17 نوفمبر 2009 أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بهذا الدور الريادي للجزائر في إنتاج استقرار منطقة الساحل، كذلك من خلال زيارة الجنرال وارد لأفريكوم للجزائر، أيضا قبلها لنائبة كاتب الدولة للدفاع الأمريكي عند زيارتها للجزائر. وهو نفس ما ذهب إليه الأستاذ صايج الذي يرى أنّ التحكم بالقضايا الأمنية الداخلية في الجزائر دفع بمجلس الشيوخ الأميركي إلى الإشادة بالأجهزة الأمنية

[1] Chérif Dris," **Etat unis et Afrique Sahelo-Saharienne : agenda énergétique et sécuritaire** ", Op.Cit., p. 68.

الجزائرية "لقدرتها على تحييد العمليات الإرهابية فوق الأراضي الأوروبية انطلاقا من الساحل الإفريقي ." [1]

يعتقد بعض المحللين أنّ الولايات المتحدة ترغب أن تلعب الجزائر دورا شبيها إلى حد ما بذلك الدور الذي تقوم به نيجريا الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة إفريقيا الغربية، ــ يتجلى ذلك في دورها الأساسي في تسوية النزاعات الإقليمية بالمنطقة ــ غير أنّ ذلك مازال بعيد المنال بسبب العلاقات القوية التي تربط الولايات المتحدة بالمغرب، حليفها الإستراتيجي الأول في منطقة شمال إفريقيا. لكن برغم أن الجزائر لم تصبح بعد ما يمكن تسميته بـــ "الحليف " للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه لا يمكن أن نُنكر أنّ العلاقات الأمريكية الجزائرية تشهد وتيرة متصاعدة، إذ يلاحظ في السنوات الأخيرة نشاطا ملحوظا للدبلوماسية العسكرية الأمريكية في الجزائر، تأخذ شكل زيارات رسمية للجزائر وتارة أخرى تأخذ أشكال مناورات عسكرية سواء مع القوات الأمريكية مباشرة أو من خلال قوات الحلف الأطلسي .

الأكيد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تساند الجزائر كي تلعب الدور المحوري في محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي نتيجة للخبرة العميقة للأجهزة الأمنية الجزائرية في هذا المجال، لكن هذه الرغبة الأمريكية تفسر أيضا بمحاولتها أن تكون طرفا غير مرئي في معركتها ضد الإرهاب، فقد أدركت نتيجة لتجربتها السابقة في أفغانستان أنّ المواجهة المباشرة مع المجاهدين من شأنه أن يؤجج مشاعر الكراهية والحقد للمسلمين في أنحاء العالم ضدها، لذلك فهي تبحث عن من يقوم بهذا الدور بدلا عنها، وكما يقول الباحث **يحي زبير** :

**" تريد الولايات المتحدة من الجزائر أن تلعب في منطقة الساحل نفس الدور الذي لعبته اليمن في محاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ".[2]**

تُدرك الولايات المتحدة أهمية الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي، لكنها تتخوف في نفس الوقت أن يثير ذلك استياء الحليف المغربي في المنطقة، بسبب أنّ إعطاء أي دور ريادي للجزائر في عمق المنطقة الساحلية من الممكن أن يزيد من التوتر بين المغرب والجزائر بسبب الصراع حول الزعامة المعروف بين الدولتين منذ زمن طويل، لذلك تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن توازن في علاقاتها مع كل من المغرب والجزائر دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها مع كلا الطرفين .[3]

---

[1] فيصل حشاش، "الجزائر تواصل بناء ذاتها وتسعى لدور إقليمي في ظل استمرار بوتفليقة في الحكم"، **يونايتد براس انترناشنول**، 27 ديسمبر 2009.

[2] Yahia Zoubir , "L'intervention en Libye risque de renforcer Aqmi et son idéologie", **Jeune Afrique,** 20/04/2011 , in : http://www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAWEB20110420163115/algerie-france-niger-libyeyahia-zoubir-l-intervention-en-libye-risque-de-renforcer-aqmi-et-son-ideologie.html

[3] Chérif Dris, "Etat unis et Afrique sahelo-saharienne" Op.Cit., p 68.

لكن على الجزائر أن تعي جيدا تكاليف الدور الذي تريده منها الولايات المتحدة أن تقوم به في المنطقة لأنّ تورط الجزائر ضمن المخططات الأمريكية المندرجة تحت إسم التعاون والتنسيق الأمني سيسمح للولايات المتحدة بمعرفة طبيعة المنظومة الأمنية الجزائرية كنظام التسلح، الخطط والمواقع الإستراتيجية التي تجعل أمنها القومي في خطر خاصة في حالة دخول الجزائر في حرب حيت ستكون استراتيجياتها الأمنية مكشوفة، وخياراتها محدودة .[1]

[1] Ibid, p.68.

## المبحث الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي

تكمن أهمية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر أنها تمثل حزاما أمنيا لجناحها الجنوبي، حيث يعتبر الشريط الساحلي الصحراوي على حدود مع دول الساحل منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، بسبب خصوصية المنطقة من جهة وخصوصية دولها من جهة أخرى.

- أما الخصوصية الأولى فيقصد بها الطبيعة الصحراوية القاسية التي تميز المنطقة، المعروفة بشساعة مساحتها وطول حدودها، مما جعل دول الساحل غير قادرة على مراقبة والتحكم في حدودها الإقليمية وهو ما سهل عملية اختراقها من قبل الفواعل الخارجية.( تنظيمات إرهابية، عصابات الجريمة المنظمة....الخ ).
- أما الخصوصية الثانية فيقصد به الضعف البنيوي الذي يميز دول الساحل الإفريقي ــ كما تم الإشارة إليه في الفصول السابقة من الدراسة ــ، فهي دول تعاني فشلا دولاتي وعجزا مزمنا شمل كل المستويات، وجعلها دول هشة، غير قادرة على تحقيق الاستقرار وضبط الأمن في منطقة الساحل .

إنّ كل هذه المميزات جعلت الجزائر تدرك خطورة التحديات الأمنية التي تواجه حدودها الجنوبية المتاخمة لأكبر المناطق تخلفا في القارة الإفريقية، وهو ما يفسر سعيها المستمر لتأمين نفسها من كل التهديدات الأمنية المنتشرة في منطقة الساحل الإفريقي، سواء التقليدية منها كنزاع التوارق في مالي والنيجر، أو التهديدات الجديدة كالإرهاب الدولي ونشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والأوطان.

### المطلب الأول: جهود الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي:

كما تم تناوله من قبل فإنّ طبيعة التهديدات التي واجهتها الجزائر ضمن جناحها الجنوبي اختلفت عن تلك التهديدات التي واجهتها بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، فكان من الطبيعي أن تختلف الآليات والوسائل التي اعتمدتها لمواجهة تلك التحديات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، لذلك انقسمت جهود الجزائر إلى فترتين متباينتين: الفترة التي ركزت فيها على مواجهة التهديدات ذات الطابع التقليدي كنزاع التوارق في مالي والنيجر وكل المشاكل المتفرعة عنه كمشكل اللاجئين ثم الفترة التي انتقلت إلى إستراتجية أوسع من حيت الآليات والوسائل الملائمة القادرة على مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود لاسيما منها الإرهاب الدولي ونشاطات الجريمة المنظمة.

أ-**<u>دور الجزائر في احتواء نزاع التوارق في مالي والنيجر:</u>**

لقد كان للجزائر دورا مهما في تسوية قضية التوارق بمالي طوال مراحل النزاع، لعل كان أهمها

اتفاق تمنراست سنة 1991، حيث نجحت بفضل دبلوماسيتها المحترفة إلى احتواء النزاع المسلح بين متمردي التوارق والحكومة المالية من خلال التوصل إلى سلسلة من الإجراءات المهمة أهمها :

- ضم 35 بالمائة من مسلحي التوارق للجيش النظامي المالي .
- ضمان نسبة من التعيينات للطوارق في الحكومة التي تضم 28 وزيرا.
- إقامة جسر جوي بين العاصمة تومبوكتو وإقليم كيدال الذي يبعد عن العاصمة باماكو بـــ1800 كيلومتر لضمان جلب السياح إلى تلك المناطق الصحراوية التي تعتبر مقصدا للسياح الأوروبيين.

وجاء بعد ذلك اتفاق آخر موقع سنة 1992 سمي بـــ "العقد الوطني" اعتمد كمرجع لتسوية الأزمة الجديدة التي تفجرت رسميا في 23 ماي من تلك السنة.

بعد هذا التاريخ عرفت الأمور هدوء نسبيا لكنها عادت من جديد إلى التأزم بسبب تماطل الحكومة المالية في تطبيق النتائج التي توصل إليها اتفاق تمنراست على أرض الواقع، هذا إضافة إلى تدخل بعض الأطراف الخارجية خاصة ليبيا وفرنسا اللتين ساهمتا بشكل كبير في تأزم الوضع، وهو ما دفع الدبلوماسية الجزائرية للتدخل من جديد بعد إلحاح من الرئيس المالي، فكان اتفاق الجزائر الذي إستطاعت فيه الدبلوماسية الجزائرية من جديد جمع المعارضة التارقية والحكومة المركزية وأثمر اللقاء بتوقيع على اتفاقية الجزائر في 04 جويلية 2006، حيث جاءت بمجموعة من النتائج أهمها :

- إنهاء مظاهر العنف المسلح والتزام حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير 23 ماي، بإطلاق سراح أسرى الجيش النظامي المالي المقدر عددهم آنذاك بأكثر من 60 عنصرا، وإلقاء السلاح.
- من جهتها تلتزم الحكومة المالية بتنمية المناطق الشمالية وترقية التنوع الثقافي لأهالي منطقة كيدال وضمان شروط عودة المهجرين.
- منح أقاليم الشمال حيث الغالبية من الطوارق حكما ذاتيا يم لكن الطوارق من خلاله إدارة شؤونهم المحلية .
- تخصيص برامج تنموية تساهم الحكومة الجزائرية وأطراف مانحة في تمويلها.
- تكوين شرطة محلية مكونة من ال توارق تشرف لجنة مشتركة من الطرفين الحكومة المالية وعناصر من التوارق بالإضافة إلى الجزائر على مراقبة نشاطها.
- تخفيف التواجد العسكري المالي في الشمال وإطلاق سراح أسرى الحرب .[1]

[1] علي الأنصاري، "صراع المفاوضات بين مالي و طوارق يعمق الخلاف بين الجزائر و ليبيا"، 16 ديسمبر2009 ، في: http://www.amazighworld.org/arabic/human_rights/index_show.php?id=472

ولكن الوضع وإن سار في بادئ الأمر كما اتفق عليه في اتفاق الجزائر، وبادرت حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير إلى إطلاق سراح أكثر من 30 أسيرا، إلا أنّ الأوضاع تدهورت من جديد، بعد ذلك ظهرت عدة نقاط خلافية جديدة في فهم وتطبيق بعض بنود الاتفاق، تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري، انتهت إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاثة وثائق تخص الأولى الإجراءات التطبيقية العالقة في الاتفاق الأم الموقع في جويلية والثانية هي عبارة عن جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم. وتضبط الوثيقة الثالثة والأخيرة شروط وطريقة تنظيم قروض المانحين لتنمية منطقة شمال مالي بجهاتها الثلاث كيدال، وجاوة، وتنبكتو والذي عقد في 23 و24 مارس من نفس السنة.

ولكن رغم هذه الجهود إلا أنّ طرفي النزاع نقضا العهد الذي يربطهما وعادا من جديد إلى المواجهات المسلحة وكثف كل طرف من التصريحات الإعلامية المؤججة للوضع مما أدى بالجزائر إلى تعليق وساطتها ودورها في إحلال السلام بالمنطقة ردا على عدم احترام الجانبين لبنود اتفاق الجزائر، واستمر الوضع لعدة أشهر إلى حين تسلم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسائل من سكان منطقة كيدال يدعونه إلى استئناف الوساطة الجزائرية وإنهاء حالة اللاإستقرار وهو تم بالفعل شهر ماي الماضي عندما أعلن السيد عبد الكريم غريب استئنافه لدور المسهل وتوجت تلك الجهود بجلوس طرفي النزاع من 17 إلى 21 جويلية الماضي حول طاولة واحدة في اجتماع انعقد بإقامة الميثاق بالعاصمة أعلن خلاله عن توصل الجانبان إلى اتفاق حول وقف القتال تطبيقا لروح اتفاق الجزائر الموقع في جويلية 2006.

و مازالت الجزائر منذ هذا التاريخ تحاول إيجاد تسوية عادلة لهذا النزاع، عن طريق ممثلها الدبلوماسي في بماكو عبد الكريم غريب، حيت تسعى جاهدة إلى تطبيق النتائج التي توصل إليها المجتمعون في اتفاقية الجزائر سنة 2006. رغم العراقيل التي واجهتها من قبل ليبيا التي تحاول في كل مرة التشويش على الوساطة الجزائرية .

كما كان للجزائر دورا مهما في تسوية نزاع التوارق في النيجر، إلا أن هذا الدور كان محدودا إذا ما قُرن بدور الجزائر في تسوية النزاع التوارق في المالي، بسبب العلاقة المتينة التي تربط النظام النيجري ونظيره الفرنسي، هذه الأخير الذي عمل كل الوسائل من أجل عزل الجزائر عن قيام بأي دور في تسوية النزاع، نتيجة لاعتبارات جيواستراتيجية في المنطقة.

ويمكن إبراز الدور الجزائري في هذه القضية من خلال مشاركتها الفعّالة في سلسلة من محادثات السلام التي شملت الحكومة النيجرية والمعارضة التارقية في 28 إلى 30 أكتوبر 1997، ثم في لقاء نوفمبر من نفس السنة، امتد من 18 إلى 21 نوفمبر ليستأنف من جديد من 25 إلى 28 من نفس الشهر، انتهى المجتمعون بتوقيع على بروتوكول يهدف إلى إنهاء حالة التوتر السائدة في شمال

النيجر، كما نص بروتوكول الجزائر الإعلان عن وقف إطلاق النار ابتداء من نوفمبر 1997، بشرط أن يتم إطلاق صراح الأسرى المعتقلين لكلا الطرفين.[1]

لقد أصبحت الجزائر أكثر من أي وقت مطالبة بالمساهمة في إيجاد تسوية عاجلة لنزاع التوارق في مالي والنيجر، نتيجة للتطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة، حيث أصبحت بعض الأطراف تحاول استغلال قضية التوارق من أجل تعميق حالة اللامن واللاستقرار في منطقة الساحل، عن طريق الترويج لفكرة وجود علاقة تربط بين عناصر من تنظيم القاعدة وبين جماعات التوارق المتمردة*، وهو الأمر الذي سيزيد من تذمر التوارق ويدفعهم إلى تبني مواقف أكثر عدائية، نتيجة الشعور بالظلم والقهر، لذلك فإن البحث عن مقاربة أمنية شاملة قادرة على محاصرة التهديدات الأمنية العابرة للحدود أصبحت ضرورة أمنية لمنع أي انزلا قات خطيرة في المنطقة .

**ب .جهود الجزائر لمواجهة تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:**

تسعى الجزائر إلى تبّني مقاربة أمنية إقليمية في منطقة الساحل الإفريقي، تدعو من خلالها دول الساحل إلى ضرورة التعاون فيما بينها لمواجهة التهديدات الأمنية، حيث صرح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في كلمة ألقاها نيابة عنه وزير الخارجية السيد مراد مدلسي، خلال أعمال الدورة العادية 65 للأمم المتحدة التي جرت في سبتمبر 2010 :

> **" أنّ بلدان الساحل الصحراوي تطمح جميعها إلى تشكيل نظرة أكثر تناغما واتساعا حول الرهانات أمن جماعي"[2]**

هذا الاتجاه للجزائر عبر عنه أيضا السيد عبد **القادر مساهل** الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية في مقابلة خص بها مجلة الجيش، حيث أوضح أن رؤية الجزائر في مكافحة ظاهرة الإرهاب تنطلق من ضرورة وجود تعاون إقليمي منظم وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة لخوض معركة حاسمة ضد الإرهاب، لأنّ هذه الدول الأكثر إدراكا لطبيعة التهديدات الأمنية التي تعانيها المنطقة. [3]

وتبني الجزائر تصورها هذا انطلاقا من مرجعيتين أساسيتين :

---

[1] بوعلام غرسة، "الجزائر تتوسط مجددا لإنهاء الأزمة بين مالي والطوارق"، **الشرق الأوسط**، العدد 10551، 18 أكتوبر 2007

*ساهم النظام المالي بشكل كبير في الترويج لهذه المزاعم، من أجل الضغط على التوارق، و كسب التأييد الدولي خاصة الدعم الأمريكي و إقناعه بضرورة التعاون من أجل محاربة متمردي التوارق بحكم ارتباطهم بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي.

[2]"مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل الجهود التي تبذلها الجزائر" ، **مجلة الجيش** ، العدد 570 ، جانفي 2011، ص 38.

[3]نفس المرجع.

- ✓ من خبرة العميقة التي اكتسبتها في مجال مكافحة الإرهاب، التي جاءت كنتيجة للأزمة السياسية التي عايشتها لأكثر من عشر سنوات.
- ✓ كما تنطلق من الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذلك ترفض الجزائر كل المقاربات التدخلية في المنطقة وتعتبرها تهديدا للأمن القومي ومساسا للسيادة الوطنية ليس للجزائر فقط وإنما لكل دول منطقة الساحل الإفريقي.

لقد أدركت الجزائر أنّ التحديات التي تواجهها في منطقة الساحل الإفريقي تتطلب تضافر جميع جهود دول الساحل المعنية بخطر انتشار الإرهاب ونشاطات الجريمة المنظمة، لذلك حاولت دائما لتأسيس لمقاربة جماعية، تجمع بين الفهم الدقيق لطبيعة الظواهر التي تتعامل معها وبين متغيرات البيئة الدولية والإقليمية التي قد تزيد من حالة اللاامن واللااستقرار بالمنطقة، إذا ما تعاملت معها دول المنطقة دون وعي وإدراك مسبق، وتستند المقاربة الأمنية للجزائر إلى المدركات التالية : [1]

- يتميز الإرهاب بأنّه ظاهرة عبر قومية، أما على المستوى العملياتي فهو ظاهرة عابرة للحدود.
- هناك علاقة تربط بين ظاهرة الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة.
- إنّ أي تدخل أجنبي في الساحل قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني بالمنطقة .
- إنّ محاربة الإرهاب يقتضي مقاربة متعددة الأبعاد : أي مقاربة إستباقية ووقائي ة، ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية وحتى ثقافية .

انطلاقا من هذا التصور كانت الجزائر السباقة إلى دعوة دول المنطقة إلى بذل كل الجهود والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، لمنع أي مبرر للتدخل الأجنبي في المنطقة قد يزيد من حالة اللاأمن في المنطقة، تجلت هذه الجهود من خلال سلسلة من اللقاءات والندوات بين دول المنطقة أتمرت بتحقيق النتائج التالية :

**<u>الندوة التنسيقية لدول الساحل الصحراوي :</u>**

انعقدت الندوة التنسيقية لدول الساحل الصحراوي في الجزائر يوم 16 مارس 2010، ضمت وزراء كل من الجزائر، بوركينافاسو، ليبيا، مالي، موريتانيا، النيجر، وتشاد، حيث قام الوزراء بتقييم شامل للوضع في منطقة الساحل المتميز باستمرار التهديد الإرهابي ، إلى جانب انتشار نشاطات الجريمة المنظمة، هذا اللقاء يعكس رغبة الجزائر في تفعيل آليات التنسيق والتعاون الأمني بين دول المنطقة، حيث عبر عن ذلك وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي خلال الاجتماع :

" **ينبغي لنا أن نتحرك، بكل حزم بتدابير ملموسة، من خلال تفعيل آليات التعاون الثنائي،**

[1] M'hand Berkouk," Le Sahel de toutes les menaces", **<u>El moudjahid</u>**, n° 14190, 30 Avril 2011, P. 31.

**الجهوي و الدولي، التي يجب تحسينها وتكيفها إن اقتضى الأمر."** [1]

و قد خلص هذا الاجتماع الذي ضم وزراء دول الساحل الخمسة بالإضافة إلى الجزائر إلى عدة نتائج أهمها :[2]

- التأكيد على الترابط الوثيق بين السلم والأمن وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التأكيد عل ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والجهوي في مجال حفظ السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.
- ضرورة مواصلة الجهود من أجل الحفاظ على السلم في المنطقة وتدعيمه في إطار مقاربة شاملة ومتضامنة.
- التأكيد عل أهمية تنفيذ برامج التنمية المستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي، بالخصوص لفائدة الشباب.
- تقوية التعاون العابر للحدود بهدف تحسين ظروف معيشة السكان، وكذا دعم المشاريع المهيكلة الكبرى ذات البعد الجهوي، من أولويات مجالات العمل بدول المنطقة. وقد اعتبرت عمليات التآزر الإنسانية في مواجهة الحالات الطارئة كتعبير عن تضامن جهوي فعّال.
- التأكيد على أسبقية مبدأ مسؤولية دول المنطقة وتملكها حق التكفل بالمشاكل والتحديات التي تواجه منطقة الساحل والصحراء .
- كما أكد الوزراء على أنّ الجهود المبذولة في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي مكافحة الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة العابرة للحدود، بحاجة إلى التفاف وتعبئة السكان المحلين حولها. لأنّهم المعنيون بكل المخاطر التي تُهدد أمنهم وراحتهم، فلا طالما كان تعلقهم بالاستقرار والأمن عنصرا أساسيا في العلاقات عبر الحدود.
- كما حرص الوزراء على التذكير كذلك، أن الوقاية من الإرهاب وارتباطاته، ومحاربته يجب أن تتم من خلال مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة، تتمحور حول ما يلي:

✓ **على المستوى الوطني :** مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب

✓ **على المستوى الثنائي:** تدعيم التعاون بين دول المنطقة، لاسيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية.

---

[1] "مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل الجهود التي تبذلها الجزائر"، المرجع السابق الذكر، ص 38.

[2] وزارة الشؤون الخارجية، "بيان الاجتماع الوزاري لدول منطقة الساحل و الصحراء"، 17 مارس 2010 ، في : www.mae.dz

- ✓ **على المستوى الجهوي :** ترقية تعاون جهوي مُهيكل شامل قائم على حسن النية .
- ✓ **على المستوى الدولي:** مشاركة فاعلة في الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب. وقد ذكرّ الوزراء بهذا الخصوص أنّ الدول السبع المشاركة، كلها دول أطراف في الأدوات القانونية الرئيسية للوقاية من الإرهاب ومحاربته، وكذا في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية حول الوقاية من الإرهاب ومحاربته والتي تصر حكوماتهم على احترامها وتنفيذها.

كما ذكّر الاجتماع بضرورة تطبيق جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تطبيقا كاملا للوائح مجلس الأمن ذات الصلة، واعتماد إجراءات قمعية اتجاه الأشخاص والكيانات المذكورة في هذه القرارات، لعلاقاتها المفترضة بالنشاطات الإرهابية، لاسيما القرارات 1373 و1267 و1904 لمجلس الأمن، وكذا الاتفاقية الدولية لعام 1979 حول احتجاز الرهائن والاتفاقية الدولية لعام 1989 حول قمع تمويل الإرهاب.

في الأخير خلص وزراء دول الساحل إلى التذكير على أهمية توظيف الإمكانيات المتوفرة لمكافحة الإرهاب في ميدان المساعدة التقنية، عن طريق اعتماد الآليات المتعددة الأطراف، المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن 1373 – 1456 و1904.[1]

وقد كان هذا الاجتماع خطوة مهمة في ميلاد ما يعرف لجنة الأركان العملياتية المشتركة مدينة تمنراست .

**<u>إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة بتمنراست :</u>**

تعتبر لجنة الأركان العملياتية المشتركة من أهم الإنجازات العملية التي تجسد إرادة دول الساحل في إيجاد حلول مشتركة للتهديدات الأمنية بالمنطقة، وقد جاء إنشاء هذه اللجنة بعد سلسلة من الاجتماعات والمشاورات التي ضمت كل من الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا، خاصة بعد الإنزلاقات الخطيرة التي عرفتها المنطقة لاسيما منها عمليات اختطاف الأجانب من قبل التنظيمات الإرهابية، وقد جاء الإعلان عن تنصيب اللجنة رسميا في 20 أفريل 2010 في بيان لوزارة الدفاع الوطني، أهم ما جاء فيه :

> **" أنّ تنصيب هذه اللجنة يأتي عملا بالترتيبات المتفق عليها بين رؤساء أركان القوات المسلحة لهذه البلدان بمناسبة الاجتماع المنعقد بتمنراست يومي 12 و13 أوت 2009 . ".[2]**

---

[1] نفس المرجع.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية،" الإعلان عن إنشاء القيادة العسكرية بتمنراست"، 21 أفريل 2010، في: http://www.aps.dz

حيث تسعى القيادة الجديدة إلى تحقيق التنسيق الإستخباراتي والمعلوماتي في مجال محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب السلاح وخطف السياح ، كما تهدف أيضا إلى تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية

ويرى العديد من المحللين أنّ قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجّهة إلى المجتمع الدولي تعبر فيها الدول المعنية وبالخصوص الجزائر عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة لاسيما منها النوايا الفرنسية والأمريكية، وبتالي فإنّ هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي .

مع أنّ مشروع القيادة العسكرية بتمنراست من الناحية النظرية أو من الناحية النصية فكرة جيدة، إلا أنّه يبقى التقييم الفعلي يرتكز على الجانب العملياتي أكثر، أي مدى التزام دول الأعضاء بمسؤولياتهم اتجاه المبادرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد العديد من الباحثين أنّ غياب ثلاثة فواعل رئيسية في المنطقة وهي تونس، ليبيا ومغرب سيؤثر على نجاح هذا المشروع، أي أنّ الإشكال ليس أمني فقط وإنما سياسي أيضا [1].

رغم أنّ الجزائر قد ركزت على المقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي إلا أنها لم تهمل آليات المواجهة على المستوى الدولي، يتجلى ذلك بوضوح من خلال مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين .

**مشروع تحريم دفع الفدية للإرهابيين:**

يعتبر مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيي ن من أهم انجازات الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي، فبعد أن استطاعت إقناع الإتحاد الإفريقي بالمصادقة على لائحة تجرم دفع الفدية للإرهابيين في قمة **سرت** بليبيا المنعقدة في 01 جويلية 2009، ثم الحصول على تزكية من قبل دول عدم الانحياز في اجتماع شرم الشيخ في نفس الشهر، استطاعت مرة أخرى بفضل دبلوماسيتها المحترفة إلزام المجتمع الدولي بتبني نفس موقفها من خلال إصدار قرار على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 لائحة تجرّم دفع الفدية للأشخاص والمجموعات المدرجين في لائحة الإرهاب.

حيت اعتبرت هذه اللائحة تقديم الفدية شكلا من أشكال تمويل الإرهاب، وهو الطرح الذي

[1] Alain Rodier," Au Sahel, une coopération internationale engageant les pays concernés est indispensable mais difficile à mettre en œuvre", **El Watan**, N° 6029, Lundi 23 août 2010, P 07.

ناضلت لأجله الجزائر وتمكنّت من إقناع مجلس الأمن بتبنيه والانخراط في العمل الميداني لفرضه على الحكومات التي تبدي فدية مقابل الإفراج عن رهائنها، حيث عبرت الجزائر عن ذلك بوضوح:

**" أنّ هناك جهودا جبارة لا زالت تنتظر المجتمع الدولي من أجل إجثتات هذا التهديد العابر للأوطان ليس فقط في إطار عملية تطبيقها الكلي والتلقائي وإنما كذلك في معالجة إشكالية إطلاق سراح الإرهابيين في مقابل تحرير الرهائن وهي المسألة التي يجب تناولها بكل عزم وحزم ومسؤولية ." [1]**

أهم ما جاء في اللائحة التأكيد على أنّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممنوعة من التفاوض والتعامل مع الأشخاص والتنظيمات المصنفة ضمن الإرهاب في قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالإرهاب. وشددّت على أن القرار يحمل صفة الإلزام القانوني.

وتعد اللائحة رقم 1904 المكمّلة للائحتين 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته و 1267 المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية ، تتويجا لمجهودات كبيرة بذلتها الجزائر، التي اعتبرت نفسها من أكثر الدول تضررا من ظاهرة دفع الفدية على أساس أنها تساهم بشكل مباشر في إعطاء نفس قوي للجماعات الإرهابية، يتيح لها الحصول على السلاح والمتفجرات. زيادة على ذلك، فإنّ دفع الفدية يذهب عكس اللوائح التي صدرت في إطار تجفيف منابع الإرهاب ، حيث تفيد أرقام غير رسمية أنّ الدول الغربية دفعت ما يزيد على 50 مليون أورو للإرهابيين في منطقة الساحل، خلال سنوات قليلة فقط، كفدية لإطلاق سراح رعاياها المختطفين ، كما فعلته ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا والسويد، التي دفعت فدية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالساحل لتحرير رعاياها من أيدي الخاطفين. كما مارست تلك الدول، خاصة إسبانيا وفرنسا، ضغوطا رهيبة على مالي وموريتانيا والنيجر للإفراج عن إرهابيين مسجونين لديها مقابل تحرير رهائن أوروبيين مختطفين، وهو سلوك الذي أدانته الجزائر واعتبرته تواطؤا مع الإرهاب الدولي[2].

يعتبر التعاون الإقليمي العسكري بين دول الساحل الإفريقي من أنجع الآليات لمواجهة انعدام الأمن في منطقة الساحل ، لكن رغم أهمية هذا الجانب لا ينبغي أن يقتصر التعاون على المجال العسكري فقط بل يجب أن يتعداه إلى المسائل المرتبطة بالتنمية ومواجهة الفقر والتخلف اللذان يعتبران من أهم العوامل المحفزة لانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل، هذا تحديدا ما عبر عنه الوزير الجزائري المنتدب للعلاقات المغاربية والإفريقية **عبد القادر مساهل** :

---

[1] "مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل الجهود التي تبذلها الجزائر" ، **مجلة الجيش**، المرجع السابق الذكر، ص 39.

[2] حسين. سليمان ،" الجزائر تقنع مجلس حقوق الإنسان الأممي بفتح نقاش حول دفع الفدية"، **جريدة الخبر**، العدد 6148، السبت 16 أكتوبر 2010.

**" إنّ الخيار العسكري في منطقة الساحل ليس كافيا للقضاء على التهديدات الأمنية بل يجب أن يهدف إ لى تطوير التعاون في مجالات كثيرة منها البنية التحتية، وشبكات الاتصال، الغاز، البحوث العلمية، والتعاون عبر الحدود... مع أنّه يبدو أنّ فكرة التعاون في العديد من المجالات، لا تزال صعبة التنفيذ على الأرض الواقع.[1]**

[1] Étienne Liffran, "La sécurité du Sahara et du sahel vue par les pays d'Afrique de l'ouest, dans : la sécurité du Sahara et du Sahel", Cahier du CREM, N° 13, Décembre 2009, P 108 . http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerem/Cahier_du_cerem_n_13.pdf

## المطلب الثاني:معوقات تحقيق مقاربة أمنية ناجحة بمنطقة الساحل الإفريقي:

رغم أنّ المساعي التي تبذلها الجزائر من أجل مواجهة التحديات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي من أجل قطع الطريق أمام المحاولات الأجنبية للتدخل في المنطقة، قد تزيد من حالة اللاستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي، إلا أنّ الواقع يشير إلى وجود العديد من العراقيل والمشاكل، التي مازالت تقف حائلا أمام الجهود التي تبذلها الجزائر ودول الساحل على حد سواء بالمنطقة، يمكن تفسيرها بالعوامل التالية :

### أ. تباين المقاربات الأمنية لدول المنطقة:

يُفسر هذا التباين باختلاف مدركات صناع القرار لدول الساحل لطبيعة التهديدات الأمنية وآليات مواجهتها، اختلاف هذه المدركات مرتبطة في الحقيقة بطبيعة البيئة الداخلية والخارجية التي تساهم بشكل أو بآخر في تعقيد المخاطر الأمنية وغموضها لأنها مرتبطة في كثير من الأحيان بطبيعة تكوين كل دولة على حدا، تجعلها تبحث عن خصوصية لمواجهة التهديدات الأمنية دون مشاركة أطراف أخرى قد تعرضها للضغوطات خارجية هي في غنى عنها، هذا الطرح يمكن أن نلمسه من خلال مظهرين :

- يتمركز نشاط التنظيمات الإرهابية في مالي تحديدا في الجزء الشمالي ذو الأغلبية العربية، المتاخمة للحدود الجزائرية، حيث تشير العديد من الجهات إلى تورط بعض المسؤولين الماليي ن في نشاطات تجارة المخدرات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك بعض شكوك حول وجود علاقات مشبوهة بين بعض القبائل العربية والجماعات الإرهابية، وهو الأمر الذي لا يشجع باماكو في الانخراط بقوة في معركتها ضد الإرهاب على العكس من ذلك تتوفر لدى النيجر إرادة أكبر لمحاربة الإرهاب، لأنّ استمرار هذه الظاهرة يعرض استغلال اليورانيوم في شمال النيجر للتهديد.
- إنّ وجود علاقات قوية بين بعض دول الساحل والقوى الاستعمارية السابقة يؤثر بقوة على التعاون الأمني بين دول المنطقة، ويجعلها تتبنى مواقف غير مشجعة، فمنّ المؤكّد أنّ فرنسا عكس الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب أن تلعب الجزائر دور " **الدولة القائدة** " في الحرب على الإرهاب بمنطقة الساحل نتيجة لاعتبارات جيواستراتيجة. [1]

إنّ هذه الحقائق جعلت القيادة العسكرية للدول الساحل في تمنراست تفتقد إلى الفاعلية المطلوبة، بدليل أنّ عملية الاختطاف الأخيرة لم تشهد أي تعاون أمني بين دول الساحل في إطار القيادة العسكرية

[1] Étienne Liffran, "La sécurité du sahel vue par les pays d'Afrique de l'ouest, dans : la sécurité du Sahara et du sahel", **cahier du CEREM**, n° 13, Décembre 2009, PP. 96 , disponible sur : http://www.cerems.defense.gouv.fr/etudes/publications/cahiers%20du%20cerem/Cahier_du_cerem_n_13.pdf

بتمنراست، وفي المقابل يلاحظ الدور القوي الذي لعبته فرنسا في منطقة من خلال عمليات تحرير الرهائن الفرنسيين المحتجزين من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمالي وموريتانيا. هذا الدور حتى وإن كان في الظاهر يُبرر كون الرهائن المحتجزين هم فرنسيون، إلا أنّه يخفي ورأه في حقيقة الأمر أهداف إستراتجية لفرنسا في المنطقة أهمها :

- مواجهة الإستراتيجية الجزائرية من أجل عزلها عن المنطقة.
- إعادة تثبيت المغرب ضمن معادلة الأمن الإقليمي بالمنطقة بدل الجزائر.
- محاولة الرئيس الفرنسي ساركوزي لفت انتباه الفرنسيين عن فشل سياسته الداخلية .
- سعي فرنسا لإقامة قواعد عسكرية في منطقة غنية بالموارد الطبيعية ، مازالت تعتبر ها عمقها الإستراتيجي.[1]

في شق آخر يذهب فريق آخر من المحللين إلى القول بمحدودية أداء القيادة الجديدة بتمنراست بسبب رفض الجزائر ملاحقة الجماعات الإرهابية فوق أراضيها رغم أنّ مالي وموريتاني ا لم تبد أي معارضة لمتابعة التنظيمات الإرهابية داخل حدودهما الإقليمية من طرف الدول المجاورة. [2]

**ب .غياب الثقة وسوء الظن بين دول المنطقة :**

تتميز العلاقات بين دول الساحل بعدم الوضوح نتيجة تشكيك كل طرف بالنوايا الحقيقة للطرف الآخر اتجاه المسألة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، فمثلا هناك من دول الساحل من تعتقد بتورط المالي في تدعيم عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وهذا بناءا على عدة افتراضات أهمها :

هناك من يعتقد بوجود شبه اتفاق بين الرئيس المالي أمادو توماني توري ( **Toumani Touré Amadou)** وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، يسعى من خلاله الطرفين تحقيق مصالح متبادلة، حيت تقوم المالي بتدعيم الجماعات الإرهابية ماديا وعسكريا مقابل عدم القيام هذه الأخيرة بهجمات انطلاقا من الأراضي المالية، إضافة التزام التنظيم بعدم مساعدة حركات التمرد التوارق في الشمال، إذ تعتقد مالي أنّ التهديد الذي يمثله تمرد التوارق أكثر بكثير من التهديدات التي يمكن أن يمثلها تنظيم القاعدة، ويستدل أصحاب هذا الطرح بتلك الاتصالات التي جرت بين السلطات الفرنسية وتنظيم القاعدة بفضل وساطة الرئيس المالي، في إطار الإفراج عن الرهائن الفرنسيين المحتجزين من قبل التنظيم سنة 2010 .[3]

في شق آخر هناك أطراف أخرى تشكك في المجهودات التي تبذلها الجزائر لمكافحة الإرهاب

---

[1]Lyes Boukraa, "La France tente de contrecarrer l'Algérie et introduire le Maroc dans le Sahel", in : http://www.city-dz.com/la-france-tente-de-contrecarrer-l%E2%80%99algerie-et-introduire-le-maroc-dans-le-sahel/

[2] Yahia Zoubir,"L'intervention en Libye risque de renforcer Aqmi et son idéologie", op.cit.

[3] Étienne Liffran, "La sécurité du sahel vue par les pays d'Afrique de l'ouest", Op.Cit., PP 98-99.

في منطقة الساحل، وتعتقد أنها لا تنم عن رغبة حقيقية، وإنّما ترتبط في جوهرها بأبعاد جيواستراجية للجزائر في المنطقة، تسعى من خلالها التواجد في المنطقة لتحقيق غرضين اثنين :

- الضغط على فرنسا من خلال التواجد في منطقة تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ فرنسية، وهي من الأسباب التي جعلت العلاقة الجزائرية الفرنسية تعرف في السنوات الأخيرة توترا ملحوظا.
- محاولة السيطرة على منطقة حيوية يمكن من خلالها التأثير في التوازن الاستراتيجي بينها وبين المملكة المغربية في المستقبل *.

ضف إلى ذلك هناك بعض دول الساحل من تعتقد أنّها ليست معنية بالتهديد الإرهابي، بل على العكس من ذلك فإنّ الانضمام إلى المسعى الجزائري قد يؤدي إلى استفزاز بعض الحركات المتطرفة الموجودة على أراضيها، لتقارب الانتماءات الأيدلوجية بينها وبين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بل الأكثر من ذلك فهي تعتقد أن الجزائر تسعى من وراء دعوتها دول المنطقة إلى تحقيق التعاون والتنسيق الأمني فيما من أجل مكافحة الإرهاب في الساحل، إنما الغرض منه الرغبة في تخفيف الضغط الذي تمارسه التنظيمات الإرهابية فوق أراضيها خاصة في المناطق الشمالية ودفعها إلى تراجع إلى الخلف حتى تعيد انتشارها خلف الحدود الجنوبية للجزائر أي باتجاه دول الساحل المجاورة .

في نفس هذا الاتجاه يرى الباحث في العلاقات الدولية **يحي زبير** أنه هناك من المسئولين في مالي، موريتانيا والنيجر من يصف الجزائر بـــ " **الزعيم الغيور**"، الذي يسعى بكل الطرق لفرض رأيه وتوجهاته على دول المنطقة، وفي المقابل تعتقد الجزائر هي الأخرى أنّ هذه دول تستعمل خطاب مزدوج في تعاملها مع المسألة الأمنية في الساحل، وإن دّل هذا شيء فإنّما يدل على أن دول الساحل مازلت تفتقد إلى العزيمة والإرادة الجادتين لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل وما يروج في الخطابات الرسمية عن إدراك مشترك لدول الساحل لطبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة فيه الكثير من المغالطة، لأنه يخفي وراءه في حقيقة الأمر أنّ لكل دولة إدراك وتصور مختلف لطبيعة التهديد وطرق مواجهته .[1]

*في هذا السياق تحاول بعض الأطراف المغاربية التشويش على جهود الجزائر في المنطقة و تدعي ضلوع الجيش الجزائري في عمليات اختطاف الأجانب بمنطقة الساحل، كما تحاول الترويج لوجود علاقة بين عناصر من الجيش الجزائري و التنظيمات الارهابية بمنطقة الساحل، أي أنها تحاول تفسير كل ما يحدث في منطقة الساحل هو من تدبير الجزائر، تسعى من خلاله السيطرة على المنطقة لإضعاف المغرب استراتيجيا.

[1] Yahia Zoubir , "L'intervention en Libye risque de renforcer Aqmi et son idéologie", op, cit.

# الخاتمـــــــــــــــــــــة

من خلال كل ما تقدم، و من خلال تحليل أبعاد التوجهات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي، و دراسة الآثار التي يمكن أن تحملها عوامل اللااستقرار في منطقة الساحل على الأمن الجزائري، توصل الباحث إلى استخلاص مجموعة من النتائج و الملاحظات يمكن ترتيبها حسب المستويات التالية :

**على مستوى منطقة الساحل الإفريقي :**

- ✓ لا يجب سوء تقدير الآثار التي يمكن أن تنتجها التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي و في نفس الوقت لا يجب المبالغة و المغالاة في تضخيم الوضع الأمني في المنطقة.
- ✓ تساهم البيئة التي تعمل جماعة إرهابية ما في إطارها في تحديد هيكل الجماعة والفرص المتاحة أمامها و أسلوب عملها، ومن بين العوامل التي تخلق تأثيرا مباشرا وغير مباشر على العمليات الإرهابية: الجغرافيا المادية والبشرية من جهة، والإطار السياسي المحلي والدولي من جهة أخرى.
- ✓ لا يمكن مقارنة منطقة الساحل بمنطقة أفغانستان التي تسيطر عليها القبائل و تتحكم في جميع المناطق، بخلاف منطقة الساحل فهي منطقة رمادية تكون الغلبة للذي يكون حاضرا في المنطقة ولا يجب أن ننسى أنّ ضعف الكثافة السكانية في الساحل يجعل من الصعوبة السيطرة والتحكم في المنطقة.
- ✓ طموحات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي لا تتوافق مع إمكانياته البشرية و المادية .

إنّ كل ما يحدث في الساحل يرتبط بتقاطع قضايا الطاقة و الأمن، أي لا يجب تضخيم تهديد تنظيم القاعدة في الساحل، فهناك الكثير من الفواعل التي تستفيد من الفوضى في المنطقة، فقد تكون القاعدة مجرد أداة من أجل تغذية طموحات فواعل أخرى.

إنّ إثبات وجود علاقة سببيه بين الدول الفاشلة في منطقة الساحل الإفريقي وبين إنتشار التهديدات الأمنية خاصة منها الإرهاب، مازالت تحتاج إلى الكثير من الدراسة و التحليل من أجل فهم جيد وعميق لطبيعة الشبكات الإرهابية، تحليل الحيز التنظيمي لهذه الحركات و دراسة التنوع في الإستراتيجيات والأهداف التي تعتمدها . فإذا كانت الدول الفاشلة فعلا تلعب دور مهم ضمن حلقة متسلسلة لإنتاج ظاهرة الإرهاب، فهي لا تقوم لوحدها بتغ ذيته، فالشبكات الإرهابية تحتاج أيضا إلى موارد تكنولوجية ومالية وموارد بشرية مؤهلة، لا يمكن أن تُوفرها الدول الفاشلة.

**على مستوى المبادرات الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي :**

- ✓ تتحدد الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل من خلال تقاطع قضايا الطاقة مع قضايا الأمن، و في كثير من الأحيان تكون قضايا الطاقة هي من تُحدد التوجهات الكبرى للسياسة الأمنية الأمريكية في العالم. هذه الثنائية طاقة/أمن، يمكن إدراكها بوضوح من خلال سعي الولايات المتحدة إلى تأمين مواردها الطاقوية عن طريق منع انتقال التهديدات الأمنية من الساحل نحو مناطق تفوق أهميتها أهمية الساحل، بل يمكن القول أنّ منطقة الساحل تستمد قيمتها الإستراتيجية من أهمية منطقتين هما : منطقة شمال إفريقيا و منطقة غرب إفريقيا (خليج غينيا )، حيت تمثل تلك مناطق مصدران حيويان للاقتصاد الأمريكي، و بتالي فإنّ تموضع الولايات المتحدة داخل القوس الساحلي سيضمن لها مراقبة و التحكم في إحدى أهم مصادر الطاقة في إفريقيا .
- ✓ يعتقد العديد من الباحثين أنّ الإمكانيات الطاقوية الموجودة في منطقة الساحل، مازالت محدودة ــ باستثناء السودان ــ لكي تثير شهية الولايات المتحدة و ما يدل على ذلك هو محدودية السياسة الأمريكية في المنطقة، يتجلى ذلك من خلال المؤشرات التالية :
- ✓ يلاحظ العديد من المتتبعين غياب انسجام و ترابط واضح في السياسة الأمريكية بالمنطقة، الدليل على ذلك هو قصور المبادرات الأمنية الأمريكية، فالأهداف المتوخاة من هذه المبادرات لا تعكس بضرورة تطلعات دول المنطقة، فالولايات المتحدة فيما وراء اهتمامها احتواء ظاهرة الإرهاب، تسعى في الحقيقة الأمر تأمين مواردها النفطية القادمة من نيجريا وخليج غينيا عن طريق حماية استثمارات كبرى شركاتها النفطية في المنطقة .
- ✓ يمكن اعتبار الترتيبات الأمريكية في المنطقة جاءت كرد فعل على تخوفها من منافسيها في المنطقة لاسيما منها العملاق الصيني التي ترى فيه تهديدا لأمنها الطاقوي في المنطقة.
- ✓ أيضا ما يدل على محدودية هذه السياسة هو الغلاف المالي المُخصص لهذه المبادرات الذي يبقى متواضعا مقارنة مع احتياجات دول المنطقة، 300 دولار التي تحاول أمريكا الاعتماد عليها في إطار محاربة الإرهاب بالساحل تبقى غير كافية لتحقيق هذا الهدف، وهذا يقودنا إلى فهم النوايا الحقيقية الأمريكية التي يبدو أنها تحاول أن تلقي ثقل هذه الميزانية على دول المنطقة أي الدولة المحورية ــ خصوصا منها الجزائر ــ التي ستستند عليها في المستقبل، فالإدارة الأمريكية تسعى إلى تأمين مواردها الطاقوية في إفريقيا لكنها في نفس الوقت تتخوف أنّ مثل هذه المغامرة قد تجعلها تتحمل أعباء مالية ضخمة، خاصة و أنّها ليست مستعدة في الوقت الراهن أن تفتح جبهة أخرى لمحاربة الإرهاب .

- ✓ إنّ الانقسامات الداخلية و تضارب الاختصاصات بين أجهزة و المؤسسات الأمريكية المكلّفة بهذا النوع من المبادرات يعكس بوضوح محدودية الحملة الأمريكية على الإرهاب في منطقة الساحل، إذ يُلاحظ غياب التنسيق بين مختلف المؤسسات الأمريكية، أي بين وزارة الخارجية، البانتغون و الوكالة الدولية لدعم التنمية USAID، فمبادرة **عبر الساحل** رغم أنّ وزارة الخارجية هي من قامت بصياغتها إلا أنّ البانتغون هو من تكّفل بتنفيذها، حيت يلاحظ سيطرة هذا الأخير على المستوى العملياتي للمبادرة، مهمشا بذلك دور وزارة الخارجية و الوكالة الدولية لدعم التنمية .
- ✓ ما يثبت محدودية هذه السياسة أيضا هو التوجه الأحادي للولايات المتحدة، يتجلى ذلك بوضوح في رفضها لتقاسم المعلومات وبيع الأسلحة لدول المنضمة للحملة الدولية على الإرهاب، باستثناء بعض الأجهزة المحدودة، كمعدات الاتصالات اللاسلكية وأجهزة الرؤية الليلية، و لعل رفضها تزويد الجزائر بالأسلحة متطورة و متخصصة هو الذي دفع الجزائر إلى التوجه نحو روسيا لاقتناء المعدات اللازمة، حيت أمضت الجزائر مع روسيا عقد قُدر بـــ 7.5 مليار دولار.
- ✓ إن ما يخيف في الترتيبات الأمنية الأمريكية هو ذلك التصور الأمريكي حول طبيعة انتشار التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، فالمُدركات الأمريكية لأسباب انتشار الإرهاب و مختلف النشاطات الإجرامية في الساحل إنما يعود بالأساس إلى وجود دول فاشلة بالمنطقة و هذا في اعتقادنا إدراك خاطئ لحقيقة هذه الظواهر.
- ✓ أما الأخطر من كل ذلك هو محاولة توسيع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لتشمل بعض حركات التمرد المعارضة في بعض دول الساحل (نيجر، مالي و تشاد) وهو ما سيزيد في اعتقادنا من تعقيد الأمور، وينبئ بعدم استقرار منطقة الساحل الإفريقي .

**<u>على مستوى العلاقات الأمريكية الجزائرية :</u>**

- ✓ إنّ أهم انجازات للجزائر في منطقة الساحل هو قدرتها على تغيير التوجهات الأمريكية في الساحل، حيث يلاحظ أنّ مسار تصريحات صُناع القرار في أمريكا قد عرفت تغيير واضحا منذ بداية تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل، من التلميح بإمكانية التدخل في المنطقة لمحاربة الجماعات الإرهابية في الساحل إلى تبني الخيار الجزائري و مباركة كل مساعيها في المنطقة أي ترك المجال أمام دول الساحل التنسيق فيما بينها من أجل محاصرة التهديدات الأمنية في المنطقة و على رأسها نشاط تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي . هذا الخيار الأمريكي يفسر باقتناعها أن التدخل في منطقة يمكن أن يؤدي إلى إثارة شعوب المنطقة، و يعطي مبررا لتنظيم القاعدة الحصول على الدعم أكثر في منطقة، لكن لا يمكن ضمان استمرار هذا الموقف

الأمريكي، خاصة إذا أدركت أن الجهود الإقليمية التي ترعاها الجزائر غير قادرة على محاصرة التهديدات الأمنية، فقد تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية لتدخل في المنطقة إذا ما شعرت أن مصالحها الحيوية مهددة خاصة في منطقة خليج غينيا.

- ✓ إنّ التسليم بخيار التعاون الأمني بين الولايات المتحدة و الجزائر دون شروط، كما يعتقد البعض أنّه سيقلل من انكشافية الأمن الجزائري في الساحل، نظر للإمكانيات المادية و العسكرية التي ستوفرها الولايات المتحدة من أجل القضاء على نشاطات الجماعات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة أمر مبالغ فيه، فقد يعرض الجزائر للخطر ذلك أنه سيتيح للولايات المتحدة الأمريكية مراقبة عن قرب الأنظمة الدفاعية للجزائر ، مواطن ضعفها و قوتها. أي طبيعة المنظومة الأمنية الجزائرية كنظام التسلح، الخطط و المواقع الإستراتيجية التي تجعل أمنها القومي في خطر خاصة في حالة دخول الجزائر في حرب حيث ستكون استراتيجياتها الأمنية مكشوفة، وخياراتها محدودة. لذلك يجب على الجزائر أن توازن في علاقتها مع الولايات المتحدة، أي بناء علاقة قوية منفعية معها، دون أن تكون مجرد أداة تستغلها من أجل تمرير سياستها و تحقيق هدفها في المنطقة.
- ✓ إنّ إتباع سياسة حذرة و مدروسة بعناية، تسعى الجزائر من خلالها التصرف بذكاء وعقلانية في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يكون الطريق الأمثل للمحافظة على الأمن الجزائري، بحيث أن لا يقتصر التعاون الأمريكي الجزائري على المستوى الأمني و الإستخباراتي فقط ، بل يجب أن يتعداه إلى مجالات و مستويات أخرى تتيح للجزائر المناورة، فمن غير المنطقي أن تطالب الولايات المتحدة من جهة ببناء تعاون أمني فعّال مع الجزائر، في حين تهمش مكانة هذه الأخيرة في علاقتها الإقليمية مع شمال إفريقيا من جهة أخرى، فعلى الرغم من أنّ الجزائر هي سادس مُورد للنفط و الغاز إلى الولايات المتحدة، إلا أنها لا تزال ثانوية في الاستفادة من الاستثمارات الأمريكية المباشرة ( أكثر من 5 بلايين دولار أمريكي معظمها في الصناعة النفطية في المنطقة ).
- ✓ أي رغم جدية التعاون الأمريكي الجزائري كما تحاول الإدارة الأمريكية تثمينه في كل المناسبات إلا أنّه يبقى تعاون ظرفي قد يزول بزوال الخطر، لذلك على الجزائر التعامل ببرغماتية مع الظروف الخارجية و التكيف معها تكيفا إيجابيا، أي دون الاندفاع حول إرضاء الولايات المتحدة. كما يجب عليها أن تُراعي مصالحها على المدى القريب و البعيد في مختلف الاتفاقيات الأمنية التي توقعها سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأخرى.

ختاما هذه بعض الملاحظات خلصت إليها الدراسة لعلها تساهم و لو بالجزء اليسير في ترشيد الجزائر نحو بناء سياسة أمنية فعالة قادرة على تحقيق الاستقرار و الأمن في منطقة الساحل الإفريقي :

- إنّ ترابط أشكال الجريمة المنظمة و الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي يجعل من قضية محاربة الإرهاب مستحلية دون وجود إستراتيجية شاملة لمحاربة أشكال الجريمة المنظمة.
- العمل على توفير الإمكانيات و الوسائل اللازمة لمساعدة دول المنطقة على مواجهة الإرهاب، فحتى تستطيع مثلا المالي بناء إستراتيجية لمحاربة الإرهاب يجب عليها تأمين عسكريا شريط الحدود بينها و بين الجزائر، المقدر بـــ 200 1 كلم، و الشريط الحدودي بينها وبين موريتانيا المقدر بـــ 900 كلم.
- احترام السيادة الداخلية للدول من خلال عدم مساندة الحركات الانفصالية والمتمردين داخل دول المنطقة.
- الحرص على تقديم برامج المساعدات الإنسانية لصالح سكان المنطقة ومنع وصولها إلى الجماعات الإرهابية التي قد تستغلها في تمويل أهدافها.
- البحت عن رؤية إستراتيجية مشتركة حول الأمن بين دول المنطقة.
- تطوير و تعزيز آليات التعاون الأمني بين جميع بلدان منطقة الساحل، خاصة منها المؤسسات الإقليمية الإفريقية و بالأخص تفعيل دور النيباد .
- هناك جانب مهم يجب أن تحسن الجزائر استغلاله، و هو تدعيم الفكر الصوفي المنتشر في منطقة الساحل، فالمذهب الصوفي كمنهج فكري قائم على التسامح و نبذ العنف وحده القادر على مواجهة الأفكار المتطرفة التي تحاول بعض التنظيمات الإرهابية ترويجها من أجل التأثير في النسق العقائدي للشعوب الساحل المتشبعة بفلسفة روحية محبة لسلام و الأمن .
- رغم التجربة التي اكتسبتها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب و التي قد تفيدها في مواجهة الظاهرة في الساحل، إلا أنّها يجب أن تأخذ في عين الاعتبار أن هناك فرق في أسلوب مواجهة الجماعات الإرهابية داخل الجزائر و أسلوب مواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الذي قد يصطدم بمصالح الدول المختلفة .
- يعتبر لجنة الأركان العملياتية المشتركة بتمنراست خطوة مهمة لتفعيل التعاون الأمني بين دول الساحل، وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدل على قوة أداء الدبلوماسية الجزائرية وتثمين دور الجزائر كقوة إقليمية في المنطقة، لكن يبقى التقييم الفعلي لمبادرة تمنراست يتوقف على ما سينجز على المستوى العملياتي. ضف إلى ذلك فإنّ غياب فاعل أساسي في المنطقة هي ليبيا عن المبادرة سيؤثر على نجاحها و مستوى فعاليتها، وبتالي الإشكال ليس أمني فقط وإنّما سياسي أيضا.

- يجب التركيز على بناء قدرات القوات المسلحة لدول الساحل حتى تستطيع مواجهة مظاهر اللاامن في الساحل. فمن دون جيش قادر على الحفاظ على سلامة و سيادة الدولة، ضمان النظام العام و محاربة القوى المزعزعة للاستقرار، فلا وجود لمشروع سياسي و لا يمكن أن تكون هناك دولة بالمعنى الوظيفي. بعبارة أدق بدون جيش أو قوات أمنية موثوق بها، فإنّ المنطقة ستعرف مزيدا لانتشار نشاطات التهريب بجميع أشكاله، و تنامي الخلايا الإرهابية، في ظل الفراغ الأمني للدولة.
- في عالم مُتعدد و متعولم لا يمكن التمسك بمقاربة معينة و رفض المقاربات الأخرى، لأنّ تنوع المقاربات يتيح تنوع الخيارات و تنوع المكاسب، فالجزائر من خلال إصرارها فقط على تبني المقاربة الإقليمية لا يمكنها لوحدها توفير الإمكانيات المادية، العسكرية و المالية لأكثر دول فقرا في العالم ، بينما تتيح المقاربة الدولية على الأقل من خلال دعم المجتمع الدولي، تقديم مساعدات لدول الساحل المنهكة اقتصادياتها حتى تستطيع مواجهة التحديات الجديدة.
- أخيرا إنّ بناء إستراتجية أمنية ناجحة في منطقة الساحل يجب أن تشمل جميع الجوانب، أي بناء مقاربة متعددة الأبعاد عسكرية، اجتماعية، اقتصادية وحتى ثقافية فالبحث عن الأمن لا يعني أنّ هناك طريق واحد للوصول إليه، ذلك أنّ الوسائل التي يمكن استعمالها تتنوع حسب طبيعة الأمن المراد تحقيقه . فلا مجال لشك أنّ انتشار التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي إنّما هي حصيلة عوامل سياسية، اجتماعية و اقتصادية، يعد الفقر، التخلف، الأمية و غياب التنمية أحد أهم أسبابها الأساسية.

# فهرس الموضوعات


مـــقـــدمة ..... 1

**الفصل الأول: النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن و مفهوم الدولة الفاشلة**

المبحث الأول: مفهوم الأمن ..... 15

المطلب الأول: تعريف الأمن ..... 15

المطلب الثاني: المقاربات التقليدية للأمن ..... 19

1-المنظور الواقعي ..... 19

2-المنظور الليبرالي ..... 20

المطلب الثالث: التحول في مفهوم الأمن ..... 21

1-مراجعة مفهوم الأمن داخل المنظور التقليدية ..... 21

2- مراجعة مفهوم الأمن داخل المنظور الليبرالي..... 24

3-أبحاث مدرسة كوبنهاغن (باري بوزان) ..... 26

4-المقاربات الجديدة للأمن ..... 30

المبحث الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة ..... 40

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الدولة الفاشلة داخل حقل العلاقات الدولية ..... 40

1-التطور الكرونولوجي لمفهوم الدولة الفاشلة..... 40

2-تصنيف الدول الفاشلة ..... 47

المطلب الثاني: تحديد معايير فشل الدول ومؤشراتها ..... 51

1-طبيعة البرامج والمناهج الدولية لقياس الدولاتي ..... 50

2-دليل الدولة الفاشلة لمجلة فورين بوليس The Failed States index..... 51

3-دليل الدولة الفاشلة: وسيلة ملاحظة أو أداة تحليلية للتنبؤ ..... 55

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الدولة الفاشلة والإرهاب الدولي ..... 57

**الفصل الثاني : الأبعاد الأمنية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الإفريقي**

المبحث الأول : الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي ..... 62

المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي ..... 62

1-التعريف بالموقع الجغرافي للمنطقة ..... 62

2-طبيعة الكثافة السكانية بالمنطقة ..... 67

3-التنوع العرقي كمظهر من مظاهر الصراع في المنطقة ..... 70

4-طبيعة النمو الديموغراي في المنطقة ..... 73

5-البعد الجيوسياسي للسكان في المنطقة ..... 73
6-ضعف وهشاشة الدولة القومية في المنطقة ..... 75
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ..... 78
1-مشكلة التوارق بمنطقة الساحل الإفريقي ..... 78
2-ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي ..... 86
3-ظاهرة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي ..... 91
المطلب الثالث:الساحل الإفريقي كمنطقة استقطاب للقوى الكبرى..... 110
1-التنافس الأمريكي الصيني حول المنطقة ..... 111
2-الدور الفرنسي في المنطقة ..... 112
3-الدور الروسي في المنطقة ..... 113
4-الدور الأوروبي في المنطقة ..... 113
5-دور القوى الإقليمية الأخرى في منطقة الساحل الإفريقي ..... 113
المبحث الثاني : طبيعة المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي..... 117
المطلب الأول: اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا..... 117
1-السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا قبل الحرب الباردة ..... 117
2-السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة ..... 118
3-السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ..... 122
المطلب الثاني: دوافع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي ..... 125
1-متغير الطاقة: في المعادلة الأمنية الأمريكية ..... 125
2-الإرهاب في الساحل الإفريقي: تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة ..... 127
المطلب الثالث: المشاريع الأمنية الأمريكية في المنطقة الساحل الإفريقي ..... 132
1-مبادرة الساحل (The Pan-Sahel initiative) ..... 132
2-مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI ..... 133
3-القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (Africom) ..... 136

**<u>الفصل التالث</u>: المعادلة الأمنية للجزائر في الساحل: بين المنظور الأمريكي والمقاربة الجزائري**

المبحث الأول : المعضلة الأمنية للجزائر في ظل التواجد الأمريكي في الساحل ..... 143
المطلب الأول: عقيدة الأمن القومي الجزائري ..... 143
المطلب الثاني: الساحل الإفريقي كجبهة انكشاف للأمن الجزائري ..... 153
1-قضية التوارق ..... 153
2-الإرهاب والجريمة المنظمة ..... 153
المطلب الثالث: دور الجزائر ضمن الترتيبات الأمنية الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي.... 157

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ..... 162
المطلب الأول: جهود الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي..... 162
1-دور الجزائر في احتواء نزاع التوارق في مالي والنيجر ..... 162
2-جهود الجزائر لمواجهة تحدي الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل ..... 165
المطلب الثاني: معوقات تحقيق مقاربة أمنية ناجحة بمنطقة الساحل الإفريقي..... 171
1-تباين المقاربات الأمنية لدول المنطقة ..... 171
2-غياب الثقة وسوء الظن بين دول المنطقة ..... 171
خاتمة ..... 174
المراجع ..... 181
فهرس الخرائط ..... 191
فهرس الموضوعات ..... 192

.
.

## ***Le résumé*** :

Cette étude cherche à analyser les problèmes sécuritaire dans la région du Sahel africain, tels que le terrorisme international et le crime organisé, et comment ces évolutions ont poussé les Etats-Unis d'Amérique à formuler une série de projets sécuritaire pour préserver leurs intérêts économique dans la région.

cette présence américaine dans la région soulève de nombreuses préoccupations pour l'Algérie liée à des questions de sécurité nationale.

au titre illustrative ce projet de recherche veut traiter la problématique suivante : Dans quelle mesure la situation d'insécurité dans le Sahel a justifier la présence Américaine dans la région, et quelles sont les influences apportées a cette situation sur la sécurité algérienne?